

نهر الأردن

والمؤامرة الصهيونية



بقت
على محمد على

كتب قومية

نَهْرُ الْأَرْدُنِ
والمؤامرة الصهيونية

بقلم
على محمد على



لا يمكن أن ننسى..
فلسطين !!

جمال عبدالناصر

« أنا بلى أقول حاجة لازم نعرفها كلنا فلسطين سنة ٤٨ لا يمكن تنكروا ابدأ تأتي .. فلسطين سنة ٤٨ كانت متاجرة سياسية .. احنا كنا موجودين في فلسطين وكلنا عندنا اسلحة ملهاشي ذخائر وكلنا الجيش المصري يقابل الجيش الاسرائيلي في ميدان المعركة .. يعني في ميدان الشرف والملك عبد الله يقابل موسى ديان والجيش الاردني كان يقوده جلوب .

كل حاجة بنعملها التهادرة بنقوى بها بلدنا .. صناعتنا الثقيلة كلها خطوات في سبيل فلسطين، وبنقول فلسطين طبعاً لا يمكن احنا نساها ولا يمكن ان نتخلي عنها ولكن لا يمكن ايضاً ان احنا نعالج موضوع فلسطين بالطريقة اللي اتعالجت بها سنة ٤٨ بالزيادات والبعد عن المسؤولية .. في سنة ٦٠ في وقت الوحدة انا طلبت من مجلس الوزراء وكان فيه سورين ان احنا نبعد ماذا يمكن عمله من سنة ٦٠ لغاية سنة ٦٤ بالنسبة لاسرائيل وبالنسبة لمشروع تحويل نهر الاردن من الناحية الفنية والسياسية على اساس ترك الناحية العسكرية لتقريرها .. بعد هذا وصلنا في هذه الايام الى قرارات ..

موضوع تحويل نهر الاردن :

ان الانهيار اللي تنبع من البلاد العربية - لأن المياه مياه عربية - يجب ان نمنع عن اسرائيل ، نهر الحصباني اللي يتبع من لبنان ، ونهر بنيس اللي يتبع من سورية وايضا نهر الرموك اللي يصب في المنطقة الاسرائيلية ، وكلنا بعد كده بنبحث التواحي العسكرية ولكن فيه ناس في هذا اليوم ايضاً ارادوا انهم يرايدوا ويعملوا الموضوع مناورات سياسية .. احنا هنا سيبينا الشجاعة ، بنقهرها حينما يستمعي الموقف

التشجاعة وفي نفس الوقت نعمل .. مادام اليه بتاعتنا
 ياخذوها .. طيب ليه نسيبها تمشي، لعملية التزايدت
 عملية حيكشفها الشعب العربي .. يعني مثلاً بتطلع
 جريده حزب البعث وتقول ان مصر مش حشترنا في
 معركة نهر الاردن الى آخر هذا الكلام .. بنقول ان
 الكلام ده كلام الشعب العربي عرفه ، والشعب العربي
 واعى وعارف من القوة التي بتحارب وعين التي بينادي
 بالقومية العربية عن ايمان وعين التي بينادي بالقومية
 العربية عن وعى وفهم .. نلدينا بالقومية العربية ،
 ولما دعا الناصي لليمن بعثنا ٤٠ الف عسكري .. في يوم
 من الايام كان لنا ٤٠ الف عسكري في اليمن وما تردناش ..
 ويوم ماجت الرسالة من بن بيللا ، طالب قوات عثمان
 نساعد في ايقاف العدوان عليه بعد ٢٤ ساعة ردينا
 عليه ، لان ده طريق الواجب وده الطريق بتاعتنا ،
 ما احناش بنقول قومية عربية باللسان وبعدين بتمارسها
 بعد كده بالنفورات والاساليب السياسية العتيقة .

انا عارف طبعا كل حاجة حصلت في مؤتمر رؤساء
 اركان حرب الجيوش العربية اظن كلهم عارفين هذا
 الكلام ، كل واحد عنده جرنال يكتب او محطة اذاعة
 تتكلم .. انا عارف . مش حاقله النهارده علشان
 ما اقولش لليهود علشان اليهود ما يسمعوش .. عارف
 كل كلمة اتقالت في مؤتمر رؤساء اركان حرب البلاد
 العربية .. وانا في رأي ان موضوع بهذا الشكل لا يمكن
 ان يقرر فيه رؤساء اركان الحرب اى شيء .. ده
 موضوع سياسى قبل ما يبقى موضوع عسكري ..
 العسكرية تابعة للسياسة في هذه الامور حييجي رئيس
 اركان حرب يقول انه يلقوا الناس في حلقة مفرغة ..
 وبعدين تطلع الجرائد عبد الناصر يقول لا مش حطرب
 في نهر الاردن .. وازاي .. ومش فاهم ايه .. ويتاع
 طب الكلام اللي موجود في محاضر اجتماعات رؤساء
 اركان حرب كل واحد ساكت على هذا الكلام .

كل واحد جوه الاجتماع يقول شيء وبره الاجتماع

يقول شيء آخر الكلام الى حصل سنة ٤٨ احنا
ما نسمح انه يحصل مرة ثانية الى حقولوا جوه
بنطلع نقولوا بره .. تقدر تحارب .. بنطلع نقول
حنحارب .. ما بتقدرش تحارب .. بنطلع نقول لهم
ياتاس ما بتقدرش تحارب وبنجل المعركة لوقت تاني ..
ما عندناش لفتين عندنا لغة واحدة .. موقفنا بقى احنا
هنا في الجمهورية العربية المتحدة .. احنا في الجمهورية
العربية المتحدة نرى ان اجتماع على مستوى رؤساء
الاركان ما يتعمش .. اجتماع على مستوى مجلس
الدفاع ما يتعمش .. حتى نجابه اسرائيل الى احدثنا
الجمعة التي فاتت واللى رئيس اركان حربها وقف
وقال ان احنا حنحول اليه غضب عن العرب .. والعرب
يملوا الى يملوه .. يا قول انه لا بد من أن يتم اجتماع
للملوك والرؤساء العرب في أسرع وقت ممكن بصرف
النظر عن الخصام والخناق الى متخصصين معاهم ،
احنا مستعدين نقعد معاهم واللى متخافين معاهم ..
علشان فلسطين مستعدين نقعد معاهم وبعدين مصر
تستطيع في المواقف التي تلتزم الشجاعة أن تكون
شجاعة ، ومصر كانت دائما شجاعة ، وفي سنة ٤٨
لما تخلى عننا الكل وقفنا وحاربنا برضه ، وانا
انحاصرت في فلسطين في شمال القبة وماسلناش ..
حاربنا برضه قعدنا نحارب باستمرار علشان هذه
الحرب شرف العرب شرفنا شرف بلدنا وشرف جيشنا .

مصر على استعداد أن تقوم بواجبها كاملا ..
اخوتنا اللي في اليمن بنجيبهم .. بنعوز قوات ثانية ..
بنعمل اسلحة عندنا .. كل حاجة موجودة .. عايزين
نتكلم في موضوع تحويل الاردن ...

اقترح اجتماع للملوك والرؤساء العرب :

انا اقترح اجتماع للملوك والرؤساء العرب
وحملت للجامعة العربية لتدعو لهذا الاجتماع في الرب
وقت ممكن .. نقعد نتكلم في كلام جد ، وبعدين مش

عيب بنطلع نقول والله احنا النهارده ملقندرش ابنا
نستخدم القوة .. وحقولكم بالصدق وحقولكم كل
كلمة ما تقدرش النهارده نستخدم القوة لأن ظروفنا
لا تناسب ، اصبروا علينا ، معركة فلسطين ممكن تكون
مستمرة ، ومعركة الأردن جزء من معركة فلسطين
أوبنقول والله احنا فاددين اذا حولوا نهر الأردن حنممع
هذا التحويل بالقوة ولكن مش حنقول كلام جوه في
الأودة ونطلع نقولكم كلام ثاني .. انا عن نفسي : الكلام
اللى حيتقال في الأودة حطع اقله كله بره الأودة .

وبعدين ما احناش حنايد ، ماهواش موضوع
مزايدين ، يعنى انا لا استحي ابنا اذا كنت ما اقدرش
احارب في ان انا آجى أقولكم ما اقدرش احارب
اذا كنت ما اقدرش احارب واطلع احارب ابقى بوديكم
في ناهية .

اودى البلد بتاعتي في ناهية ، حا اطلع آفاش بالبلد
مش ممكن ، فانا مابا زايديش في هذا الموضوع ، مستعدين
ان احنا نقوم بواجبنا كاملاً بنتناسى كل البلاوى
وكل القرف اللى شغفناه في الكلام سنة اللى فاتت دى ،
والخناقات اللى حصلت ، والكلام اللى حصل ..
والضد اللى حصل ، الى آخر هذا وبنقول احنا
مستعدين بل يجب .. مش مستعدين يجب .. ان
بعالج موضوع نهر الأردن باجتماع يضم أكبر مسئولين
في كل بلد من البلاد العربية . ان القضية مش قضية
صغيرة .. القضية قضية مصر .. رؤساء اركان حرب
مش جيعملوا حاجة . ولا مجلس الدفاع جيعمل حاجة
وده موقفنا من قضية نهر الأردن النهارده .. وان شاء
الله بعد فترة ييجى الوقت علشان نقولكم ايه موقفنا
من قضية فلسطين ومن اغتصاب اسرائيل لفلسطين ..
والله الموفق والسلام عليكم ورحمة الله . «

النَّقب

هو اصل الشكّة

.....

خريطة رقم - ١ و ٢ و ٣

يبلغ مجموع مساحة النقب (١٢٥٧٦.٠٠٠) دونم وينقسم من حيث طبيعته الى ثلاثة اقسام :

١ - قطاع الجرف الكبير الواقع الى الشرق من خط تقسيم المياه القائم بين البحر الابيض المتوسط ووادي عربة (الامتداد الجنوبي لمنخفض الاولن - البحر الميت الكبير) .

٢ - القسم المضاد على الجانب الغربي من خط المياه بين البحر الابيض ووادي عربة .

وتبلغ مساحة هذين القسمين كما جاء في القسم الرابع من بيانات حكومة الانتداب عن النشاط الزراعي في فلسطين (١٩٥٧-١٩٥٨) دونم .

٣ - اما القسم الثالث فهو السهل المتد الى الشمال الغربي من مضاء بير حبيص وتبلغ مساحته (٢٩٠.٠٠٠) دونم ، منها : ١٠٠.٠٠٠ ر.١٤٠/١ دونم قابلة للفلاحة والزراعة .

كتب بن غوريون في مقدمته كتاب اسرائيل السنوى لعام ١٩٥٦ :
« ان النقب هو اليوم نقطة الضعف في اسرائيل ومصدر الخطر على مستقبلها ، وفي النقب ترسم أيضا اعظم آمال اليهود . ثم يقول : ان دولة اسرائيل الصغيرة لا تستطيع الصبر طويلا على وجود صحراء النقب على وضعها الحالي والتي تشكل نصف مساحة اراضيها ، ذلك ان هذه الدولة ان لم تستغلها . فان هذه الصحراء ذاتها سترسم النهاية الواضحة لاسرائيل » .

فما اهمية النقب بالنسبة الى اسرائيل ؟ وما السبب في تركيز جهودها واهتمامها بهذه المنطقة وبهذا الالتجاء ؟

السبب الاساسي لهذا الاهتمام والتركيز على النقب من قبل اسرائيل

هو سبب استراتيجي يعتبره الصكريون اليهود مسألة حياة أو موت وهناك بالإضافة الى ذلك سبب سياسي ناتج عن الوضع السياسي العربي والدولي .

السبب الاستراتيجي :

ان كل المخططات الصهيونية تنطلق من بديهية أولية ، هي ان اسرائيل الحالية ليست نهاية بل هي البداية وهي راس الجبر للتوسع الذي تطله استيعاب المهاجرين اليهود الجدد الذين يفترض قنومهم اليها .

ونظرة سريعة الى توزيع السكان في اسرائيل يوضح ان الغالبية العظمى تتركز في بقعة ضيقة جدا هي الساحل الممتد من حيفا الى يافا وبعثى يتردد بين ١٥٠ - ٢٥٠ كيلو متر فقط . اما النقب فهو خال تقريبا من السكان وهذا الفراغ في حد ذاته مصدر خطر عظيم . انظر خريطة رقم ١٩

لذلك يؤمن اليهود بوجوب تقوية هذه القطعة من الارض العربية المحتلة بما يلي :

٦ - اقامة الخطوط الدفاعية الحصينة المنيعة .

٢ - تكثيف السكان والاكثر منهم في الاجزاء ذات الكثافة القليلة.

والسبب الآخر الذي يضاعف وجه الخطورة في وضع النقب في نظر الخبراء اليهود هو كون النقب بلاصق الاقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة ويحاوره وهم يعرفون جيدا ضخامة الامكانيات العربية في هذا الاقليم . فهم يرون ان الفراغ في النقب عنصر مساعد للقوى العربية في حالة الاشدراك الحقيقي اذ انه يسهل عملية هجوم القوات العربية ويجعلها تخرق صحراء النقب بسرعة لتقف رأسا امام تحصينات اليهود الحقيقية في جنوبي يافا وفي بير السبع وفي هضاب القدس وعلى مشارفها .

لذلك يرى العسكريون اليهود انه لا بد من حشد النقب باكثر عدد ممكن من السكان حتى يقفوا أمام القوى العربية التي يمكن أن تتقدم من الاقليم المصري وحتى يؤخروا وصولها الى مراكز النقل في الاراضي المحتلة .

وكما يقول بن غوريون « اعمار النقب والسكن فيه ضرورة مطلقة لسلامة اسرائيل وامتها » . وان اليهود القاطنين على الساحل لن يطول مقاومهم اذا لم يرتفع عدد سكان النقب الحالي من شعبنا . »

الهجرة اليهودية :

ان استقدام اليهود الى فلسطين المحتلة هو هدف رئيسي من اهداف اسرائيل . ولتحقيق هذا الهدف فلا بد من ايجاد المكان لاستقبال القادمين وعليه فالنقب الذي يشكل نصف مساحة الارض المحتلة خير مكان يستطيع المهاجرون ان يعيشوا فيه ويعمروه .

الاعتبارات الاقتصادية :

يرى الصهاينة ان مساحة المنطقة المحتلة ضيقة جدا وان اسرائيل في حاجة ماسة للارض لتزرعها وتزيد انتاجها ودخلها ، وهذا هو السبب الذي يدفع اليهود الى تحويل مجرى نهر الاردن - بقصد استصلاح اراضي النقب الجرداء - كما يدفعهم الى تجميع مياه الامطار وتحويل نهر اليرقون . ولبس الزراعة سلاح اليهود الوحيد في الحقل الاقتصادي . فقد بدأت اعمال مد الانابيب لنقل المتروك من ميناء ايلات على خليج العبة الى بير السبع حيث تقام مصفاة لتكريره ومد خط آخر الى البحر المتوسط .

ان الاقتصاديين اليهود يعتقدون أن هدفهم في تحقيق الاستقلال الاقتصادي لاسرائيل واستغنائها عن المساعدات الخارجية لا يمكن تحقيقه الا اذا تحول النقب الى بؤمة انتاج ضخمة ولم يعد ارضا جرداء ميتة .

الناعم التاريخي :

ولهذا الدافع دور في اهتمام اسرائيل بالنقب .

فاليهود عاشوا فترة في النقب ، ولهم روايات واساطير تتحدث عن هذه الحقبة التاريخية السحيقة .

قال اخيرا احد المعلقين لليسبيين : « معركة النقب هي معركة
بقاء اسرائيل » .

ويبدو ان اسرائيل مفتتحة بهذا الراى تماما .

وهناك اعتبار آخر يجعل اسرائيل تهتم بالنقب وتعى الى تعميره
بكل الوسائل الممكنة ، هذا الاعتبار هو ان امتداد النقب يتصل بالبحر
الاحمر في خليج العقبة وهو بذلك منفذ هام لاسرائيل للاتصال بنصف
الكرة الجنوبي وخاصة افريقية وآسيا . ولذلك فقد اقامت اسرائيل
على خليج العقبة ميناء كبيرا هو ميناء ايلات واهتمت بجعله ميناء هاما
ترسو فيه السفن الآتية من افريقية ومن الشرق الاقصى . وتخرج منه
البضائع الاسرائيلية الى دول افريقية ودول الشرق الاقصى . بل انها
رسمت ضمن مخططاتها ان تنافس قناة السويس بمد خط لانياب البترول
من ايلات الى ميناء اسدود على البحر الابيض المتوسط يكون عوضا
ويديلا عن قناة السويس ، وستترك صحيفة كريسان سباتس مونتور
الامريكية تحدثنا عن العقبة وايلات حيث كتبت في عدد اول أكتوبر سنة
١٩٥٥ تحليلا عسكريا لمطامع اليهود في خليج العقبة . وكاتب المقال
الكاتب هفدريك أوليفر أحد رجال البحرية الأمريكية المتقاعدين ،
وفيما يلي أبرز المعلومات والتحليلات التي جاءت في هذا المقال :

للتصريحات الاسرائيلية على لسان وزير الدفاع ورئيس الوزراء
المقبل دافيد بن غوريون عن عزم اليهود على شق طريقهم المائي في خليج
العقبة يرغم سيطرة القوات المصرية عليه .. اهمية تكشف عما يضمرة
مستقبل الصراع العربي اليهودي من اخطار وخفايا .

والعقبة (او بالاحرى الجزء اليهودي منها المسمى ايلات) تولى
هدفا عسكريا وتجاريا وسياسيا بالغ الاهمية في مستقبل اسرائيل في
الشرق ، فهم تود ان تعزز الناحية التجارية لبناء ايلات ليزيد من مستقبل
طموح اسرائيل التجارى للتوسع في المعاملات التجارية مع القارة الافريقية
ودول آسيا الصديقة لها .. واسرائيل تود ان تزيد من قوة الارتكاز
العسكرى في جنوب النقب اثره النفوذ والمصالح المصرية هناك .

واسرائيل تهدف من تنمية ارتكازها في العقبة الى ان تبقى الى
الابد وتدا في صميم نقطة الارتكاز الجغرافى الذى بين مصر والمملكة العربية
السعودية والاردن .

وبرجع اهتمام بريطانيا بهذا الخليج الى السنوات التي اخذ الوعى القومى المصرى يستند فيها لاجلاء القوات البريطانية عن ارض مصر . وقد ازداد هذا الاهتمام بميلاد اسرائيل واتجاه الشعب فى الاردن الى التحرر من النفوذ البريطانى المسكرى ، والى جلاء بريطانيا عن قناة السويس والى المحركات القومية التى تزداد حدتها فى القطاعات المنسية من جنوب جزيرة العرب المصروفة بالحميات - ومنها عدن وبعب المنجب .

ولا يغفل بريطانيا فى اهتمامها بالعقبة الا اسرائيل . فقد كانت خطط القيادة الصهيونية - منذ ان رسمت اهدافها فى فلسطين - ترى فى العقبة هدفا رئيسيا . فلم يكن تسرب القوات اليهودية فى عام ١٩٤٨ الى مياه العقبة فى غفلة عن رقابة القوات المصرية خلال معركة فلسطين الا تحقيقا لذلك الهدف . وهناك عدد واغفر من الخبراء اليهود الذين تغرغوا منذ اكثر من عشرين عاما لجمع المعلومات عن العقبة وجعلها هدفا رئيسيا للتجمع اليهودى . ومن هؤلاء الخبراء المستر (ابلات) سفير اسرائيل ببريطانيا الذى بلغت به الحماسة الى ان استبدل اسمه الشرعى باسم يحل الاسم اليهودى « ابلات » وكان اسمه الياهو صامسون فاصبح الياهو ابلات » .

والعقبة باكملها عطفة مائية متفرعة من البحر الاحمر ، وهو بحر عربى اسلامى تحده دول تراثها الثقافى والروحى والتاريخى عربى اسلامى وهذه المنطقة المائية تحيطها ارض عربية فى مساحتها الكبرى . فهى تحد الناحية الشرقية الجنوبية من شبه جزيرة سيناء المصرية واقصى الطرف الشمالى الغربى لساحل المملكة العربية السعودية . فحق السيادة على المياه الاقليمية فى الخليج هو لمصر والمملكة العربية السعودية ، وللاردن حتى آخر اذنا اعتبرنا الصمت الذى اثرته الدولة السعودية اختيلربا ازاء شقيقتها الاردن . وليس الوند اليهودى فى ميثاء ابلات الا فسحة صغيرة من الارض ولا تتجاوز مياهها الاقليمية مرمى حجر فى صميم الخليج . وهذا وجه الخطورة فى مطامع اسرائيل فى هذا الخليج العربى .

وطول الخليج ٩٦ ميلا يمتد الى اتجاه شمالى وشمالى شرقى . واتساع الخليج يتردد بين ٣ اميال الى ١ فى اضيق نطاقه ، الى ١٥ ميلا فى اوسعها .

وعمق مياه الخليج كبير فى معظم اجزائه : اذ يبلغ حوالى ٧٠ قدما بحرية فى بعض الاماكن .

مشكلة المياه في فلسطين المحتلة ..

.....

خريطة رقم ٤

تحتل مسألة المياه مكانا بارزا في تفكير الصهاينة ، وقد كان هذا الموضوع شغلهم الشاغل .. قبل قيام اسرائيل وبعد قيامها . وتركز اهمية هذا الموضوع بالنسبة للعالم العربي في أن مسألة المياه لها صلة مباشرة بالهجرة اليهودية الى فلسطين من قبل ، ثم اسرائيل الآن ، ولذلك سنعرض بعض ما جاء في كتاب « مسألة الأرض في فلسطين »

تؤلفه جرانوفسكي Land policy in palestine ففيه دراسة مسألة المياه قبل قيام اسرائيل ، وهو يلقي فيه أضواء على اهمية هذه المسألة : ففي الفصل الذي عنوانه « الأرض والماء في فلسطين » كتب يقول :

« تسقط على فلسطين مقادير متنوعة من الأمطار وذلك على عكس البلاد المجاورة لها والتامة للمنطقة نفسها . إذ تسقط عليها أمطار قليلة أو كثيرة في طول البلاد وعرضها ، فمن ٩٦٠ ملليمتر في صفا أو ٨٢٤ ملليمتر في ياجور وذلك في المناطق الشمالية وهي أغنى المناطق من حيث الأمطار .. الى ٦٩ ملليمتر و ٨٦ ملليمتر في صحراء النقب في أربحا . وبالإضافة الى ذلك لا يسقط المطر طول السنة ، ولكنه يسقط فقط في بعض الشهور .

وليس هناك كثير من المياه على سطح الأرض سواء كانت مجارى أو ينابيع ماعدا بعض الأنهار القليلة التي تجرى ملؤها طول السنة مثل نهر الاردن واليركون وئدقا وودين وقالك . والأنهار الاخرى تجف في الصيف ولو أن المياه تجرى فيها خلال فصل المطر .

ونعتقد - بناء على الأرقام التي استطعنا الحصول عليها - أن حجم المياه يبلغ نحو ٢٨٥٢٠ مترا مكعبا في الساعة .

وهناك ينابيع المياه وعددها ٢٥ في فلسطين ، ويخرج منها ماء يقدر بحوالى ٢٢٩٨٠ مترا مكعبا في الساعة .

وبالإضافة الى ذلك هناك ينابيع المياه المالحة وهي تنتج حوالى ١٨٣٦٠ مترا مكعبا فى الساعة . وبالرغم من أن ذلك حجم ضئيل بالنسبة لمساحة فلسطين التى تبلغ ١٢٧٤٢ كم وهي ارض فقيرة فى المياه فإن لهذه المياه قيمة لا تقدر للبلاد . ولقد نمت القرى المجاورة للينابيع وكبرت ، وأفضل المناطق المزروعة هى القريبة من الانهار وهى مجاورة للمدن التى تحتوى على الينابيع والتى تزرع فيها الاراضى الصالحة للزراعة .

ووجود المياه يحدد طبيعة الزراعة والمياه نهرى مدى نجاح الزراعة وتضم زراعة الموالح فى المناطق التى فيها المياه بكثرة ، وتقص المياه بشكل مشكلة اقتصادية ، واسرائيل تعتمد بصفة رئيسية على الزراعة ومن الممكن تنمية هذه البلاد اذا تحسنت وسائل الري بها .

واستغلال المياه فى فلسطين فى الماضى كان امرا غير منظم . فلم يكن هناك استغلال بالمعنى المفهوم بحيث يفاد من كل مصادر المياه الموجودة وزاد من ذلك ان مصادر المياه فى البلاد لم تكن قد اكتشفت كلها بعد . وكان السائد ان مصادر المياه تحت الارض فى مناطق قليلة فى فلسطين فقط . وهذا يوضح لماذا قامت الزراعة فى مناطق محدودة (وهى زراعة انواع المحصولات التى تتطلب مياهها وافرة) والسبب نفسه يوضح لماذا اقيمت مستعمرات فى الجليل الأعلى والجليل الأسفل فى وادى حيزريل Jersael بصفة أساسية على الزراعات التى يؤدى فيها الري دورا فرسيا .

ولقد حدثت تغيرات كثيرة فى هذه الناحية بمرور الوقت . ويرجع ذلك الى الدراسات التى قام بها عدد من اليهود عن احوال المياه فى فلسطين . ولقد كانت للمستوطنين الأوائل تجارب عدة فى المدة التى سبقت الحرب العالمية الاولى وفى خلال الحرب نفسها . وقد كانت تجارب أساسها المعلومات العملية أكثر من البحوث نفسها . وكذلك كانت ملاحظات الخبراء الزراعيين لجمعية Palestine Jewish Colonization Association واختصارها : PICA وبعض الجمعيات اليهودية الأخرى .

وبعد سنة ١٩٢٠ في الوقت الذي بدأ فيه العمل على نطاق واسع
بدا البحث العلمي للاحوال الجغرافية والهيدروlogية (القوى الكهربائية
المائية) ليس على أساس مجهودات أفراد قليلين ولكن على أساس منطقة
معينة ودخلت عوامل كثيرة هنا . فلقد أحضرت حكومة فلسطين خبراء
للبلاذ كأتوا قادرين على أن يواصلوا عملهم بالبحث المنظم الهيدروlogي .
وكذلك أخذت الجامعة العبرية على عاتقها بعض الأعمال العلمية . وكانت
أيضا محطة التجارب الزراعية التابعة للوكالة اليهودية في رحبوت
Rahavot تقوم بمحاولة في كيمياء التربة وكذلك بالنسبة للمشاكل
العملية للرى ، وبدأ في الوقت نفسه بحث متسع هائل عن المياه ، وحفرت
الآبار في مناطق عدة .

وبحور الزمن تكونت جماعة من الاختصاصيين استطاعت الحصول
على معلومات ضخمة عن طريقة حفر الآبار في فلسطين . وأصبحت الآبار
تحفر على أساس الطرق العلمية وعلى أساس نتائج دراسات الاحوال
الجغرافية في فلسطين وأخيرا تحسن فن حفر الآبار وأصبح الحفر ينبع
الطرق الصحيحة وبأني بالنتائج الباهرة في فلسطين .

وكان التخفيض في تكاليف الحفر دافعا للقيام بمحاولات جديدة
وأصبح البحث عن المياه شاملا كل البلاد ، وزاد عدد الآبار زيادة ملحوظة
وتعتمد أهمية المياه أو الأرض في مرحلة الاستقرار على مساحة الأرض
الموحدة وسهولة الحصول على المياه .

وهكذا في الحالات التي فيها مساحة كبيرة من الأرض ولكن المياه
فيها قليلة فإن الطريقة التي تتبع هي استغلال الأرض استغلالا كبيرا ،
وليس من المجدي في ذلك الحين أن نضيع الكثير من الوقت لنكتشف
مصادر مياه تحت الأرض . واستغلال مصادر المياه التي تحت الأرض
ممكن فقط عندما تكون امكانيات الأرض والمياه الموجودة فوق السطح
قد استغلت استغلالا كاملا وفي فلسطين لم تكن مياه السطح قد استغلت
استغلالا كاملا .

ولقد كان استغلال مصادر المياه التي في جوف الأرض قليلا وذلك
يرجع للتكاليف الباهظة التي يتكفلها استخراج المياه . ونتيجة لزيادة
عدد السكان والمطالب المتزايدة التي تحتاج إليها المزارع سارع المستوطنون
في فلسطين باستخدام مصادر المياه التي في جوف الأرض حتى أصبحت
حصيلتها في وقت قصير أحد الأعمال الهامة في الزراعة .

وفي بلد يتحتم عليه ان يوجد مكانا لأكبر عدد من المهاجرين تصبح كل القدرات التي تزيد من قدرتها على الاستيعاب عوامل اقتصادية في المرتبة الاولى من الأهمية .

ونتيجة لذلك فان أهمية المياه في اقتصاد فلسطين أصبحت أعظم وأضخم ، وإمداد فلسطين بالمياه الكافية هي مشكلة البلاد الرئيسية .

وتحتاج فلسطين ، بالنظر الى أهمية المياه بالنسبة لانتاج مقدراتها على الاستيعاب ، الى سياسة للمياه ، ويجب ان توجه هذه السياسة الى المصلحة العامة وزيادة قواها البنتة ، ويجب التفكير جديا في هذه السياسة وان تتخذ الاجراءات السليمة والإيجابية لتمكين السلطات في البلاد من تنظيم الاستيطان كما يجب ان تعمد السلطات اولا الطرق لمنع اساءة استعمال المياه التي تضر بالمصالح الزراعية ومصالح سكان المدن .

ويجب ان يتم توافر المياه بطريقة تمكن السلطات التي تتمهد بالزراعة والاستيطان من وضع نظام لاستغلال المياه تلائم حاجات الزراعيين وبرامج الاستيطان .

وهناك حاجة شديدة الى الاكتشاف المنظم لكل موارد المياه في فلسطين وكشف موارد أخرى لم تستغل بعد والحصول على معلومات كاملة للموارد التي اكتشفت بالفعل . ان تركيز الجهود وتنظيمها بصورة مركزية قوية واحدة سيجعل من الممكن النهوض بدراسة الثروة المائية وبالإضافة الى اكتشاف موارد جديدة للمياه يجب ان تعالج مشكلة الري الكفئ .

ومن الواضح أننا نحتاج الى موارد مالية كثيرة للقيام بعمليات حفر الابار في المناطق الحدية وليس هناك الا مصلحة حكومية هي التي تستطيع ان تتمهد بهذا العمل . ولذلك يجب على الحكومة ان تقوم بدور هام في هذا الشأن .

والعمل الذي يلي البحث في الأهمية هو التنظيم المناسب لكل المشاكل القانونية المتعلقة بالمياه . وليست مهمة الحكومة الفلسطينية وحدها وضع سياسة سليمة للمياه ولكنها ايضا مهمة الهيئات التي تختص بالاستيطان اليهودي : فنجب اعادة تصحيح وجهة النظر السائدة الآن بخصوص الصندوق القومي اليهودي فعندما ترك الصندوق المهمة

المباشرة الخاصة بالاستيطان ترك كذلك اكتشاف امدادات المياه ، وهي المهمة التي كانت من اختصاصه في الفترة التي تبعت الحرب العالمية مباشرة وكان السبب في ذلك انه من المفروض ان يقوم الصندوق ببعض الأعمال الخاصة بالاضافة الى شراء الارض وبجانب كل هذه الاجراءات التي قامت الحكومة بجزء منها فان المستقبل يجب ان يشاهد سياسة اكثر نشاطا بالنسبة للمياه ومن الطبيعي ان ننظر الى المياه كجزء من الاستيطان وكذلك يجب ان تستمر الوكالات الخاصة بالاستيطان في الاشراف على مسألة المياه .

وفي الفصل الخاص « بشراء الاراضي » تعرض نورمان بنتوتش Norman Bentwich لمسألة الزراعة وصلتها بالهجرة اليهودية الى فلسطين وذلك في كتابه « بحث اسرائيل » ومنه نستطيع ان ندرك الصلة بين الهجرة وتوافر المياه وهي صلة غير مباشرة اذ تؤثر المياه في الطاقة الزراعية لفلسطين ، وهذه الطاقة الزراعية بدورها تحدد مقدار الهجرة التي يمكن استيعابها ، وهكذا نستطيع ان نقول : « ان كمية المياه المتوافرة تتناسب تناسباً طردياً مع عدد اليهود الذين يمكنهم استيعابهم » .
وقال :

« لقد جذبت المدن غالبية المهاجرين لأسباب كثيرة اولها يرجع الى التكوين الاجتماعي للمهاجرين ، فقد جاء الى البلاد رأسماليون يهود لم يكن في مقدورهم القيام بأعمال الفلاحة الشاقة . والفرق بين الاجور الزراعية والاجور المدنية فرق لا يستهان به يسمح للعامل المدني بمستوى اعلى من زميله العامل الزراعي . واخيراً فان حياة المدينة بكل وسائلها المهيئة للراحة لا تقارن بحياة الريف .

هذا التركيز في المدينة كاد يؤدي الى تطور من جانب واحد ، اي تطور المدينة على حساب القرية . وتكون النتيجة ان تحتل التجارة والمرفق والصناعة الأمكنة البارزة في الاقتصاد اليهودي . وهكذا تكون جملة يهودية متوازنة اقتصادياً تكفي حاجاتها على قدر الامكان باتناجها الذاتي . وان خطر مواصلة تلك الظروف في فلسطين يهددنا كثيراً اذ سيصبح تكوين اليهود في فلسطين مشابهاً لتكوين اليهود في المجر حيث لم تكن الفلاحة والزراعة ضمن الميادين الاقتصادية التي يعمل بها اليهود .

ويجب الا نسح لتلك السياسة ان تعود في فلسطين . فلسطين

يجب ألا تصبح مهجرا ثانيا ، ولهذا السبب فإن أول مطلب هو توزيع
مبنى متوازن ، وتغيير جذري لتكويننا الاجتماعي .

ويجب أن تكون الزراعة لهذا السبب جزءا هاما من الاقتصاد
اليهودي في فلسطين والوصول الى ذلك الهدف هو في الحقيقة المهمة
الرئيسية للحركة الصهيونية كما يجب أن توجه كل نشاطنا لتحقيق
هذا الهدف .

والصهيونية اليوم تطلب اتساع نطاق الزراعة اليهودية وتهيئة
لذلك فإن الحاجة ماسة لمساحات أكبر من الأرض . وفي المستعمرات
الزراعية كان اليهود ينقسمون قسمين : اما جماعات اليهود المعدني
تماما والذين استوطنوا الأرض وليس معهم شيء على الإطلاق واما أعضاء
الطبقة الوسطى بوسائل محدودة تملأ والذين هم في حاجة ماسة الى
مساعدة الجماعة ولكن بدرجة أقل . وكانت المنظمة الصهيونية « كبرن
هايسود » تتولى عملية استيطان هؤلاء اليهود ومدهم بالأدوات اللازمة .
ولكن كان العمل الشاق هو إيجاد طبقة يهودية زراعية تقوم بالفلاحة
وإيجاد الرجال والنساء المستعدين لأن يبيعوا أنفسهم ماديا وروحيا
للحياة الزراعية . ولم يوجد بين هذه الطبقة أولئك الذين يسلكون رأس
المال .

وبالرغم من أن عدد العمال الأجورين في الزراعة ليس كبيرا ومعظمهم
مؤقتون أو عمال موسميون فإن وجودهم يثير عددا من المشاكل الجديدة:
أولها : ذلك المبدأ القائل بأن كل العمل في أرض الصندوق القومي اليهودي
يجب أن يقوم به اليهود .^١

من هذا الذي كتبه جراتوفسكي وهو كاتب يهودي يعتبر مرجعا
في مسألة الأرض والزراعة وما كتبه نورمان بنتوتش نذكر أهمية المياه
بالنسبة لأهداف الصهيونية . ونذكر لنا تطول إسرائيل جاهدة أن
تتحول مجرى نهر الأردن ولذا يساندنها الاستعمار الغربي في هذا
السير .

ولما كانت مسألة المياه بالنسبة لإسرائيل مسألة تمس الكيان
العربي كله وتهدده رأينا لذلك أن نستعرض بأسهاب كل ما كتب في هذا
الموضوع وكل ما قيل من آراء حوله .

نقبل أن يظن اليهود أرض فلسطين درسوا جغرافيتها الطبيعية
وأشواق أراضيها وجبالها وصحراؤها ومصادر المياه فيها فبين لهم أن

معظم المياه ومصادرها في المنطقة الشمالية الشرقية منها وفي الأراضي اللبنانية والسورية المتاخمة لها . وإن الأقسام الوسطى والجنوبية من فلسطين ولا سيما صحراء النقب التي تبلغ مساحتها نحو ١٢ مليون دونم (أي نصف مساحة أراضي فلسطين) أكثرها محروم من المياه بوجه عام وإن قسما ضئيلا منها كساحل يافا - غزة والمنطقة الوسطى تجري فيه مياه نهر العوجا البركون الذي يصب في شمال تل أبيب أما القسم المحروم فيحتاج على حسب تقرير الخبراء العالميين إلى أربع مائة مليون متر مكعب . والمشروعات المقروسة تؤمن لإسرائيل ٣٦٤ مليون متر مكعب وفي طليعة المياه العربية التي يطمح اليهود في الاستيلاء عليها نهر البطاني ونهر الحصباني اللبنانيين .

إن نهر الأردن هو النهر الرئيسي في فلسطين وتتجمع مياهه من مصادر وروافد في الأراضي اللبنانية السورية وتنحدر سيولها إلى الأراضي الفلسطينية شمالى سهل الحولة المتاخم للأراضي اللبنانية السورية . ومن نجمع هذه المياه في المنطقة المذكورة سابقا يتشكل نهر الأردن الذي ينشق طريقه عبر سهل الحولة مخترقا بحيره (التي جففها إسرائيل الآن) متحدرا إلى بحيرة طبرية ثم يخرج منها في قسمها الجنوبي على مقربة من سمخ بفلسطين فيلتقي بنهر اليرموك المتدفقة مياهه من الأراضي السورية فتصب في الأردن الذي يستمر متحدرا عبر أراضي القصور إلى البحر الميت .

وقد طمع اليهود في هذه المياه منذ أكثر من مائة عام كما تبين من الدراسات التي قام بها بعض زعماء اليهود لمسألة المياه في فلسطين وكيفية استصلاح أراضي الجنوب والنقب وديها ، وفي عام ١٨٧٣ قامت الجمعية العلمية البريطانية بدعوة مسألة أراضي فلسطين ، ومياهها وبعثت وفدا من العلماء والخبراء إلى فلسطين وصحراء النقب وسيناء لهذه الغاية ، وقال الوفد حينئذ : أنه بالاستطاعة رى أراضي الجنوب إذا أمكن توافر بعض المياه التي في شمالى فلسطين لهذا الغرض .

وقد نشر جنرال (تشارلز وارن) - وكان أحد أعضاء الجمعية المذكورة - كتابا في عام ١٨٧٥ عن فلسطين وأراضيها قال فيه : « أنه بالاستطاعة إسكان خمسة ملايين نسمة في أراضي فلسطين والنقب » اكتب أرض اليعاد - باللغة الإنجليزية - صفحة ٦٥) ولما بدأ اليهود في عهد الدولة العثمانية يهاجرون إلى فلسطين حرصوا على أن يحصلوا على أراضي في الشمال الشرقي من فلسطين ليكونوا قريبين من مصادر مياه

الأردن بغية الاستيلاء عليها في المستقبل ، وكانت من أقدم المستعمرات التي بناها اليهود في فلسطين تلك المستعمرات التي أقاموها في الشمال مثل المظلة والجلامونة (روشبيننا) ومشمش هباردن و (فليك) ومستعمرات أخرى أنشئوها في سهل ييسان .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بلل زعماء اليهود جهودا قوية مع زعماء فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية لاقتطاع فلسطين من بين مجموع الأراضي اللبنانية والسورية واعتبارها وحدة مستقلة عنها سياسيا وجغرافيا ، وسعوا لاقتناعهم بتوسيع حدودها الشمالية بحيث تشمل الأراضي التي تتبع منها وادف الأردن والتي يمر فيها نهر اللباني ذكر (وايزمان) زعيم الحركة الصهيونية في الصفحة ٣٦٠ من مذكراته Trial and Error أنه اجتمع خلال فترة انعقاد مؤتمر السلام في باريس بجنرال (جورو) ومسبو دي مونزي لمحاولة اقناع جورو بأهمية نهر اللباني . وفي هذا دليل قاطع على طمع اليهود في اللباني .

ومع أن الأراضي المذكورة لم تظم إلى فلسطين ولم تدخل ضمن حدودها فإن اليهود واصلوا السعي لبلوغ هذه الأمنية ونجحت المساعي التي بذلوها بالتعاون مع الحكومتين البريطانية والفرنسية في تعديل حدود فلسطين الشمالية عام ١٩٢٢ - ١٩٢٣ فأدخلت ضمن حدود فلسطين بعض الأراضي السورية القريبة من نهري بانياس والحصاني ، وكذلك بعض القرى اللبنانية القريبة من نهر اللباني مثل صلحا وهونين والمنصورة وطريخا .

واستمر اليهود في بلل الجهود والمساعي للسيطرة على المياه العربية في فلسطين ومصادرها في الأراضي السورية واللبنانية وقد نجحوا فيما يلي :

(أ) حصل اليهود في عام ١٩٢٦ من الحكومة البريطانية على امتياز لمدة سبعين عاما لاستغلال مياه نهر الأردن واليرموك وإنارة فلسطين بالكهرباء وهذا المشروع هو المعروف (بمشروع دوتنبرج) .

(ب) حصل اليهود من الحكومة البريطانية أيضا على امتياز لاستغلال نهر العوجة بالقرب من يافا .

(ج) استطاع اليهود شراء امتياز الحولة قبيل الحرب العالمية الثانية وخلال الحرب العالمية الثانية بلل اليهود جهودا مضاعفة لشراء الأراضي في المنطقة الشمالية الغربية من الحدود السورية - اللبنانية -

الفلسطينية وركزوا جهودهم بصورة خاصة على شراء اراضي البطيحة ولكنهم فشلوا في ذلك .

ومن الناحية السياسية شدد اليهود ضغطهم على الحلفاء للامراع في انشاء الدولة اليهودية وتوسيع حدود فلسطين الشمالية حتى تشمل نهر الليطاني .

وقد أعلن (وستون تشرشل) رئيس الوزارة البريطانية حينئذ رسميا في مجلس العموم في خريف سنة ١٩٤١ « ان اليهود طالبوا الحكومة البريطانية رسميا بان تطلق ايديهم في فلسطين كلها وان يضم اليها جنوبي لبنان الذي يجري فيه نهر الليطاني وذلك مقابل وضع اليهودية العالية جميع طاقاتها وامكانياتها في خدمة بريطانيا وحلفائها خلال الحرب العالمية الثانية » واعلن تشرشل ان ظروف الحرب لم تشجع الحكومة على ان تنظر الى هذا الطلب اليهودي بعين الاعتبار .

مصادر المياه في اسرائيل :

تقدر كمية المياه السطوية في اسرائيل بـ ١٢٠٠٠ مليون متر مكعب ضيع منها بالبحر سنويا اكثر من النصف ولذلك سنقتصر في حديثنا على (٣٠٠٠) مليون متر مكعب تتكون من المصادر الآتية :

مياه الانهار	١٧٠٠	مليون متر مكعب
المياه الجوفية	٧٠٠	مليون متر مكعب
مياه السيول	٦٠٠	مليون متر مكعب
المجموع	٣٠٠٠	مليون متر مكعب

ان الطاقة المائية القريبة من الحقيقة في اسرائيل تبلغ حوالي (١٨٠٠) مليون متر مكعب من الماء ، وهذه الكمية في حالة استغلالها للرعى كافية لقرى مليوني دونم من الاراضي . اما كميات المياه التي اقلدت منها اسرائيل في عام ١٩٥٧ فلها لم تتجاوز (١١٠٧٠) مليون متر مكعب موزعة كالاتي :

١٠ - مياه الأنهار الداخلية	٢٥٠ مليون متر مكعب
٢ - مياه الأردن والبرموك	٢٥٠ مليون متر مكعب
٣ - المياه الجوفية	١٥٠ مليون متر مكعب
٤ - مياه الأمطار والفيضانات	٢٥٠ مليون متر مكعب
٥ - المياه المرتدة	١٧٠ مليون متر مكعب

المجموع ١٠٧٠ مليون متر مكعب

وهذه المياه لم تستخدم كلها للرى ، فهناك ٢٥٠ مليون متر مكعب للشرب ونحو ٣٠ مليون متر مكعب لتربية الأسماك و ٢٠ مليون متر مكعب للصناعة وغيرها أما باقى المياه المخصصة للرى فانها لم توزع بطريقة فنية ولم تستخدم لرى مساحات بعيدة عنها ، كما ان مياه الأمطار والمياه المرتدة والجوفية لم تستعمل للرى استعمالا فنيا .

وترمى برامج استثمار المياه في اسرائيل - ومن أهمها مشروع تحويل مجرى نهر الأردن - الى الحصول على (١٨٠٠) مليون متر مكعب من المياه سنويا يتم تأمينها بموجب المصادر الآتية :

١ - نهر الأردن	٥٠٠ مليون متر مكعب
٢ - ينابيع المياه شرق بحيرة طبريا وجنوبها	١٥٠ مليون متر مكعب
٣ - ينابيع المياه غرب طبريا وجنوبها	٢٥٠ مليون متر مكعب
٤ - المياه الجوفية	٤٥٠ مليون متر مكعب
٥ - مياه السيول	١٠٠ مليون متر مكعب
٦ - مياه المصارف والمصانع التي يمكن استغلالها ثانية	١٥٠ مليون متر مكعب
٧ - مياه تعود الى باطن الأرض من مياه السقى في السهل الساحلى	١٠٠ مليون متر مكعب
المجموع	١٨٠٠ مليون متر مكعب

وقد بدأت اسرائيل بتنفيذ مشروعات المياه الرامية الى تحقيق هذه الغاية وتمكنت في نهاية عام ١٩٥٩ من الحصول على ١٢٠٠ مليون متر مكعب من المياه وذلك مقابل ٢٥٧ مليون متر مكعب عام ١٩٤٨ .

الأنهار في إسرائيل : (انظر خريطة رقم ٤)

١ - نهر الأردن :

يعتبر نهر الأردن من مصادر المياه الرئيسية في فلسطين المحتلة وتشكل طبيعة الأرض بحيرتين هامتين وهما بحيرة طبرية والبحر الميت (وكان هناك بحيرة الحولة إلا أنها جففت) ويبلغ طول نهر الأردن ٢٥٢ كم ، منها ١١٨ كم من الأراضي الإسرائيلية تمتد من منابعه في سوريا ولبنان الى جنوبي بيسان عند خط الهدنة الأردنية الإسرائيلية ، ويتكون نهر الأردن من قسمين :

(أ) نهر الشريعة :

ويطلق هذا الاسم على النهر قبل دخوله بحيرة طبرية ويتشكل من الروافد الآتية :

- بانياس : وينبع من بلدة بانياس في السفح الجنوبي الغربي لجبل الشيخ في أراضي الاقليم السوري .

- الدان : وينبع من تل قاضي في القسم المحتل من فلسطين .

- الحصاني : وينبع من لبنان من جبل حرمون .

وتلتقي هذه الينابيع الثلاثة معا على بعد ١٤ كم شمالي منطقة الحولة مشكلة نهرا واحدا هو نهر الشريعة .

(ب) نهر الأردن :

ويطلق هذا الاسم على النهر الممتد من مخارج بحيرة طبرية حتى مصبه في البحر الميت ويبلغ طوله ١٩٤ كم وهو كثير التعاريف عميق الوادي مما يحول دون الافادة من مياهه في الري ، ولا وجود للمدن والقرى في هذا القسم لشدة الحر فيه ، وتتفرع منه الروافد الآتية :

- اليرموك : ينبع من منطقة حوران في الاقليم السوري ويصب في نهر الأردن جنوب بحيرة طبرية ويبلغ طوله ٧٥ كم .

- الزرقا : ينبع من بلدة الزرقاء شمال عمان ويصب في نهر الأردن جنوب بحيرة طبرية ويبلغ طوله ٧٥ كم .

— جالوت : ينبع من بيسان في أراضي فلسطين المحتلة ويصب في
نهر الاردن بالقرب من بيسان .

وستطلق على النهر بضميه اسم (نهر الاردن) .

٢ - نهر النعامين :

وينبع من جبال صعد ويصب في خليج حيفا قرب مدينة عكا شمال
نهر كيشون وتبلغ غزارته السنوية ٢٠١٨٦ من مليون المتر المكعب بموجب
إحصائية عام ١٩٤٧ .

٣ - نهر كيشون :

ينبع من جبال الناصرة ويصب في الشمال الشرقي من مدينة حيفا
الى الجنوب الشرقي من الميناء ، وهو نهر قليل المياه يتقطع مجراه في
الصيف وكان يؤلف مستنقعات مؤذية تنتشر فيها الحميات والمalaria وقد
بذلت حكومة الانتداب البريطاني جهودا كثيرة لتسوية مجرى نهر كيشون
ثم تالفت شركة يهودية تالت امتياز النهر من الحكومة وأنشأت له حوض
وروافد وأقامت عند مصبه ميناء بحريا يصلح لرسو سفن الصيد .

٤ - نهر الخضيرة :

ينبع قسم منه من المنطقة المحتلة وأحد روافده الرئيسية هو نهر
ابونار ، القادم من الاردن ، وتصب مياه هذا النهر في البحر شمال
جيفات أولجا ، وقد جرت اعمال لإنشاء بركة مياه للأفادة من مياه
النهر شتاء وهي بركة (جان شوتيل) .

٥ - نهر الاسكندر :

وهو غزير المياه شتاء وفليها صيما . نصب مياهه على الساحل
جنوب مكوروت .

٦ - نهر البركون :

طوله ٢٦ كم ينبع من مساطف جبال السامرة التي تحيط بمدينة
بالس . وتجتمع مياه النهر في رأس العين حيث تتصل هناك بينابيع
جوفية غزيرة تؤلف أكبر مستودع للمياه في اسرائيل وهو يمد مدن

تل ابيب والقدس والرملة واللد وبافا وجميع المستعمرات المجاورة
بمياه الشرب . وعند مصب نهر اليركون محطة «ريدنج» لتوليد الكهرباء
وتزويد مدينة تل ابيب وبافا بالقوة الكهربائية .

الأنهار الشتوية :

في اسرائيل انهار أخرى صغيرة تعتمد في مصادر مياهها على الأمطار
ويجف معظمها صيفا وأهمها :

- وادي الحوارث : في منطقة اراضي قبيلة الحوارث قرب
مستعمرة الخضرة تجري مياهه شتاء وتفيض على الاراضي المجاورة .
- نهر روبين : يصب في جنوب بافا في البحر وتسقى منه اراضي
روبين المجاورة له .

- نهر اسدود : يصب في منطقة ميناء اسدود جنوب رحبوت
ويجري في اراضي صفراء لا تفيد منه زراعيًا .

خزانات المياه في اسرائيل : (انظر خريطة ورقم ٤)

في اسرائيل عدد من خزانات المياه نذكر اهمها فيما يلي:

١ - خزان بيت ناطوقا :

وقد انشئ هذا الخزان في سهل بيت ناطوقا (البطوف) شمال
الناصرة بغية تجميع المياه الواردة من مشروع نهر الاردن وتحويلها بانابيب
الى النقب .

٢ - خزان كفار بلدوخ :

يبلغ سعة هذا الخزان ٧٥ مليون ٣م من الماء ويقوم بخزن مياه
الري اللازمة لحقول مرج ابن عامر الشرقية والمركزية . وقد اُنشئت
في عام ١٩٥٩ محطة ضخ تابعة لهذا الخزان في مبنى من الاسمنت المسلح
يبلغ ارتفاعه ٢٨ مترا وجهزت هذه المحطة بأحدث الآلات الكهربائية وهي
تستطيع ضخ ٩٠ ألف متر مكعب من الماء كل ٢٤ ساعة بدلا من ٥٠ ألف
متر مكعب كانت تضخها ثلاث مضخات قديمة .

٣ - بركة جان شموئيل :

وهي بركة للمياه تتسع لـ ١٥٠ مليون ٣م من الماء دشنت في أوائل شهر يناير عام ١٩٥٩ وهي بالقرب من كيوتس جان شموئيل .

٤ - خزان مشمل ايون :

وهو بالقرب من المستعمرة الغربية من الحدود الأردنية وتبلغ سعته (٢٣ - ٢٥) مليون متر مكعب من المياه وهذا الحوض جزء من شبكة الأحواض المحلية التي أقيمت في إسرائيل وتستخدم مياه هذا الحوض لحاجات رى المناطق الزراعية شرق الرملة ويحول دون الفيضانات في وادي مصراره في أجبار هانكفا ومونتغوري ونحلات اسحق . ويصلح لتخزين المياه في جميع فصول السنة ويبلغ ارتفاع الخزان ٢٤ مترا واتساع قاعدته ١٣٠ مترا وقد انشئت ترعة للمياه الفائضة تحيط بالخزان على طول ٤٥٠ مترا .

٥ - خزان مياه في القدس (بيت فاجلان) :

وهو خزان ضخم يساعد كثيرا على حل أزمة المياه الشديدة في القدس وقد انشئت محطة ضخ بجانب الخزان تساعد على ضخ المياه في المنازل واحتفل بتدشين هذا الخزان بتاريخ ١٨/١١/١٩٥٨ وهو يستطيع تصريف ٤٠ ألف متر مكعب من المياه يوميا .

٦ - خزان نهر شكيم :

وهو قرب (كبوتس زيكيم) في النقب الغربي ويبلغ طوله ٣٥٠ مترا ، ويقدر انه يستطيع خزن ٢٠ مليون متر مكعب من مياه السيول وقد انشئ هذا الخزان أو السد في نهر شكيم ، والهدف منه أن يحول دون تدفق مياه الفيضانات في جبال يهودا وهي نحو ٢٢ مليون متر مكعب بدلا من أنصبها في البحر وتحولها إلى أراضي النقب لتغذية مياه الآبار في المنطقة .

٧ - خزان مياه زهر :

وهو في النقب الشمالي قرب مستعمرة زهر التي في منطقة لاخيئس . وقد أتمت شركة (مكوروت) انشاءه وبمساحة سبعة ملايين متر مكعب من المياه ويبلغ عمقه ١٦ مترا ، وهو يشغل مساحة قدرها

١٢٠٠ دونم ، وتستخدم مياه هذا الخزان لرى الحقول في المنطقة الجنوبية وفي النقب الشمالي .

٨ - خزان تكوما :

بالقرب من مستعمرة تكوما ويتسع لـ ٢٠٠ ألف متر مكعب من المياه التي تأتيه من نهر اليركون والنقب .

٩ - خزان مياه (جنوبي كيونس ساعا) :

وعلى بعد ٢٠ مترا شمال الطريق العام (غزة - بير سبع) . وهذا الخزان عبارة عن بركة مستديرة تبلغ سعتها حوالي ٢١٥ ألف متر مكعب ويصدر مياهه نهر اليركون .

١٠ - خزان كفار يروجام :

وهو سد لتخزين مياه سيول الشتاء بقصد الاستثمار في أعمال الري .

مشروعات الري في اسرائيل :

يتوقف مستقبل اسرائيل بل معركتها التي تخوضها في سبيل البقاء او الغناء على الاستثمار الكامل للمصادر المائية المتوافرة في الجزء المحتل من فلسطين . واهم مصادر المياه فيها هو نهر الاردن وروافده وينبع معظمها من الاراضي العربية المجاورة ومياه الامطار والسيول والجياه الجوفية .

وقد دلت البحوث والدراسات والكشوف الهيدرولوجية التي اجرتها السلطات الاسرائيلية على ان المصادر المائية الاجمالية في فلسطين المحتلة تزيد على الحاجة التي تتطلبها مشروعات التنمية بشرط ان تجمع هذه المياه ونحزن وتوزع بصورة دقيقة ، ولا يسمح بضياع او هدر اية كمية منها دون فائدة ، وهذا في الواقع هو الهدف الذي حددته السلطات الاسرائيلية لخطة الري الشاملة التي اعدتها الخبراء اليهود بالتعاون مع كبار المهندسين المختصين الامريكيين .

وقد قسم الجزء المحتل من فلسطين من ناحية المصادر المائية ثلاث مناطق طبيعية :

١١) المنطقة الشمالية :

وهي التي نحوى قانضا من الماء عن احتياجاتها العالية .

ب) المنطقة المتوسطة :

وتتساوى فيها المصادر المائية مع الحاجة .

ج) المنطقة الجنوبية (صحراء النقب) :

وهي تعاني نقصا شديدا في الماء والمهمة الاساسية التي تعنى بها الخطة الشاملة للرئى هي استخدام فائض مياه المنطقة لارواء المنطقة الجنوبية ، اى نقل مياه الانهر والتابع والفيضانات من الشمال الى اراضى الجنوب الصحراوية .

وطبقا لهذه الخطة بدأت اسرائيل منذ السنوات الاولى لقيامها في تنفيذ عدد كبير من المشروعات الثانوية التي يعتبر كل جزء منها من المشروع الاقليمى الشامل للرئى وقد انجزت فعلا بعض المشروعات لاستغلال موارد المياه الجوفية والينابيع والامطار والسيول . والانهار.

مياه وادي الأردن

XX

خريطة رقم (٥)

هيدرولوجية منطقة وادي الأردن دراسة المياه

يشكل وادي الأردن القسم الشمالي من حوض البحر الميت الذي يقع في المنخفض الكبير الممتد من خليج العقبة على سطح البحر الأحمر حتى جبال لبنان ويرتفع نهر الأردن الذي يجري باتجاه الجنوب في هذا المنخفض في منطقة جبل حرمون إلى حوالي ٢٠٠ متر عن سطح البحر، وينتهي مجراه في البحر الميت الذي يبلغ انخفاضه (٣٩٥) متراً عن سطح البحر .

والأرض الممتدة في أعلى الوادي إلى شمال بحيرة الحولة (التي جفت) محاطة بلال عالية . وبين بحيرة الحولة (سابقاً) وبحيرة طبرية ، تعلو الأرض ، وتنقسم بجرى النهر العميق . وإلى الجنوب من بحيرة طبرية يوجد تشابه كبير في الشكل العام لطبيعة الأرض . وتنحدر الأرض في الغور بصورة عامة نحو الجنوب مع ارتفاع بسيط من حافة الغور حتى التقاطع مع التلال أما من الجهة الشرقية فوق الغور فتوجد هضبة واسعة تتخللها وديان ضيقة عند دخولها في الغور . ومن الجهة الغربية توجد سلسلة من التلال تمتد إلى السهول الساحلية ، وتدخل الجداول إلى الغور بقنوات طبيعية عميقة .

المناخ :

إن مناخ وادي الأردن يشابه تماماً مناخ منطقة البحر الأبيض المتوسط ويكون عادة شتاءه ممطر وصيفه يكون جافاً حاراً . أما في التلال والهضاب فيكون الشتاء بارداً ويتساقط الثلج بانتظام في بعض المناطق . وتتردد درجات الحرارة الوسطى في هذه المنطقة بين ٣٠ درجة فهرنهايت (الدرجة الصغرى) و ١٠٤ درجة فهرنهايت (الدرجة الكبرى) وتهب الرياح من الغرب إلى الجنوب الغربي آتية من البحر المتوسط ولها تأثير ضعيف في فصل الصيف . وتهب أحياناً رياح من الجنوب والشرق آتية من الصحراء تكون باردة وجافة في الشتاء وحاملة للبارد وتكون لافحة في الربيع .

مطول الامطار :

ان الاختلاف في كمية سقوط الامطار في الشمال والجنوب ملحوظ جدا اذ تهطل في الشمال كميات اكبر بكثير من التي تهطل في الجنوب .
وقد ياتي المعدل السنوي لسقوط الامطار في الاقسام المختلفة من المنطقة :

جدول مطول الامطار في منطقة وادي الاردن

منطقة تصريف المياه	المساحة معدل سقوط الامطار بالكيلومتر المربع سنويا بالليتر
- منطقة الاردن العلوية - فوق نهر دان ٧٤٠	١٢٠٠
- منطقة الاردن العلوية وفوق مصب بحيرة الحولة (سابقا)	١٤٠٠
- منطقة الاردن العلوية - فوق نهر اليرموك .	٢٧٤٠
- منطقة نهر اليرموك	٧٢٥٠
- وادي الاردن - فوق جسر النبي	١٦٧٣

ويبدو ان الاختلاف في كميات الامطار السنوية يشابه الاختلاف في كميات الامطار التي تهطل في اراضي مشابهة ، وان الكمية السنوية الصغرى لها هي تقريبا نصف المعدل العام ، اما النسبة الكبرى فتقدر بضعف ونصف من هذا المعدل . وتهطل الامطار عادة في اشهر الشتاء .

المياه المتوافرة في منطقة وادي الاردن :

يمكن تقسيم مصادر المياه المتوافرة في منطقة وادي الاردن الى اربعة اقسام :

- ١ - جريان الانهار .
- ٢ - جريان الوديان المستمر .
- ٣ - فيضان الوديان .
- ٤ - مياه الآبار الجوفية .

ان القياسات التى أجريت على كميات المياه فى نهري الاردن واليرموك خلال فترة طويلة ، والتى تحتوى على الكميات القصوى فى السنين الجافة والسنين المعطرة تمثل جريان المياه الوسطى اكثر من القياسات التى سجلت فى غضون فترات قصيرة على الجارى الأخرى .

والجدول رقم (١) يلخص تقديرات المعدل السنوى للمياه المتوافرة فى وادى الاردن اخلا بعين الاعتبار المياه الفائضة على اساس الارقام المستعملة وتشر هذه الارقام الى كمية مصادر المياه ، الا انه يجب ان تعتمد فى تحديدنها النهائى على اخذ قياسات اخرى .

وتجدر الإشارة الى انه من الضرورى ان يكون هناك مفهوم واضح لمعنى الارقام المذكورة وطبيعة المياه المتوافرة من الجريان ، اذ انه يمكن لجموع هذه المياه الفائضة فى احدى السنين ، ان تختلف من نصف الى ضعف المعدل السنوى ، وذلك على حسب كمية هطول الامطار . وهناك ايضا اختلاف فعلى فى الجريان بسبب وجود المياه الفائضة التى تنشأ خلال اشهر الشتاء على سطح الارض فمجموع المياه المتوافرة هو اذن الكمية التى يمكن الحصول عليها سنويا فى المكان المبين دون النظر الى استعمالها ، اما كمية المياه المستعملة من المياه المتوافرة وهى الكمية التى يمكن الحصول عليها عندما تتطلب الحاجة ذلك .

وعندما تكون هناك خسارة بين مصدر المياه ونقطة استخدامها كما يحدث فى قناة من نقطة التحويل الى الارض المراد ريها ، فان الكمية الباقية هى الكمية السنوية الصافية من المياه التى حوت الى الارض . اما مطالب الرى من المياه فهى اكبر فى اشهر الصيف منها فى بقية الاشهر ، وتحدد المياه المستعملة بالمجموع التواتر خلال اشهر الصيف سواء كان من جريان الانهار الطبيعى او من كمية المياه السنوية المخزنة وان القسم من المياه المتوافرة الذى يمكن استعماله فى الرى يتوقف اذن على موقع المياه بالنسبة لمكان استخدامها ومدى تسهيلات التخزين ومكانه

جدول رقم (١) *

المجلد رقم (١)

تقرير العمل السنوي للمياه المتوافرة لمنطقة وادي الأردن

التفطة والرواند	تقدير جريان الرواند بطلايين الامتار المكعبة سنويا	تقدير مجموع الجريان سنويا بطلايين الامتار المكعبة
-----------------	--	--

عند المكان المقترح لبناء سد الحصباني

المجموع	١٣٠	١٣٠
عند تفطة قرب نهر دان :		
- الجريان الآتي من الاعلى	١٣٠	
- الجريان الحاصل من تصريف المنطقة		
المتوسط لنهر الحصباني	٢٧	
- جريان نهر دان	٢٥٨	
- جريان نهر بانيامي	١٥٧	
المجموع		٥٧٢

عند جسر بنات يعقوب :

- الجريان الآتي من الاعلى	٥٧٢	
- الجريان من تصريف المياه في المنطقة	١٣٠	
المتوسطة		
	٧.٢	
- خسارة ناتجة عن تبخر المياه من بحيرة		
الحولة والمستنقعات (قبل التجفيف)	٦٢ -	
المجموع		٦٤٠

عند مغرج بحيرة طبرية :

٦٤٠	- الجريان الآتي من الأعلى
١٦٨	- الجريان من تصريف المياه في المنطقة المتوسطة

٨٢٨

٣٠٠	- خسارة ناتجة من تبخر المياه من بحيرة طبرية
-----	---

٥٣٨

المجموع

عند ملتقى نهر اليرموك :

٥٣٨	- الجريان الآتي من الأعلى
٤٧٥	- جريان نهر اليرموك

١٠١٣

المجموع

عند جسر القنبي :

١٠١٣	- الجريان الآتي من الأعلى
	- جريان المياه المستمر من الجهة الشرقية

:

١٥	وادي عرب
٨	وادي زغلب
١٩	وادي جرم
٥	وادي يابوس
٦	وادي كفرنجة
٥	وادي رجب
٤٥	وادي زرقا
١٠	وادي شبيب

١٠٥

من الجهة الغربية :

٦٧	بنابيع يسمان
٤٥	وادي قلريا
١٥	وادي عوجة
١٢٧	—
	فيضان من المناطق المتوسطة يمكن
	الحصول عليه بواسطة منشآت مرافقه
٤٥	من الشرق
٢٩	من الغرب
٧٤	—
	— الفيضان والجريان من المنطقة
١٦٢	المتوسطة التي لم تحسب
١٤٨٢	—
	— الاستعمال الحاضر للجريان المستمر
٢٣٢	(تنقص الكمية من المجموع السابق)

١٢٥١ (م)

المجموع

	عنه الحساب في بحر الميت :
١٢٥٠	— الجريان الآتي من الأعلى
	— جريان المياه المستمر
١٢	من الشرق : وادي كفرين
٦	وادي الرامة
١٨	—
٣	من الغرب : وادي الكلات
١٨	تتابع جريشو ١٥
١٢٨٦	—
	— الاستعمال الحاضر للجريان المستمر (+)
٣٦	(تنقص الكمية من المجموع السابق)

١٢٥٠

المجموع

جريان النهر :

ان اهم مصادر مياه الرى فى منطقة وادى الاردن هى نهر الاردن واليرموك وان تسجيل مقدار كمية المياه خلال فترة طويلة بعد بحيرة طبرية تماما يعطينا نتائج يمكن الاعتماد عليها عن كمية المياه المتوافرة فى هذه المنطقة .

والمياه المتوافرة عند ملتقى نهر الاردن بنهر اليرموك مبينة فى الجدول رقم (١) وهى تبلغ (٥٣٨) مليون متر مكعب سنويا للنهر الاول ، (٤٧٥) مليون متر مكعب سنويا بالنسبة للنهر الثانى . كما ان مجموع الكميتين البالغ (١٠١٣) مليون متر مكعب هو معدل الكمية السنوية من المياه المتوافرة وهذه تخضع لتغيرات فصلية وسنوية . وبما انه لا يمكن تحديد تأثير بحيرة طبرية على مجارى نهر الاردن من المعلومات المتوافرة فقد اعتبرت اختلافات الجريان مشابهة لاختلافات جريان اليرموك غير المنتظم .

وموقع النهرين بالنسبة لبحيرة طبرية وللارض الواقعة فى وادى الاردن السفلى ذو اهمية عظمى فى تحديد مدى استعمال جريان النهرين فى هذه المنطقة . وتمد خسارة المياه الناتجة عن التبخر عاملا كبيرا يلعب دورا هاما فى مسألة تخزين المياه فى البحيرة . وان كمية المياه المتوافرة فعلا هى المعطاة نفسها فى الجدول لان مقاييس الجريان اجريت بعد هذا التبخر .

وفى القسم العلوى من وادى الاردن تلتحل الانهار الثلاثة الهامة (بانياس - الحصباني - دان) فى حوض الحولة غير بعيدة بعضها عن بعض فى منطقة عالية . وقد اخذت قياسات جريان الانهار منه خلال فترة من الزمن مقدارها ٤ سنوات وهى مدة قصيرة لا تعطى دليلا موثوقا به عن معدل الجريان المنتظر .

يتألف نهر الدان من يتابع تل القاضى وله جريان ثابت بخلاف نهر الحصباني ونهر بانياس . فان جريانهما يتبدل تبديلا كبيرا وعندما غورت جريانات الانهار الثلاثة مجتمعة مع جريان نهر الاردن عند جسر بنات يعقوب - ونهر اليرموك عند مصبه دلت المغازنة على أن الاختلافات السنوية ليست كبيرة .

ان المعدل العام لكمية المياه المتوافرة من الانهار الثلاثة المذكورة المعطى فى الجدول رقم (١) يقدر بـ (٥٧٢) مليون متر مكعب فى السنة .

وان موقع مصدر ضخخ للمياه كهذا بحيث تنتقل منه المياه بصورة طبيعية
الى اراضي شاسعة الاطراف يجعله ذا أهمية كبرى . ومع هذا فان كمية
المياه المستفادة منه قليلة نظرا لقلة المراكز الملائمة لتخزين المياه المطلوبة .

ان قياس المياه خلال ثمانى سنوات عند جسر بنات يعقوب يعطى
اساسا جيدا لتقدير المياه المتوافرة في هذه المنطقة . ويتبع اختلاف
الجريان السنوى في هذه المنطقة اختلاف جريان نهر اليرموك نفسه .
وقد ضبط السجل بالقلوة مع سجل نهر اليرموك ، لاعطاء معدل جريان
المياه عند جسر بنات يعقوب لمدة طويلة . ويفرز الاختلاف في كمية المياه
المتوافرة عند جسر بنات يعقوب والمتوافرة من الأنهر الثلاثة المذكورة
سابقا الى ضياع المياه بالنخر والارتشاح الذى كان يحصل في بحيرة
الحولة والمستنقعات قبل تجفيفها .

يتوقف قسم من المياه المتوافرة الذى يمكن استعماله عند جسر
بنات يعقوب على كمية المياه التى يمكن تخزينها لتنظيم كميات المياه
الفائضة .

متوسط كمية المطر (بالمليمتر) في كل شهر

المرصد	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيه	يوليه	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
تل أبيب	١٣٧	٩٩	٩٥	٩٩	٩	—	—	—	١	١٦	٦٥	١٤٤
حيفا	١٨٣	١٤٤	٩٤	١٨	٧	١	١	—	—	١٢	٧٠	١٧١
بنيون	١٣٠	١٣٦	٧٨	٣١	٧	—	—	—	—	٨	٤٣	١٠٣
أريحا	٣٣	٣٧	٥	٩	٣	—	—	—	—	٧	١١	٣٠
القدس	١٠٤	١٣٥	٧٩	٢٥	٢	—	—	—	١	٦	٣١	٧٤
بيت جلال	١٠١	١٠٧	٩١	٢٧	١	—	—	—	—	٨	٤٤	٧٣
غزة	٩١	٨٧	١٧	١٧	٧	—	—	—	—	٨	٢٥	٩١
بئر سبع	٤٩	٥٦	١٨	١٠	٢	—	—	—	—	٢	٢١	٤٠
غوث	١٩١	١٥١	٩٨	٥٦	٧١	٤	٥	٥	٧	٥٣	١٣٥	١٩١
اسكندرية	٥١	٧٤	١١	٣	١	—	—	—	١	٥	٢٣	٥٩

أقصى ما سقط في يوم واحد بالملي متر

المرصد	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونية	يوليه	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
جبل	٨٥٠,٦	٥٩	٢٥٠,٧	٢٦٠,٤	١١٠,٣	٤٠,٣	٨	٢,٣	٣,١	٤٧	٦٦	١٨٣
جنتينا	٥٦,٣	٩٧,٣	٢٨,٩	٩٢,٣	١٢,١	٣,١	—	١,٨	—	٢٨,٧	٧٠,٦	٥٢,٣
أرميا	٩٦	٣٤	١٦	١٩	٧٥	٥	٢	—	رقات	٥,٩	٧٥	٤٠
القدس	٩٩,٨	٨٧,٣	٣٦,٥	٢٦	١٣,٤	١,٣	—	رقات	١٠	٢٢	٥٥,٢	٧٩,٦
بيت لحم	٧٨,٨	٦٨,٤	٣١,٧	٢٧,٣	٥,٨	١	—	رقات	٢	٣١,٥	٥٤,٦	٢٢,٣
طرية	٦٩,٥	٤٦	٧١,٤	٦٧,٧	١٠,٦	١,٥	٠,٤	١,٦	١,١	٣٢,٦	٥٤,٤	٧٤
بيروست	٥٠	٤٠	٢٥	٤٤,٨	٢٩,٥	٠,١	—	—	رقات	١٠,٦	٣٥,٥	٩٤
	٩٠	٩٠	٥٠	٧٢	٣٥	٢٠	١٠	—	٥٣	١٣٠	٩٥	٥٨

متوسط عدد أيام المطر التي تزيد الكمية بها عن مليمتر

في موسم المطر

رصد	نوفمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل
نزل أيب	٦	٩	١١	١٠	٤	٣
جيفا	٦	١٠	١٣	١٢	٤	٣
جنين	٤	٥	١٢	١١	٤	٣
اورمجا	٢	٥	٧	٦	٢	٢
القدس	٤	٨	٩	١١	٤	٣
بيت جال	٤	٧	٩	٨	٣	٣
غزة	٤	٧	٩	٩	٣	٢
برسبع	٢	٤	٦	٦	٣	٢

شبكة مياه النهر :

ان حدود تقسيم المياه لنهر الاردن مبينة فى الخريطة ، فمن مصب النهر عند البحر الميت تمتد هذه الحدود غربا حتى ذروة السلسلة الفلسطينية وشمالا الى جانب تلال الجليل بحداء السلسلة الفلسطينية وعبر سهل ابن عامر والى الشمال الشرقى تمتد الى جانب قسم من نهر الليطاني حتى الانحدار الشمالى لجبل حرمون ، وجنوبا عبر جبل حرمون حتى الهضبة ، وشرقا تمتد الى قمة جبل الدروز ، والى الجنوب الغربى تمر جنوبى عمان حتى مصب النهر فى البحر الميت .

ان حوض النهر يتألف من نهر الحصباني ونهر الدان ونهر بايلاس التى تجرى كلها من الشمال فتكون القسم العلوى من نهر الاردن فوق بحيرة الحولة (سابقا) اما اهم روافد نهر الاردن فهو اليرموك الذى يجرى من الشرق ويتحد مع الاردن فى جنوب بحيرة طبرية بقليل وتصرف الوديان والينابيع القسم الباقى من مياه المنطقة ، ومن الوديان التى تدخل الفوز الى الجنوب من بحيرة طبرية : وادى العرب - زغله - جرم ، بابس - كفرنجة ، رجب ، ندفا ، شعيب - كفرين . رامة ا فى الشرق .

يعتبر نهر الحصباني اطول الروافد الأربعة فى الشمال ويصرف مياه المنحدر الغربى لجبل حرمون ، ويرى اكبر قسم منه على ارتفاع اكثر من ١٥٠٠ متر على مستوى سطح البحر ، وينضم الى الجداول الباقية فى حوض بحيرة الحولة (سابقا) على ارتفاع حوالى (٧٥ مترا) عن سطح البحر . والى الجنوب وعلى مسافة قصيرة من بحيرة الحولة (سابقا) يجرى نهر الاردن فى وادى ضيق عميق ، ثم يظهر بعد عشرة كيلومترات ليصب فى بحيرة طبرية .

ان مياه هذه البحيرة قليلة الملوحة ومساحتها (١٦٦) كيلومتر مربع ومستوى سطحها ينخفض (٢١,٢) مترا عن سطح البحر . اما مخرجها فيضبطه سد يسمح باستعمال (٢) امتار من عمقه لتخزين المياه والاستفادة منها .

اما نهر اليرموك فيصرف مياه الهضبة العالية الواقعة فى الشرق بواسطة وديان وبنابيع يشق قسم منها لنفسه مجاوى عميقة بالنسبة لسطح الارض المحيطة بها ويدخل النهر نفسه الفوز ، وهو يجرى ضمن

واد ضيق محيق وعلى انخفاض (٢٠٠) مترا عن سطح البحر ، ويصب في نهر الأردن بعد خروجه من بحيرة طبرية بـ (٥) كم .

وبعد التقاء النهرين يتبع الأردن مجرى ملتويا في منطقة الغور ويتخفى هذا المجرى مقدار (٦٠ مترا) عن شرفات الغور . وبعد مسافة (١٨٨) كيلومتر الى الجنوب يصب نهر الأردن في البحر الميت الذي يبلغ انخفاض سطحه (٣٩٥) مترا عن مستوى سطح البحر .

ان شبكة نهر الأردن تصرف مياه منطقة مساحتها (١٧٣٠٠) كم^٢ من أصل مجموع مساحة حوض البحر الميت البالغة (٤٠٦٥٠) كيلومتر مربع أما مساحة المنطقة التي تصرف الروافد مياهاها حتى مخرج بحيرة طبرية فهي حوالي (٢٧٠٠) كيلومتر مربع ، وأما مساحة الأرض التي تصرف نهر اليرموك مياهاها فهي (٧٢٥٠) كيلومتر مربع .

الماء الفائض :

ان القسم الذي يصل الى مجارى الجداول والانهار من مجموع الامطار التي تسقط يسمى بالماء الفائض . ويمكن ان يكون مصيره سيلان المياه على سطح الأرض ، او تدفق المياه من الينابيع او مياه الاراضي المشبعة . وبالنظر للاحوال الجيولوجية والهيدروولوجية في المنطقة فان كمية المياه التي تجري في الجداول والسواقي تتبدل تبدا ملحوظا .

ان طبيعة هطول الامطار الفصلية هي واحدة في المنطقة كلها ، وهذا يبين سبب فيضان المياه في الجداول الكثيرة في اثناء فصل الشتاء . كما ان الوديان المتصلة بالاراضي التي تخزن كمية كبيرة من المياه البطيئة تمتنع بجريان منتظم طوال السنة ويتوقف الاختلاف في الجريان ، بصورة كبيرة ، على هذا القسم من المياه الفائضة الذي يأتي من سطح الأرض وباطنها . وان هذا القسم من الماء الفائض الذي يأتي من باطن الأرض ، طوال السنة ، يسمى « الجريان المستمر » وهو اساس جريان الوديان ، وهو في الوقت نفسه الكمية التقريبية من المياه المتوافرة بدون تخزين اما المياه الفائضة التي تأتي مباشرة من المياه الجارية على سطح الأرض خلال فصل الامطار الكثير التقلب فتدعى « الفيضان » وجريان المياه في اثناء الشتاء يشمل الجريان المستمر والفيضان .

لمحة تاريخية

عن نهر الاردن ومشروعات المياه

مسألة المياه بالنسبة لإسرائيل اليوم وبالنسبة للصهيونيين منذ أن ظهرت الصهيونية مسألة حيوية ، فهي بالنسبة لكليهما تبقى المزبد من المهاجرين اليهود الى فلسطين تم الى اسرائيل بعد أن قامت اسرائيل .

والهجرة اليهودية الى فلسطين كانت منذ فجر التاريخ تزداد وتتفاحم كلما مرت بفلسطين حالة رخاء ووفرة مياه ، فلقد هاجر ابراهيم من بلدة اور بالعراق الى وادي نهر الأردن عندما كانت أراضي هذا الوادي - شرقية وغربية - تنعم برخاء وعيش رغد . وفي هذا يحدثنا « و . ف . البرات W. P. Albright » خبير الدراسات القديمة للأرض المقدسة ويضيف قائلا : « ان سكان هذه المنطقة كانوا يزعمون هذه الأراضي » ونرى في العهد القديم :

« ورفع لوط (١١) بصره ونظر الى وادي الأردن ، وكان الوادي ترويه المياه جيدا في كل بقعة منه ، وكان ذلك قبل أن يهدم الرب سدود وجوورا ، فقد كانت هذه المنطقة جنة الرب » .

ولكننا لا نعرف على وجه التحديد ما حدث لهذه الجنة غير ان بعض خبراء التاريخ القديم يقولون : انه قد انتشرت الأوبئة في الوادي وتهدمت السدود ، ونتج عن ذلك أن اكتسحت المياه التي فاضت كثيرا من المدن واغرقتها

ويقول البرات : ان أكثر المصور التي مرت على الوادي رخاء هو العصر البرونزي ، فقد ازدهمت المنطقة بالسكان ، ثم تقلص هذا الرخاء وتقلص عدد السكان حتى وصل نهايته الصغرى في عام ١٩٠٠ ق م وهو ذلك العصر من التاريخ الذي غزا فيه اليهود فلسطين لفترة قصيرة .

وفي العصر الحديث بدأ الصهاينة يرسون الخطط للهجرة الى فلسطين وإقامة وطن قومي لهم هناك ، وبدأت مسألة المياه تأخذ شكلا سياسيا هاما :

(١١) لوط : ابن اخي ابراهيم وقد رحل معا من اور الى فلسطين .

ففي سنة ١٨٧٣ قامت الجمعية العلمية البريطانية بدراسة
أراضي فلسطين ومياهها وبعثت وفدا من العلماء والخبراء في مسائل
المياه إلى فلسطين وصحراء النقب وسيناء ، وجاء في تقرير الوفد :
انه في الإمكان رى أراضي الجنوب (أى النقب) اذا ما أمكن توفير بعض
المياه من الشمال ،

وتجدر الإشارة هنا إلى ان اليهود قد بدأوا يؤسسون
المستعمرات الزراعية في فلسطين منذ عام ١٨٥٤ ومنذ ذلك التاريخ
لم يفتلوا لحظة واحدة عن أهمية المياه لتحقيق مشروعاتهم الاستعمارية .
وفي عام ١٩١٩ أى في أثناء انعقاد مؤتمر الصلح بباريس بدل
اليهود محاولات قوية مع زعماء فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة
وبريطانيا لتوسيع رقعة فلسطين لتشمل الأراضي التي تنبع منها روافد
نهر الأردن والتي يمر فيها نهر الليطاني في لبنان ، وقد اعترف بذلك
وايزمان في مذكراته .

وفي سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ نجح اليهود في مساعيهم التي بذلوها مع
الحكومتين البريطانية والفرنسية لتقرير حدود فلسطين الشمالية
فدخلوا ضمن حدود فلسطين بعض الأراضي السورية القريبة من نهر
بانياس وبعض الأراضي اللبنانية المجاورة لنهرى الحصباني والليطاني -
وفي سنة ١٩٢٦ حصل اليهود من الحكومة البريطانية على امتياز
لمدة سبعين عاما لاستغلال مياه نهر الأردن واليرموك وإنارة فلسطين
بالكهربا من ماقط هذه المياه ، ويعرف هذا المشروع بمشروع روتنبرج
(وستقدم دراسة لهذا المشروع في صفحات آتية) .

وفي سنة ١٩٢٨ قام م . ج . أيونيدس M.G. Ionides مدير الإنشاء
والتطور في الحكومة الأردنية . وبايماز من الحكومة البريطانية بدراسة
للامكانيات المائية لوادي الأردن ، وقال في تقريره الذي كُتب بعد هذه
الدراسة : « ان المنطقة الوحيدة التي يمكن ربيها وزراعتها هي تلك
المنطقة التي بين بحيرة طبرية والبحر الميت » وهذه المنطقة شرق مجرى
نهر الأردن ، وقد نشر بعد ذلك مقالات في « ميدل إيست جورنال »
Middle East Journal قال فيه :

« لقد كان مشروعى يقوم على تحويل مياه نهر اليرموك (وهو ينبع
من سورية ويسير محاذيا للحدود السورية الأردنية ثم يصب في نهر
الأردن) إلى الجنوب بعد أن يعون النهر بكمية من المياه من بحيرة طبرية

عن طريق قناة . وتعمل بحيرة طبرية كخزان للمياه في الشتاء هطول الأمطار في فصل الشتاء ، وسيؤدي هذا المشروع الى زراعة ٧٠٠٠٠ هكتار فدان نتيجة لوصول ٥٠٧ ملايين متر مكعب من المياه إليها في السنة ، وبالرغم من ان هذا المشروع اختص المنطقة الشرقية لنهر الأردن فإنه أيضاً يمكن أن ينقل الماء الى الضفة الغربية للنهر .

ويعتبر مشروع ايوبيدس أول مشروع للمياه في وادي الأردن ولكن هذا المشروع وضع على الرف .

وبدا اهتمام اليهود الفصلي بمسألة المياه بطافة فلسطين على استيعاب أكبر عدد من المهاجرين : ولقد تأثر خبير الأراضي والمياه دكتور «و.س. لورد ميلك Dr. W.C. Lowder Milk ، فنشر كتاباً سنة ١٩٤٤ بعنوان « فلسطين ارض الأمل » Palestine Land of Promise اقترح هذا الكتاب تكوين هيئة لوادي الأردن على نهج هيئة وادي نهر تينيسي Tennessee Valley Author في الولايات المتحدة . واقترح لورد ميلك في مشروعه تحويل مياه الأردن الأعلى الى السهل الساحلي وإلى أراضي النقب الواسعة ، وان يفاد باختلاف الارتفاع من مستوى سطح الماء في البحر الأبيض المتوسط عنه في البحر الميت بحفر قناة تمتد من البحر الأبيض الى البحر الميت طولها ٢٥ ميلاً وتوليد الكهرباء من مستطد المياه من هذه القناة نحو البحر الميت .

وفي سنة ١٩٤٨ نشر جيمس هايز James Hays كتابه « هيئة وادي تينيسي عن الأردن » T. V. A. on the Jordan وتضمن مشروع هايز جوهر مشروع لورد ميلك مع زيادة في التفاصيل .

وفي سنة ١٩٥٠ طلبت حكومة الأردن من مؤسسة الاستشارات الهندسية وهي المعروفة بمؤسسة « ميردوك ماكدونالد وشركائه » Merdock Mac Donald and Partner أن يطوروا مشروع ايوبيدس كرد على مشروعات اليهود . ونشر ماكدونالد مشروعه في عام ١٩٥١ الذي يقوم على رى الأراضي على جانبي نهر الأردن شرقه ، وغربه بين بحيرة طبرية والبحر الميت .

ولقد افترض ماكدونالد ان الأيام ستتمخض عن مشروع عوبي-اسرائيلي مشترك ، واقترح ان تكون بحيرة طبرية مستودعاً لتخزين المياه للطريقين العربي واليهودي .

وان الاختلاف الجوهرى بين مشروع أيونيدس - ماكدونالد من جهة ومشروع لورد ميلك - هايز من جهة أخرى أى بين المشروعات العربية والمشروعات اليهودية إنما هو فى أن المشروعات العربية تهدف الى رى وادى نهر الاردن فقط .

أما المشروعات اليهودية فتهدف الى نقل المياه الى السهل الساحلى ثم الى صحراء النقب .

وبعد ذلك تونت الوكالة اليهودية The Jewish Agency هيئة للاستشارات المالية ، من كل من المهندسين المشهورين : هـ . و . بانور H.W. Bashore من نيرسكا و دكتور ج. ل سافيدج Dr. J. L. Savage من كولورادو ، و دكتور آيبل وولمان Dr. Abel-wolman من مازيلاند .

ونشرت هذه الهيئة سنة ١٩٥٠ تقارير عن استغلال المياه وظلت تنشر التقارير تباعاً حتى سنة ١٩٥٤ .

وفى سنة ١٩٥٠ بدأ مخطط غربى استعمارى يهدف الى نصفية قضية اللاجئين عن طريق توطينهم فى الضفة الغربية للاردن . وعندما تكونت لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة أوصت بتشكيل لجنة فنية للدراسة الأوضاع الاقتصادية فى الشرق الأدنى تمهدا لحل مشكلة اللاجئين على أساس الاسكان ، وأوصت الأمم المتحدة لجنة تسمى « لجنة الاستقصاء الاقتصادى فى الشرق الاوسط » برئاسة جوردون كلاب رئيس مجلس ادارة هيئة وادى نهر تيسس ١ وتجب هنا ملاحظة أن مشروعات المياه التى قدمها الاستعمار عن طريق هيئة وادى نهر تيسس كلها تهدف الى توطين اللاجئين ومد المياه الى صحراء "لنقب فى اسرائيل ١ .

ووضعت اللجنة تقريراً أوصت فيه ضمن ما أوصت استغلال مياه الأنهار العربية ووضع مشروع للأنماء والاستغلال الموحد لمصادر المياه .

وفى سنة ١٩٥١ فى الأول من مارس بدأ اليهود ينفذون تحويل مياه الأردن عملياً ، وكانت الخطوة الأولى هى تجفيف بحيرة الحولة ، ووقعت أحداث انتقل فيها النزاع بين العرب واسرائيل فى امر التجفيف هذا الى مجلس الامن (وسيرد تفاصيل هذه الأحداث فى صفحات مقبلة) وقد تم لليهود تجفيف البحيرة نهائياً فى ٣١ من أكتوبر عام ١٩٥٨ .

وفي نهاية سنة ١٩٥٣ رأت وكالة اغانة اللاجئين U.N.R. WA انه لم يتم شيء مطلقا لتوطين اللاجئين لذلك طلبت من هيئة وادي نهر تينيس أن تقوم بعمل دراسة لوادي نهر الاردن لامكان توطين اللاجئين فيه . وقد قفمت وكالة اغانة اللاجئين هذا الطلب الى هيئة وادي نهر تينيس عن طريق وزارة الخارجية الامريكية وبناء عليه استأجرت هيئة وادي نهر تينيس مؤسسة تشارنس مين Charles Main للقيام بهذه الدراسة .

واطلب حكومة ايزنهاور على هذه الدراسة التي قامت بها مؤسسة مين دورات في مشروعات الاستيطان ما يخفف عن دافع الصرايب الأمريكي ، ولذلك قررت ان تسهم بنصيب في هذه المشروعات فارسلت اريك جونستون (وكان من قبل رئيسا للمغرفة التجارية الامريكية) وسافر اريك جونستون الى عواصم الشرق الاوسط يحمل معه مشروع مين لتطوير وادي الاردن .

وكان مشروع مين في جوهره يشبه مشروع مكدونالد ، ولكن كان بتجاهل نهر الليطاني على اساس انه نهر لبناني محض ولا يمكن ادماجه في مشروعات مياه دولية .

وكذلك تجاهل مشروع مين مشروعات اسرائيل التي تهدف الى نقل المياه الى السهل الساحلي والى صحراء النقب على اساس ان مياه نهر الاردن يجب ان تخصص لوادي الاردن .

واشار المشروع الى قناة المياه التي ورد ذكرها والتي تمتد من البحر الابيض الى البحر الميت .

ويتص مشروع مين على اقلية مكان للتخزين على الحصاني ثم محطة كهرباء من انحدار المياه الى الاردن ، ثم تمتد قناة من منابع النهر الى الجنوب خلال عيليت هاشابهار Ayolat Hasbaha ، والجليل الاسفل ووادي يافيل Yaveel Valley الى المغولة .

ويشمل المشروع مخططات رى في هضبة اليرموك العليا ، وكذلك خزان في المدسية وقناة للتحويل الى بحيرة طبرية حيث تمتد منها

قناة للري الى جوار نهر الاردن جنوبا تجاه البحر الميت ، واقتراح
ممن ان يوطن في هذه المنطقة ١٥٠.٠٠٠ لاجيء فلسطيني .

ولكن الاتجاه العام في البلاد العربية كان ضد مشروع مين (او
مشروع جونستون) -

وفي تلك الفترة كان هناك مهندس امريكي قد تقدم بمشروع الى
حكومة الاردن ، واهم ما في هذا المشروع تخزين مياه نهر اليرموك عند
محطة مقارن ، ولذلك فقد سمي هذا المشروع بمشروع مقارن
Maquarlin Plan واسم المهندس الذي قلعه هو ميلزبجر Mills Bunger
واحيانا يسمى المشروع باسمه . وقد تقدم بنجر بهذا المشروع بناء
على طلب وكالة اغاثة اللاجئين وبمساعدة النقطة الرابعة الامريكية .

وفي فبراير سنة ١٩٥٣ تم الاتفاق بين سورية والاردن على مشروع
مشترك لاستغلال مياه نهر اليرموك وتحويله بعيدا عن نهر الاردن على
ان تتحمل الاردن ٩٥٪ من تكاليف المشروع وتتحمل سورية ٥٪ .

وفي فبراير سنة ١٩٥٣ تم الاتفاق بين سورية والاردن على مشروع
جونستون وضعه جون كولتون John Colton ويسمى مشروع كولتون -
كولتون -

وفي مارس سنة ١٩٥٤ قدم المسرب مشروعا مقابلا لمشروع
جونستون ويسمى (المشروع العربي) -

فروع و تنبرج

هو مشروع الكهرباء اليهودي الذي كان يعد أغلب مناطق فلسطين بالكهرباء ، وقد منحت حكومة الاردن - تحت ضغط الانجليز - منحت اليهود امتياز مشروع دوتنبرج ومسح اراضيه بداخل الحدود الأردنية سنة ١٩٢٨ وطبقا لهذا المشروع فان مياه الاردن تعتبر وقفا على المشروع ولا يحق للاردن الافادة منها الا بموافقة اليهود ، كما كان امتياز المشروع يشمل لواء عجلون الاردني الذي لا يجوز له على حسب الاتفاقية ، أن يستير الا من المشروع نفسه -

اقيم مشروع دوتنبرج وأغلب المنآت التابعة له ومن بينها مستعمرة نهارييم داخل الحدود الأردنية ، ولذا فقد تمهدت الاردن بالحفاظه عليه زمن السلم . وحينما اقترب موعد انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين طلبت الحكومة الأردنية من اليهود أن يجرؤا الاتفاق معها على خطة المحافظة على المشروع بعد ١٩٤٨/٥/١٥ وقد جرت الاتصالات مع اليهود بواسطة متصرف لواء عجلون وقائد المنطقة في اريد .

وكان اهم تلك الاتصالات ما جرى في ١٩٤٨/٥/١٤ وهو اليوم الذي تبودلت فيه الرسائل النهائية ، وتم الاتفاق على الشروط التي قبلتها الحكومة الأردنية ، وفيما يلي النص الحرفي لشروط الحكومة وجواب اليهود عليها :

شروط الحكومة

١ - « يستمر المشروع بالعمل بحسب الشروط التالية :

(١) جميع الرجال المسلحين الذين في المشروع ومنشآته بداخل حدود المملكة الأردنية الهاشمية يسلمون اسلحتهم في نقطة يمينها متصرف لواء عجلون أو قائد المنطقة أو أي ضابط ينتخب له من

الفاية . على أن يتم التسليم في تمام الساعة السادسة مساء اليوم ، ثم
ينسحب حاملو هذه الأسلحة الى داخل الحدود الفلسطينية حالا .

(ب) لا يبقى في المنشآت الا أولئك الأشخاص الذين يعتبر بقاؤهم
ضروريا لتشغيل المشروع ، ولا يجوز بحال أن يكون بحوزتهم أسلحة
من أى نوع .

(ج) تصبح المنشآت المسلحة تحت السلطة العسكرية العربية .

٢ - اذا لم يقبل الشرط الوارد باللغة الاولى ويتونها يستعاض عنها
بالشروط التالية :

(ا) جميع الأشخاص سواء كانوا مسلحين او غير مسلحين ، عمالا
او غير عمال ينسحبون الى فلسطين حالا .

(ب) تقف المنشآت عن العمل .

(ج) تصبح المنشآت جميعا تحت الاحتلال العسكري من قبل
السلطات العربية .

(د) يتم ذلك في تمام الساعة السادسة مساء اليوم .

٣ - عل المسؤولين عن المشروع ان يقبلوا الشروط الواردة في المادة
الاولى او الشروط الواردة في المادة الثانية . والا فستعرض المنشآت
لاحتلال العسكري بالقوة حلالا ينتهي الانتداب على فلسطين .

والجواب عل هذه الطلبات يعطى فورا . .

جواب اليهود للحكومة الأردنية

« أمرت أن ابفكم ان المؤسسة تقبل الشرط الاول الوارد برسالة
فضامة رئيس الحكومة المبلغة الينا اليوم - صسدرت التعليمات لتسليم
جميع الاسلحة مقابل وصل، ويبقى الاشخاص والاعلاك التابعة للمشروع
تحت حماية ومسئولية حكومتكم » .

المخلص

بهارو - السكرتير

وهكذا نفذ الشرط الأول - وجمع اليهود أسلحتهم وسلموها الى قائد المنطقة ومنصرف اللواء اللدين وضعا حرسا اودنيا على المشروع والمستعمرة التابعة له ، ووقعا المستندات التي تثبت تسلم المشروع .

المشروع يصبح من ضمن اختصاص الجيش العراقي :

كان الجيش العراقي مرابطا في المرق ، بتاريخ ١٩٤٨/٥/١١ انتقل الى اردن نمر بها هارا ونزل الى القور استعدادا لدخول فلسطين في منتصف ليلة ١٩٤٨/٥/١٥ ، ولما أصبح جسر الجامع في مسؤولية العراقيين فقد أصبح المشروع في مسؤوليتهم كذلك .

وحينما وصل الجيش العراقي الى تلك المنطقة حاله ان يرى اليهود يسرحون ويعرحون على حسب اتفاقية حكومة عمان مع سلطات المشروع ، ولذا فقد امر على نقل اليهود وابعادهم عن منطقة القتال ، فجرى نقلهم الى المرق كاسرى حرب ، أما « أبو يوسف » مدير المشروع فقد استطاع الإفلات من قبضة الضابط الموكل بحراسته .

وبعد ساعات من هرب أبي يوسف نصف جسر الجامع ، وظهر ان الذي نسفه هو أبو يوسف نفسه وبعد ايام فلانل تب ان ابا يوسف هذا - هو قائد الهاجناه في تلك المنطقة جمعاء .

وحينما شاهد قائد الجيش العراقي ما فعله قائد المنطقة مع أبي يوسف بعث الى القيادة العراقية تقريرا اذان هذا القائد .

وتجدر الاشارة هنا الى ان هربرت صموئيل اليهودي الذي كان اول مندوب سام بريطاني على فلسطين أيام الانتداب كان بعد ذلك اوز مدير للمشروع .

وفي هذه الحقيقة ما يوضح اهتمام اهتمام اليهود بمشروعات المياه واعتبارها جزءا هاما بل أساسيا في خطة فلسطين .

وقد تهتم هذا المشروع في أثناء حرب سنة ١٩٤٨ .

مشروع لودرميلك

.....

بدأ اليهود منذ عام ١٩٢٨ بدراسات شاملة لوضع مشروع واسع النطاق للمياه واستغلالها . وراحوا يذلون أضخم الجهود للاستيلاء على أراضي النقب ، وقرروا ان يشتمل هذا المشروع على طرق مبتكرة لرى الأراضي الجنوبية .

وقامت عدة لجان يهودية بدراسة موضوع المياه وكيفية رى أراضي الجنوب والنقب ورفضت هذه اللجان تقاريرها للوكالة اليهودية وفي الوقت ذاته شكلت الوكالة اليهودية لجنة فنية من الخبراء كان بينهم مستر « والتركل » وهو خبير عالى في شئون المياه والرى وخبير آخر بلصى مستر « تيم - دى - هارنو » .

وقد زار لودرميلك الخبير الأمريكى فلسطين عدة مرات ودرس مع « هارنو » مسألة المياه وقسم تقارير عنها للوكالة اليهودية كما قدم اليها مشروعاً عاماً للرى .

وفي عام ١٩٤٤ اصدر لودرميلك كتاباً عنوانه « فلسطين أرض الأمل » « Palestine Land of Promise » ، وهو اسم الكتاب الذى أصدره جنرال « تشارلز وارن » ضمنه عدة آراء ومشروعات عن مسائل المياه وكيفية استغلالها وكانت خلاصة مشروعات لودرميلك كما يلى :

(١) الاستيلاء على مياه نهر الاردن ومضادعها .

(ب) تجفيف بحيرة الحولة وفتح قنوات واسعة تجري فيها مياه الاردن لرى بعض الاراضى فى منطقة بيسان تم نقل الغائض الى النقب لرى أراضيها .

(ج) الاستيلاء على الأنهار العربية (اللبنانية - السورية) وتحويل مياهها الى بحيرة اصطناعية تنشأ عند سهل قرية « عرابية

الطوف) في شمالي الناصرة ثم نقل تلك المياه الى الجنوب لرى
التقبة .

وقد أصبحت مشروعات « لودرميلك » الاهداف التي يسمح اليهود
الى تحقيقها .

وقد اختتم « لودرميلك » مشروعه (ص ٢٢٧) بقوله :

« وعلى كل حال فمن الواضح ان هناك أدلة كثيرة تؤيد ما أكدناه
في الفصل الخاص بمشروع وادي نهر الأردن من ان استغلال منخفض
وادي الأردن استغلالا كاملا للأراضي سيجعل من استطاع استيعاب
أربعة ملايين لاجئ يهودي من أوروبا على أقل تقدير وذلك بالإضافة
الى (٨٠٠.٠٠٠) عربي في فلسطين وشرق الأردن الآن » .

وقال ايضا في (ص ٢٢٨ - ٢٢٩)

« ان ازدهار الشرق الأدنى أجمع يكمن في الأراضي الخصبة
والمدن والقرى المزدهرة والجمعيات التعاونية ومصانع فلسطين اليهودية
وستكون فلسطين التي ستحول أراضي الشرق الأدنى » .

وللمشروع الذي وضعه مستر (لودرميلك) هدف سياسي خطير
نم ينكر ، إذ قال في صفحة ١٧٨ من كتابه :

« وإذا وجد بعض العرب انهم لا يحبون العيش في بلاد صناعية
فبالاستطاعة نقلهم بسهولة الى سهول وادي الفرات ودجلة حيث هناك
أراض واسعة لأعداد هائلة من المهاجرين » .

وأكثر من هذا ما قاله في صفحة ٢٢٨ من كتابه :

(ان مشروع رى وقوة كهربية كهذا الذي يتيح الوضع الجديد
لواذي الأردن ومنحدرات سواحل فلسطين، سيكون وسيلة لمعالجة
عملية النزاع السياسي التي يشغل الأرض المقدسة ، وسيهيء
مثل هذا المشروع عملا ويوفر أسبابا لجميع اليهود اللاجئين من أوروبا
والذين يرغبون في العودة الى فلسطين) .

وعلى اثر ظهور مشروع لودرميلك قامت « لجنة دراسة فلسطين
ومسحها » الأمريكية بدراسة فنية وهندسية لامكان تنفيذ مشروع

الرى والقوى الكهربية فى فلسطين . وكان مستر (جيمس . ب . هايز) هو المهندس الرئيسى فى تلك اللجنة وكان سابقا فى قسم الهندسة فى مشروع وادى تيس ، وعقب ذلك قدم مستر (جول . ل . سافيرج) المهندس المستشار للجنة تقريراً عن المشروع لوزارة الخارجية الامريكية -

ويدل ذلك كله على مبلغ اهتمام الحكومة الامريكية بالمشروع وعلى احتضانها له منذ وضعه مستر (لودر ميلك) وقد رحب اليهود بمشروع (لودر ميلك) وجعلوا تحقيقه خططهم الاولى وراحوا - تعاونهم امريكا وبريطانيا - يعملون على تنفيذه ثم جاء مشروع (جونستون) منبياً على اساس مشروع لودر ميلك .

المؤامرات السياسية لتنفيذ مشروع لودر ميلك :

لجأ اليهود الى جميع الوسائل والمجهود بقية الوصول الى تنفيذ مشروع لودر ميلك ، وجعلوا يمهّدون لذلك بجميع الطرق والاساليب ، ولما نقلت قضية فلسطين الى الامم المتحدة فى عام ١٩٤٧ وتناقشت حميميتها العامة فى مسألة تقسيم فلسطين بذل اليهود اهتماما كبيرا لكي يكون من نصيب دولتهم المزعومة الاراضى الفلسطينية القريبة من مصادر وروافد نهر الأردن وارضى النقب التى يمكن ردها عن طريق مشروع لودر ميلك .

ونجح اليهود فى مساعيهم ، فدخلت هذه الاراضى ضمن حدود دولتهم وقد قال مستر (عمانوئيل نيوما) رئيس لجنة اراضى فلسطين ومسحها فى مقدمة تقرير هذه اللجنة الموضوع فى عام ١٩٤٨ :

(انه لمن حسن الحظ ان الذين كانوا مسؤولين عن وضع تفاصيل مشروع التقسيم كانوا على علم ومعرفة بوجهات النظر الاساسية لمشروع لودر ميلك وانهم اتخفوه الى حد بعيد كقاعدة حددوا على اساسها حدود المناطق العربية والمناطق اليهودية) .

وقد واصل اليهود جهودهم ومساعيهم بعد صدور قرارات تقسيم فلسطين وقيام الدولة اليهودية فيها للسيطرة النهائية على مناطق المياه ومصادرهما فى الاراضى اللبنانية والسورية والفلسطينية ، كما قاموا بسلسلة من الاعمال العدوانية على الحدود اللبنانية والسورية بغية الوصول الى مصادر المياه -

ولما قام برنادوت بمحاولاته المعروفة للوصول الى حل لمشكلة فلسطين بئد اليهود وانصارهم جهودا قوية لحمله على التوسية بتسكين اليهود من السيطرة على جميع شمالي فلسطين ، وفي اجتماع رودس في يونية ويولية عام ١٩٤٨ الذي عقد باشراف برنادوت طلب الراقبون اليهود جعل الجليل الغربي كله من نصيب الدولة الصهيونية .

ولما صدرت توصيات الكونت فولك برنادوت في ٢٧ من يونية سنة ١٩٤٨ كان فيها اقتراح يجعل الجليل الغربي بالإضافة الى الجليل الشرقي من نصيب الدولة الصهيونية على أن يضم النقب الى المولى العربية ، فكانت النتيجة ان تقم اليهود عليه واقتالوه بعد ذلك ، اذ انهم كانوا يريدون السيطرة على الشمال كله لنقل المياه الى اراضى النقب وربها .

وخوفا من وقوع تطورات سياسية تحرمهم الاستيلاء على النقب قام اليهود في خريف عام ١٩٤٨ بهجوم معروف على مناطق النقب فتحت لهم السيطرة على جميع المناطق الجنوبية باستثناء قطاع غزة الحالي .

وبعد عقد اتفاقيات الهدنة في رودس بين لبنان والاردن وسورية ومصر وبين اليهود جعل اليهود همهم الاول ضمان السيطرة على مصادر مياه نهر الاردن وروافده . وعلى الرغم من شروط الهدنة واحكامها فان اليهود شرعوا في تجفيف بحيرة الحولة وشق القنوات فيها لتحويل مياه نهر الاردن الى بحيرة اصطناعية يحفرونها في سهل قريبة عرابة البطوف في شمالي فلسطين شمال الناصرة ، وواصل اليهود اعمالهم هذه على الرغم من المقاومة التي أبدتها السكان العرب في المنطقة المجردة من السلاح في الحولة ، وعلى الرغم من معارضة السلطات العربية .

مؤامرات ومشروعات جديدة :

ادرك اليهود صعوبة تحقيق مشروعاتهم بسبب معارضة العرب فآخذوا يسمون من جديد للحصول على تأييد دولي لها واسباغ سفة الشرعية الدولية عليها مثلا :

(١) لما تشكلت لجنة التوفيق الفلسطينية التابعة للأمم المتحدة للسعى الى ايجاد حل للقضية الفلسطينية اوصت بتشكيل لجنة ثنية لدراسة الأوضاع الاقتصادية في الشرق الأدنى تمهيدا لحل مشكلة اللاجئين على اساس الاسكان والتوفيق ، فاوقدت الأمم المتحدة لجنة تسمى

• لجنة الاستقصاء الاقتصادي في الشرق الاوسط • برئاسة مستر (جوردون كلاب) رئيس مجلس ادارة لجنة وادي نهر تيس في الولايات المتحدة الامريكية وكان اختيار المستر كلاب بالملات مقصودا به دراسة المياه تمهيدا للتوصية بمشروعات لمصلحة اليهود ، وبعد دراسة قامت بها لجنة الاستقصاء الاقتصادي المذكورة اصدرت تقريرا اوصت فيه :

١ - بامتصاص اللاجئين اقتصاديا من البلاد العربية .

٢ - باستغلال مياه الأنهار العربية لتحسين الاحوال الاقتصادية.

٣ - بإنشاء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين .

(وسأني . تفصيل ذلك في الفصل الخاص بمشروعات تصمه اللاجئين)

(ب) على الرغم من كل الجهود التي بذلها اليهود فانهم لم يستطيعوا تحقيق مشروعاتهم واصبحوا محتاجين لتأييد دولي أو مشروع عام يصدر دوليا لاستغلال مياه الأردن .

وكانت وكالة الاغاثة قد توصلت الى اتفاق مع الحكومة الاردنية عام ١٩٥٢ لاستغلال مياه اليرموك لمصلحة الاراضي الاردنية ، ولكن قبل ان يوضع المشروع موضع التنفيذ وقع ضغط دولي نتيجة لمسعى اليهود لفعلت الوكالة عن تنفيذ مشروع اليرموك واذاً مديرها العام بالوكالة حينئذ (مستر كارتر) بيانا في اغسطس عام ١٩٥٢ قال فيه :

(من الواجب اعادة النظر في مشروع اليرموك والبحث عن مختلف الشئون المالية والقيام بدراسة شاملة لإيجاد مشروع موحد لاستغلال جميع مياه الأردن وروافده ومصادره) وأعلن مدير الوكالة في هذا البيان :

(ان الوكالة قررت بموافقة لجنتها الاستشارية ان تطلب من لجنة مشروع وادي نهر تيس الامريكية القيام بتلك الدراسة وتقديم تقرير عنها ، وكانت احالة امر هذه الدراسة الى لجنة نهر تيس مقدمة لمشروعات جونستون المعروفة .

وقد قامت لجنة نهر تيس بدراسة مشروع موحد لاستغلال مياه نهر الأردن واوصت بإسكان اللاجئين وامتصاصهم في الشرق .

وفي ٣١ من أغسطس أرسل جوردن كلاب الى الوكالة كتابا ضمنه
تقريراً اشتمل على المشروع المقترح للانماء الموحد للمصادر المائية وتولى
رئيس جمهورية الولايات المتحدة الامريكية مهمة تنفيذ هذا المشروع
فأصدر امرا بتخصيص مبالغ من المال يعتقد أنها تكفي تنفيذه ، ثم أوفد
مندوبا شخصيا عنه هو مستر (اريك جونسون) لمباحثة الدول
العربية واليهود بشأنه ومن هنا عرف المشروع بمشروع جونسون .
(وسيأتي تفصيل ذلك في فصل مشروع مين او جونسون)

مشروعات تحلية المياه اللاحقة

ان المشروعات الاقتصادية التي وضعتها وكالة الفوت UNHWA ترمي الى ادماج اللاجئين في اقتصاديات المنطقة ، وهذا يعني ايجاد عمل للاجئين وما دام العمل قد توافر فقد تحقق الاكتفاء الذاتي الذي يسلمه اللاجئ حق التمتع بغنمات الوكالة ومن هنا لم يعد لوجود الوكالة اى مبرر ، فانتهت النية الى اسناد اعمال الوكالة الى الدول المضيفة توطئة لانفائها .

وقد ناقشت اللجنة الاستشارية لوكالة الاغاثة هذا الاقتراح ، ومن اهم النقاط التي درسها التقرير المشترك نقل المسؤولية الادارية لاغاثة اللاجئين العرب الى الحكومات المضيفة .

وقد رأى المندوب الامريكى تحديد موعد لهذا النقل وأبدى مندوبا بريطانيا وفرنسا وقد اوضحوا انهم يلقون صعوبة كبيرة فى اقتناع برلمانات بلادهم باستمرار تقديم المبالغ وتبرعاتها لاطعام اللاجئين . وهذه الصعوبات تزداد اذا لم تنفذ برامج الاسكان بسرعة ، ولكى ييسر عملية نقل اعمال الوكالة الى الدول المضيفة أعلن رصد ٣٠٠.٠٠٠ دولار لهذا الغرض .

وأوضح المندوب الامريكى ايضا انه لاينتظر من الشعب الامريكى أن يتحمل الى مالا نهاية القسط الاكبر من العبء الناتج عن هذا الوضع . ثم بين أن الولايات المتحدة لن تستمر فى دفع المبالغ اللازمة لتحقيق برامج الوكالة اذا لم تقم الحكومات بالدول العربية بتحمل مايجب عليها من المسئوليات خصوصاً ان الحكومة الأمريكية تدفع ٧٠٪ من التبرعات للاجئين وطلب أن تساعد الدول ذات الموارد البترولية الضخمة لجنة جمع التبرعات بهيئة الامم على قسم من التبرعات اللازمة للاجئين العرب .

وفى جلسة ١٤/١٠/١٩٥٣ قال المندوب الامريكى ان نقل مسئولية الوكالة للدول المضيفة من الممكن أن يتم على مرحلتين .

الأولى - نقل مسئوليات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية

الأخرى - نقل مائتو مسئوليات الوكالة من شئون الطعام والإسكان

وعلى هذا النقل للمسئولية مؤكدا أن بلاده مستعدة للاستمرار في المونة المادية في حالة نقل المسئولية إلى الدول العربية -

وقد عارضى المندوبون العرب فكرة نقل أعمال الوكالة إلى الدول العربية ، وأوضح مندوب الأردن ذلك بقوله عن انتهاء مدة الوكالة :

انه يعتقد أنه لا يمكن فصل هذا التاريخ عن تاريخ آخر مرتبط به كل الارتباط وهو انتهاء المشكلة الفلسطينية نفسها ، إذ ليس من المعقول أن نتحدث عن انتهاء مهمة الوكالة قبل إيجاد حل لمشكلة اللاجئين العرب ، فالوكالة ليست الا نتيجة للقضية الفلسطينية ولا يمكن اعتبارها مستقلة عنها .

وترى الدول العربية أن محاولة هيئة الأمم نقل الوكالة إلى الحكومات المضيفة خطوة لتصفية أعمال الوكالة ، إذ بعد نقلها للحكومات المضيفة من المحتمل أن نقل مونتتها تدريجيا فتضطر الدول المضيفة إلى حمل السبب بدلا من هيئة الأمم وفي حالة استمرار هيئة الأمم في دفع مونة اللاجئين للحكومات العربية تستطيع أن تهدد الدول العربية بقبول مشروعات هيئة الأمم لاسكان اللاجئين حتى إذا رفضت الدول العربية فإن هيئة الأمم تهدد بقطع مونتتها ، وإذا فنقل أعمال الوكالة إلى الدول المضيفة ليس في مصلحة اللاجئين العرب ولا في مصلحة الدول المضيفة ، ولهذا رفضت الدول العربية قبول نقل أعمال الوكالة إليها .

ولجات الوكالة إلى تهجير اللاجئين وتهيئة الرزق لهم بعيدا عن حصار إسرائيل فوضعت وكالة الفوث خططها على أساس تهجير ١٠٠ ألف من غزة و ٤٠ ألفا من لبنان إلى العراق وشمال سورية وأرض الجزائر وليبيا ، ولكن اللاجئين أسجموا عن ذلك وأبدت أمريكا وجهة نظر الوكالة ، فاصدرت قانونا قبلت بموجبه دخول الفئ لاجيء فلسطين .

وعقدت الوكالة كذلك اتفاقيات مع دول أخرى لتهجير اللاجئين منها
استراليا وكندا والبرازيل •

مشروعات توطین اللاجئين وتهجيرهم.

أولا - مشروعات التوطین :

تمثل الدول الغربية بالاتفاق مع إسرائيل على تصفية قضية اللاجئين عن طريق توطینهم وتهجيرهم وتستقل الوكالة ضصف امكانيات هؤلاء اللاجئين وفقرهم للضغط عليهم فی قبول مشروعات التوطین أو الهجرة ، وقد حاولت الدول الغربية الضغط على الدول العربية فی هذا الصدد ملوحة بوقف المعونات التي تقدمها وكالة الاغاثة .

وتهدف مشروعات توطین اللاجئين الفلسطينيين الى استقرارهم فی المناطق التي يقيمون فيها حاليا أو فی بعض المناطق الاخرى من الاقطار العربية الهیأة لقبول المزيد من السكان ولا سيما السهول الزراعية فی سورية والعراق وسیما .

مشروع بلانفورد :

قدم مستر بلاند فورد مدير وكالة الفوت الدولية فی ١٦ من ديسمبر عام ١٩٥١ تقريره الى الجمعية العامة للأمم المتحدة فی ضوء توصيات لجنة مسنر كلاب ، وطلب فيه الموافقة على ميزانية السنوات الثلاث بمقدار ٢٥٠ مليون دولار على أن يصرف منها مبلغ ٢٠٠ مليون دولار على مشروعات ادماج اللاجئين فی حياة دول الشرق الاوسط - أي فی البلاد العربية ، ومبلغ خمسين مليون دولار لمساعدتهم على ايجاد المساكن وتقلهم من المسكرات وايجاد مشروعات صناعية وزراعية ، ومن ثم تسليم مسئولية وكالة الفوت الدولية الى الحكومات العربية . والقصد النهائي من هذا المشروع هو تحويل اللاجئين الى امكانيات اقتصادية ايجابية فی بلدان الشرق الاوسط تمهيدا لانهاء القضية وتصفيها .

مشروع ليركي :

فی ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥١ قدم بعض زعماء الكنيسة الامريكية وكبار ساسة امريکا مذكرة الى الامم المتحدة تشتمل على مشروع لتوطین اللاجئين الفلسطينيين فی البلاد العربية قدرت تكاليفه بـ ٨٠٠ مليون دولار منها ٣٠٠ لتوطین اللاجئين والباقي - ٥٠٠ مليون دولار - لتنمية الموارد بواسطة لجنة تستخدم موارد المياه والكهرباء بانهارالاردن ودجلة والفرات على أن تدعى الدول العربية الى التبرع بارض لكل أسرة من اللاجئين ، كما

تدعى اسرائيل للتضامنة في التحويص عن الاراضي العربية التي صادرتها،
اما هيئة الامم فتساعدهم بالجانب الاكبر من الاعتماد المطلوب لتنفيذ مشروع
الاستيطان والانعاش .

وقد عارض الزعماء الامريكيون في مذكرتهم عودة اللاجئين الى
فلسطين ، واقترحوا اقامة مشروعات على نهر الاردن لصالحه الاردن
واسرائيل وعلى نهر دجلة والفرات لصالحه سورية والعراق وعلى نهر
الليطاني لصالحه لبنان على غرار مشروع وادي تيسر بامريكا واشترطوا
في مشروعاتهم ان تصعد الدول العربية وبخاصة سورية والعراق المناطق
القليلة السكان التي يتيسر اسكان اللاجئين فيها ، وذكروا ان العراق
لا يستغل الا ٢٠ ٪ من اراضيها الصالحة للزراعة ومساحتها ٣٠ مليون فدان
وان بإمكان العراق استيعاب ثلاثة ارباع مليون لاجئ فلسطيني .

و اشارت المذكرة كذلك الى ان سورية تستطيع زيادة اراضيها
المزروعة ١٥٠ ألفا من الافدنة وكذلك لبنان في وسعه ان يزيد ارضه
المزروعة ٤٠٠ الف والاردن في وسعه ان يزيد مليوني فدان باستخدام
الطرق الحديثة للرى والزراعة وحثوا مذكراتهم بقولهم . ان عودة اللاجئين
العرب الى اسرائيل توقع الاضطراب الكلى في اقتصاد هذه الدولة وتهدد
كيانها ذاته .

مشروع كين :

قدم هذا المشروع بصورة سرية مستر كين الانجليزى مدير الوكالة
المساعد ، وقد اقترح فيه على الامم المتحدة ان تقدم مبلغ ٣٠٠ مليون دولار
نقدا للدول العربية ، ثم يترك لها امر اللاجئين العرب لتحل مشكلتهم
كما ترى ، وقد طن سلسلة القرب ان مثل تلك الاموال الوفيرة لن تقصر
على اغراء اللاجئين فحسب بل ستنير اهتمام الدول العربية نفسها اد
ستنفق تلك الاموال في اراضيها وقد اقترح مستر كين في مذكرته السرية
نقل القسم الاكبر من لاجئ لبنان الى سورية ونقل نحو ١٠٠ الف لاجئ
من عزة وفلسطين الى الاردن والعراق وليبيا و اضاف مستر كين ان العمل
بهذا الاقتراح كقيل لتتخلص الامم المتحدة من مشكلة اللاجئين وباغراء
الدول العربية على حل المسبب .

مشروع جورودن كلاب :

كان هذا المشروع احطر مشروع غربي وضع ليكون اساسا تحصل عليه القضية الفلسطينية ، وقد وضعت دراسة هذا المشروع لجنة وادى نهر تنييس الامريكية التي كان يرأسها مستر جورودن كلاب ، وقد اوفده الامم المتحدة الى الشرق الاوسط على رأس لجنة الاستقصاء الاقتصادي لدراسة الاحوال الاقتصادية في المنطقة ، وقد اوصت اللجنة المذكورة ضمن ما اوصت بضرورة مساعدة البلاد اقتصاديا ليعيشوا فيها كما اقترحت تشكيل وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين : ففي ٣١ من اغسطس عام ١٩٥٣ ارسل جورودن كلاب كتابا الى مدير وكالة الامم المتحدة ضمنه تقريراً اشتمل على المشروع المقترح للامناء الموحد للمصادر المائية ، ويقوم هذا المشروع على تنظيم يتابع المياه في العولة والمحسباتي ثم تخزينها في بحيرة طبرية كي تستعمل في رى المناطق الزراعية في الاردن وسورية ولبنان واسرائيل بنظر النظر عن الحدود السياسية ، وقدرت تكاليف المشروع بنحو ١٣٠ مليون دولار واخضت الولايات المتحدة الامريكية على عاتقها مسئولية العمل على تنفيذ المشروع : فارسلت مبالغ من المال لهذا الغرض . واوفد رئيسها السابق مستر ايزنهاور في اكتوبر عام ١٩٥٣ مندوبا شخصيا عنه هو مستر اريك جونستون لعرض المشروع على العرب . اليهود اجتفاء الحصول على موافقة الطرفين عليه .

وقد درس العرب المشروع كما درسه اليهود وقدم كل من الطرفين مشروعا معطلا .

ثم زار جونستون منطقة الشرق الاوسط مرة ثانية في عام ١٩٥٤ ومرة ثالثة في عام ١٩٥٥ للمفاوضة على المشروع : الا أن المشروع طوى بعد ذلك التاريخ .

مشروع باروخ :

في شهر مايو عام ١٩٥٥ تلقى رئيس الهيئة العربية العليا لفلسطين كتابا صادرا من هانيليا بتوقيع دانيال فراسو باروخ يتضمن أن هناك لجنة دولية من اعضائها تشرشل ومندريس وفرانس ومهام روزفلت وبرنارد

باروخ وآخرون من رؤساء بعض الحكومات الشرقية ومواعم وان مشروعاً
قد أعد لتوطين اللاجئين الفلسطينيين المقيمين بغزة واسكانهم في مصر
وسورية ولبنان والعراق ، كما أعد أيضاً برنامج لنقل عدد منهم الى
باكستان وكندا والولايات المتحدة وجمهوريات أمريكا الجنوبية ، وطلب
دانيال باروخ في رسالته من رئيس الهيئة العربية العليا أن يقبل عضوية
اللجنة المذكورة ، وقد رد رئيس الهيئة رافضاً ذلك مستطالبا لها بوجوب إعادة
اللاجئين الى ديارهم واستعادة أملاكهم وأموالهم وإيقاف هجرة اليهود الى
فلسطين .

وفي يوليو من العام نفسه تلقى رئيس الهيئة العربية كتاباً آخر من
باروخ يقول فيه : انه تلقى رداً من مستر ايدن على رسالته في هذا الصدد
جاء فيها ما نصه :

ان ان حكومة المحافظين ستعمل بكل وسيلة تقع ضمن استطاعتها
للوصول الى اسكان اللاجئين العرب الذين أخرجوا عن فلسطين .

مشروع مين او مشروع جونستون

.....

خريطة رقم ٦٠٥

في عام ١٩٤٦ نشر مشروع «لودر ميلك» الذي ورد ذكره آنفا والذي يثلخص في الفاء مشروع «روتنبرج» وتحويل مجارى الاردن في الشمال لارواء سهل الحولة ، و«رج ابن عامر وسهول بيسان» ثم الاستعاضة عن مشروع «روتنبرج» بحفر قناة للمياه المالحة تبتدىء من البحر الابيض المتوسط وتنتهى في البحر الميت لتوليد القوى الكهربائية .

وفي السنة نفسها ظهر مشروع (هايز - سافيدج) وهو يقوم على استثمار المياه التي تحت الارض ومياه الينابيع في غور الاردن وسهولة رفعها بمجموعات المضخات الكهربائية التي تعتمد قوتها من سد يقوم على نهر الحصباني في لبنان ، ثم تحول مجارى المياه الرئيسية لكل من نهر الاردن والحصباني وبانياس الى قناة مرتفعة تبنى في مكان عال على طرف الجبال التي غرب الحولة ، وتستمر هذه القناة فتخترق جبل الكرمل ثم تتحد صوب متحدرات الجبال القريبة وتجري الى اقصى مناطق الجنوب في فلسطين .

اما سهل الحولة فيروى من مياه الينابيع الاخرى التي شرقي السهل وغريبه ، وحيث ان مياه نهر الاردن تفرغ بهذه الطريقة فان المشروعات الكهربائية من امتياز « روتنبرج » التي تعتمد على مياه نهر الاردن واليرموك في حسر المجامع جنوب بعلبة طبرية تبطل ويستبدل بها استعمال المياه المالحة المنحدرة من البحر الابيض المتوسط الى وادي الاردن التي تبنى قناة خاصة لجريها .

وينتج عن ذلك حتما تحويل نصف مياه اليرموك الى بعلبة طبرية حتى لا تجف ، اما سهل الاردن فلا بد من اروائه حينئذ بقنوات تنشأ فيه وتستثمر المياه القليلة الباقية في النهر وبفاد من المياه الكافئة تحت الارض .

وقد اقترح سافيدج الحصول على موافقة الحكومة اللبنانية لتحويل

كميات كبيرة من المياه اللبنانية لكي تصب في القناة الجبلية المرتفعة التي مر ذكرها والتي تنتهي في النقب . وقال اصحاب المشروع : انه في الامكان ابراء مساحة ٢٥ مليون دونم ، على أن الخبراء الذين درسوا هذا المشروع شكوا كثيرا في امكانية تأمين المياه لهذه المساحات بصورة منتظمة خصوصا في السنوات الحافة التي تقل فيها الامطار .

ثم ان المشروع المقترح من قبل سافيدج والدكتورلودر هيلك يحتاج الى تنظيم دقيق وتعاون تام بين جميع الذين يستعملون المياه في جميع المناطق التي تروى وهي مناطق يسكنها العرب واليهود على السواء . فالقنوات المقترحة في اعالي الجبال تتعرض ، لمواضع سياسية وجيولوجية يصعب السيطرة عليها ولهذا رأى الخبراء أن المشروع لا يكتب له النجاح الا اذا قبله جميع سكان تلك المنطقة والمناطق المجاورة .

وتعود المبادرة الى درس كل هذه المشروعات للوكالة اليهودية فهي التي استقنست المهندس الامريكى هاريزه لدراسة مصادر المياه في البلاد والمهندس سافيدج وقد مكث الاخير وقتا قصيرا في فلسطين ، اما الاول فنصرف طيلة شتاء سنة ١٩٤٤ لبحث مشروعه ، ولقد اعترض العرب على هذا المشروع وقام اعتراضهم على أنه مشروع مياحي لا اقتصادي عمراحي القصد الاول منه ادخال مهاجرين جدد .

العناصر الاساسية لمشروع جونستون :

بنى هذا المشروع على الوثائق التي قدمتها وكالة اغاثة اللاجئين ولم يقم واضعو المشروع بزيارة الاراضي ولم يتصلوا بالدوائر المختصة في الدولة التي لها مصالح في المشروع ، وكانت مصادر الوثائق الفنية التي اعتمدها جونستون هي :

- ١ - مصدر بريطاني : تقرير «ايونيدس وماكثونالد» .
- ٢ - مصدر من الامم المتحدة : تقرير بعثة الشرق الاوسط .
- ٣ - مصدر من الامم المتحدة تقرير المهندس تشارلزمين .

حالا يتضمن مشروع جونسون :

تقوم أسس التجهيزات المائية على مشروعين ضخمين :

اولهما يتناول ناحية الري وهو لارواء الاراضى الزراعية بقنوات
يصيلة للمدى أما المشروع الآخر فهو مخصص لتوليد القوة الكهربائية وكلا
المشروعين ينطبق على حدود اسرائيل الحاضرة والمرسومة باتفاقيات
الهدنة .

ويتكون المشروع المذكور مما يلي :

١ - انشاء سد على نهر الحصباني العلوى لتخزين فائض الايراد
المتبقى للنهر امام هذا السد .

٢ - تحويل مياه نهر بانياس والدان والحصباني فى ترعة ثلثا
تحمل مياه هذه الانهار لفرض رى الاراضى فى حوض الحولة الاعلى ومنطقة
(عاشحار) وتلال الجليل وواى ياقنيل وواى جزريل -

٣ - تحويل مياه نهر اليرموك الى ترعة النور الشرقية والى بحيرة
طبرية حيث يفاد من المياه المتجمعة فى هذه البحيرة من نهر اليرموك ونهر
الاردن فى رى الاراضى الزراعية فى منطقة النور المحتلة من بحيرة طبرية
والبحر الميت .

٤ - انشاء ترعة رئيسية شرق نهر الاردن وترعة رئيسية اخرى
غربية مع مايلزم من قناطر توزيع على بحيرة طبرية لحمل مياه هاتين الترعتين
بسهولة لرى الاراضى التى على ضفتى النهر وسيستلزم ذلك القيام
بالاعمال اللازمة لرفع منسوب بحيرة طبرية بمقدار مترين .

٥ - تعضيف مستنقعات الحولة لزراعتها والافادة من المياه التى
كانت تضيع فيها بالبحر والترسب وذلك بتوجيهها الى بحيرة طبرية
لتخزينها .

٦ - انشاء ما يلزم من الاعمال والترع للتحكم فى المياه الدائمة
بالوديان التى جنوب بحيرة طبرية

٧ - انشاء الخزانات لحفظ مياه فيضانات الوديان على حسب مايتلهم
الابحاث التفصيلية -

٨ - استثمار مياه الآبار لاغراض الري وذلك فى المناطق التى يتجفع
خارجها صلاحية ذلك كما فى وادى النور وواقنيل .

٩ - انشاء قناة تأخذ مياهها من امام سد الحصاني وتقام عليها محطة لتوليد القوى الكهربائية بالقرب من تل حي (داخل فلسطين المحتلة)

١٠ - استنباط القوى الكهربائية من نهر اليرموك وذلك بانشاء سد المقرون على النهر المذكور مع انشاء قناة تأخذ مياهها من امامه وتقام عليها محطة لتوليد القوى الكهربائية بالقرب من عسبة .

أهم أعمال مشروع جونستون :

١ - خزان نهر الحصاني :

اقترح المشروع سد هذا الخزان على نهر الحصاني امام التقائه بنهر الاردي بنحو عشرين كم ، على أن يكون انشؤه بارتفاع ٩٠ مترا لتخزين ١٦٥ مليون متر مكعب امامه ، وتظروا لان متوسط التصريف السنوي لنهر الحصاني في هذا الموقع (١٣٠) مليون متر مكعب فانه اقترح تخزين مياه نيسان هذا النهر سنويا امام الخزان حتى يتم ملؤها بالسعة المذكورة ثم تعمل الموازنات عليه في باقي شهور السنة على حسب الاحتياجات مع مايرد من تصريف نهري بانياس ودان .

٢ - تحويل مياه بانياس والدان والحصاني :

اقترح المشروع انشاء سد تحويل على نهر بانياس وذلك لغرض تحويل مياه هذا النهر الى ترعة بجري انشاؤها ابتداء من موقع هذا السد ثم توجه الى الغرب حتى تلتقي بنهر الدان حيث تنشأ قنطرة على هذا النهر لغرض تحويل مياهه مع مياه بنابيع تل القاضي الى التربة المذكورة التي تستمر في جريانها بعد ذلك مسافة نحو ثلاثة كيلو مترات حيث تصب فيها مياه نهر الحصاني .

وتصب المياه المحولة بعد ذلك في التربة بعد نحو ٩,٧ من الكيلومتر بعد التقائها بنهر الحصاني ويصبح تصريف التربة في هذا الموقع نحو ١٤ مترا مكعبا واقترح أن تمتد التربة من هذا الموقع نحو ١٠٤ كيلومترات الى الجنوب أي أن مجموع طولها من مبدئها عند نهر بانياس يبلغ نحو ١٢٠ كم .

وهذه التربة ممتد منطقة الحولة بمياه الرى عند مرورها الى شرقي المنطقة كما انها عند نهايتها (تجاه مدينة طبرية وعلى بعد نحو خمسة كيلومترات غرب هذه المدينة) يتفرغ منها جميلة فروع تشرق منطقة تلال الجليل ووادي دجوزيل لرى هذه المنطقة .

وستنشأ هذه الترع في بعض أجزائها في الصخر وفي معظم طولها
تمر في التراب . على أنه من المقترح تبطين هذه التربة لتقليل الفاقد من
الماء بفعل الترشيح .

٣ - تحويل مياه نهر اليرموك الى بحيرة طبرية وترعة الفور الشرقية والغربية :

اقترح انشاء سد تحويل على نهر اليرموك ومن المياه المحيطة أمام
هذا السد تؤخذ ترعة الفور للري كما تؤخذ تحويله الى بحيرة طبرية
وستصعب المياه الخارجة من محطة القوى الكهربائية (بعلبكية) أمام السد
المذكور .

ومن المقترح جعل التحويل الى بحيرة طبرية بحيث تكفى حمل جميع
مياه نهر اليرموك التي لا تدخل في ترعة الفور الشرقية مما يجعل تصريف
هذه التحويل يصل الى نحو ٧٥٠ مليون متر مكعب في الفيضان .

وستخصص ترعة الفور الشرقية لري منطقة الفور الشرقية وسيكون
تصريفها عند مبدئها حوالي ١٦ مليون متر مكعب وهي تستمد مياهها من
نهر اليرموك أمام السد التحويل المتوء عنه أو من المخزون ببخيرة طبرية
وذلك بوصلة خاصة .

وستمد ترعة الفور الشرقية الى الجنوب بطول حوالي ١٠٠ كيلومتر
لتغذية جميع مشروع الري التي تتفرع منها في هذا الطول لري منطقة
الفور الشرقية .

أما ترعة الفور الغربية فستأخذ مياهها من المخزون ببخيرة طبرية
وسيكون تصريفها عند مبدئها حوالي ١٣ مليون متر مكعب وستمد هذه
الترعة الى الجنوب بطول حوالي ١٠٠ كيلومتر لتغذية جميع لروع الري
التي تتفرع عنها في هذا الطول لري منطقة الفور الغربية .

ومن المقترح انه في حالة تعذر تنفيذ الجزء الشمال في ترعة الفور
الغربية (بسبب الظروف الطبوغرافية في هذا الجزء) يحمل التصريف
اللازم لمنطقة الفور الغربية من بحيرة طبرية عن طريق ترعة الفور الشرقية
حتى وادي كفر نجع حيث يمر هذا التصريف في قناة بطول حوالي
٥٠ كيلومتر عبر نهر الاردن الى ترعة الفور الغربية .

وتمشية مع الاعمال المتقدمة فانه يتحتم القيام بالاعمال اللازمة لضمان امكن رفع منسوب المياه ببحيرة طبرية بمقدار مترين .

٤ - تجفيف مستنقعات الحولة :

اقترح تجفيف بحيرة الحولة وأراضي المستنقعات الممتدة شمالها وذلك لغرض استصلاح هذه الاراضي وريها وزراعتها ، وفي الوقت نفسه تقليل مايفقد من المياه في المنطقة بالخير مع منع انتشار الملاريا ، وللوصول الى اغراض التجفيف المذكورة فانه اقترح تخفيض وتوسيع مخرج بحيرة الحولة مع انشاء ترعة يكتفى قطاعها حمل مياه الفائض من فيضانات نهر باتياس ودان والحصباني حيث قد ياتي فيضان هذه الانهار وقت امتلاء خزان الحصباني مما يحتم تجفيف مياه الفيضان المذكورة الى نهر الاردن وقد تم بالفعل تجفيف بحيرة الحولة .

٥ - التحكم في المياه الناجمة بالوديان :

اقترح ان يكون ذلك بانشاء السدود والقناطر والترع على حسيه مظهره الابحاث التفصيلية .

٦ - حفظ مياه فيضان الوديان :

اقترح ان يكون ذلك بانشاء السدود والخزانات والترع والقناطر ويقتدر اقصى ما يمكن استغلاله سنوياً من مياه فيضان هذه الوديان بالاعمال المذكورة بنحو ٧٤ مليون متر مكعب .

٧ - استثمار مياه الآبار :

اقترح استثمار مياه الآبار لأغراض الري حينما تتضح صلاحية ذلك بتكاليف معقولة . ويمكن الاعتماد على بعض هذه الآبار كلية في مناطقها لأغراض الري كما أنه يمكن استثمار بعضها للمساعدة في ذلك بالمناطق التي لايمكن برى كامل و ينتظر وجود الآبار التي تصلح لذلك في كل من وادي الفور ووادي باقنيل .

٨ - محطة توليد كهربية بالقرب من تل حي :

اقترح انشاء قناة قرعية من أمام سد الحصباني تسير الى الجنوب حتى تصب بالقرب من قرية تل حي في التربة الرئيسية المصفاة لمياه

أنهار الحصاني وبانياس ودان بالحداد قمره نحو ٢٨٩ مترا ويقاد منه
في انشاء محطة لتوليد القوى الكهربائية بقوة قدرها نحو (٧٠٠٠٠٠)
كيلووات .

٩ - سد المقارن على نهر اليرموك ومحطة قوى عسمية :

اقترح انشاء سد المقارن على نهر اليرموك بارتفاع ٨٥ مترا وسعة
٧٣ مليون متر مكعب من المياه يقاد منها في أغراض الري بحوالى ٢٤ مليون
متر مكعب سنويا على أن يرتفع هذا السد في المستقبل الى ارتفاع ٩٥
مترا بسعة ١٩٥ مليون متر مكعب من المياه يقاد منها في أغراض الري
بحوالى ٥٦ مليون متر مكعب سنوية .

واقترح انشاء تحويلة تبدأ من امام هذا السد ثم تعود فتصب في
نهر اليرموك امام سد التحويل (الذى تنفذ من امامه ترعة الغور الشرقية
والتحويلة المقترحة الى بحيرة طبرية) على أن يقام على هذه التحويلة محطة
قوى كهربية عند عسمية بقوة قدرها (٢٣٠٠٠) كيلووات للسد بارتفاع
٥٨ مترا) تزداد في المستقبل اذا ارتفع السد ٩٥ مترا) - الى (٣٨٠٠٠)
كيلووات .

والجدول التالى يبين كفية المياه المخصصة لكل بلد على حسب
مشروع جونسون :

كميات المياه التى يحصل عليها				
المساحة المتوقعة	المساحة القررة	المقدّر بالمتر للدونم فى السنة	من الانهار مليون م ^٣	من الوردان مليون م ^٣
المجموع	بالمشروع (دونم)	فى السنة	سنويا	سنويا
سوريا	٣٠٥٠٠٠	١٥٠٠	٤٥	—
الأردن	٤٩٠٠٠٠	—	٢٩٧	٢٧٧
إسرائيل	٤١٦٠٠٠	—	٢٨٩	١٠٥
المجموع	٣٠٥٠٠٠	١٥٠٠	٨٣١	٣٨٢
١٢١٣				

التكاليف التقديرية لمشروع جونستون :

ويبين الجدول التالي تكاليف مشروع جونستون مع ملاحظة مايل :

١ - ان التكاليف المذكورة حسبت على أساس الاسعار السائدة في الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٥٣ .

٢ - ان النفقات الاجمالية لا تشمل تكاليف انشاء القنوات الفرعية او ثمن الاراضي المستهلكة او الفوائد على رأس المال المطلوب أو الطرق الرئيسية أو الفرعية أو غيرها من النفقات غير المنظورة .

بيان الاعمال	تكاليف اعمال الري (دولار)	تكاليف اعمال توليد القوى الكهربائية (دولار)	جدة التكاليف (دولار)
المرحلة الاولى	٣٨٠٠٠٠٠٠	٣٨٠٠٠٠٠٠	٧٦٠٠٠٠٠٠
المرحلة الثانية	١٦٥٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠٠	٢٧٥٠٠٠٠٠
المرحلة الثالثة	١٦٥٠٠٠٠٠	١٦٥٠٠٠٠٠	٣٣٠٠٠٠٠٠
المرحلة الرابعة	١٧٥٠٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠٠٠	٣٩٠٠٠٠٠٠
المرحلة الخامسة	٧١٠٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠٠	١٤١٠٠٠٠٠٠
المجموع	٩٥٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠	١١٥٠٠٠٠٠٠٠

وتجدر الملاحظة الى ان واضي المشروع قدروا مدة تترواح بين (٢-٣) سنوات لاتمام أعمال المرحلة الاولى من المشروع واليه بتسفيها كما يقعون عشر سنوات او خمس عشرة سنة لاتمام جميع مراحل المشروع .

فوائد مشروع جونستون لسورية ولبنان والاردن :

ليس للبنان أية فائدة من مشروع جونستون فان المياه المخزونة في الحصباني تسميل في قناة تتجه نحو الحدود الفلسطينية وتسبب في قناة الري الرئيسية المتجهة الى منطقة الجليل بعد ان تنشأ عليها معامل التوليد داخل الاراضي الاسرائيلية .

ان هذا المشروع لايزال موضع شك من حيث مناعة الاراضي لحزن المياه ولم تجر أية دراسات جيولوجية لمعركة خصائص الاراضي ومناعتها

فلذا تبين أن هذا المشروع صالح لنيا فاته يمكن استعمال قسم من مياهه في الأراضي اللبنانية لرى سهل المريج الشرقي مرج جيمون ، وسهل أخرى لبنانية بالقرب من الحدود السورية قد تبلغ مساحتها ٢٠ ألف دونم . وذلك من الوجهة الفنية دون أن يكون لإسرائيل أى حق في مياه نهر الأردن .

وكذلك يمكن إنشاء معمل توليد الكهرباء من مياه الحصباني ضمن الأراضي اللبنانية وليس في الأراضي الإسرائيلية كما يقترحه مشروع جونسون .

وليس لسورية مصلحة في مقترحات مشروع جونسون فإن مياه نبع بانياس تؤخذ بكاملها في قناة الرى الإسرائيلية في حين أنه بالإمكان ادواء مساحة ٣٠ ألف دونم ضمن الأراضي السورية من نبع بانياس ، وقد تجد سورية من مصلحتها إنشاء مشروعات الرى على الضفة السورية من الحولة ونهر الأردن وبحيرة طبرية باستعمال قسم المياه المخزونة على نهر الحصباني ومن المياه التى تنبع من بانياس ، ويقتضى هذا القيام بدراسات فنية للتثبت من صحة هذه الامكانيات .

وقد يتعلق برى ٣٠ ألف دونم بالقرب من المزريب في الأراضي السورية فإن هذا المشروع ليس بجديد فقد قامت الدولة السورية بإنشاءات منذ عام ١٩٤٩ يروى الآن بها ما مساحته ١٦ ألف دونم دون اللجوء الى أية مساعدة خارجية .

أما المملكة الأردنية فإنها مستفيدة من مشروع جونسون لرى (٤١٦٠٠٠) دونم جديدة وقد تجد من مصلحتها أن تستعمل مياه الروافد الثانوية قبل مصبها في نهر الأردن لرى أراض أردنية داخل حوضها ، وفي هذه الحالة يجب العمل على زيادة كمية المياه الصادرة من بحيرة طبرية لرى السهل المنخفض .

خطوة مشروع جونسون على البلاد العربية :

إن المشروع المقترح يفيد إسرائيل والمملكة الأردنية بالتساوى فيما يتعلق بمياه الرى وفي سياق دراسته تحب ملاحظة شرطين أساسيين :

١ - يجب أن يقتصر استعمال المياه على الأراضي التى ضمن الحوض الطبيعي للنهر .

٢ - يجب أن تصبح بحيرة طبرية الخزان المنظم لمياه نهر الأردن والمزموك وأن تكون تحت اشراف الدول العربية صاحبة المنفعة .

ان استعمال مياه الاردن للرى على هذا النطاق الواسع يؤدى الى انخفاض مستوى البحر الميت والى تجفيفه تدريجيا اذا لم يستطع عن مياه نهر الاردن تـلـاـخـوذة للرى بمياه جديدة ، لذلك فكر المهندسون منذ سنوات كثيرة فى امكان استعمال مياه البحر الابيض المتوسط للمحافظة على مستوى المياه فى البحر الميت ، وفى الوقت نفسه استعمال مياه البحر لتوليد الطاقة الكهربائية .

ملاحظة اللجنة الفنية العربية على مشروع جونستون :

تقدم مسعر جونستون بعرض مشروعه على رؤساء الحكومات العربية ذات العلاقة خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، فعرضت القضية على اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية التى وافقت فى اجتماعها المقود فى القاهرة فى ١٢ من يناير سنة ١٩٥٤ على تأليف لجنة فنية عربية لدراسة هذا المشروع الموحد وبيان ملاحظاتها عليه وتقديم مشروع عربى جديد للانتفاع من مياه نهر الاردن وروافده بحسب مقتضيات مصلحة البلاد العربية ، وتألقت اللجنة الفنية العربية من خبراء كل من مصر وسورية ولبنان والاردن واجتمعت فى القاهرة خلال شهر يناير ١٩٥٤ ودوسته المشروع الموحد وابدت ملاحظاتها عليه أهمها مايلى :

١ - أهل المشروع الحدود السياسية على الرغم من أهميتها .

٢ - لن يعيد لبنان من هذا المشروع شيئا مع أن نهر الحصباني فى اراضيه، وقد شمل المشروع انشاء سد على هذا النهر فى الاراضى اللبنانية على حين جعل المياه التى تخزن امامه لمصلحة اسرائيل فى الوقت الذى للبنان فى حوض النهر نفسه مساحة تصل الى ٣٥ ألف دونم صالحة للزراعة ولا ينقصها سوى اعداد مياه الرى لها من الحصباني .

٣ - معظم المياه التى قدرها المشروع للاردن مستخزن فى بحيرة طبرية وهذه البحيرة جميعها مع شواطئها فى المنطقة المحتلة ، ولا شك انه سينتج عن هذا الوضع أن الاردن سيكون تحت رحمة اسرائيل وحكومتها فيما يتعلق بخزن المياه وكذلك فيما يتعلق بتحويلها الى قنوات الفجر الشرقية والغربية .

٤ - يلاحظ أن ماخصص للعرب من المياه يبلغ ٨١٩ ألف متر مكعب على حين تتدفق المياه من ينابيع عربية فى لبنان والاردن وسورية ومن الينابيع الاخرى التى على ضفتى النهر وجميعها على وجه التقريب فى منطقة الاردن وهذه المياه تتدفق بالكميات التالية :

نهر الحصباني ١٥٧ مليون متر مكعب ويتابع الضفة الشرقية ٩٢٣
مليون متر مكعب .

نهر بانياس ١٥٧ مليون متر مكعب ويتابع الضفة الغربية ١٤٥
مليون متر مكعب .

نهر اليرموك ٤٥٧ مليون متر مكعب .

٥ - ذكر مشروع جونستون أن مساحة الأراضي التي في إسرائيل
والتي تفيد من المشروع ٤١٦ ألف دونم مع أن في منطقة الحولة العليا
سبعة آلاف دونم و ١٥ ألف دونم في مثلث اليرموك تفيد حالياً من المياه
أو بعبارة أخرى فإن مجموع المساحة ٤٣٨ ألف دونم لا ٤١٦ ألف دونم .

٦ - في حوض بانياس بسورية عشرون ألف دونم صالحة للزراعة
ولا ينقصها سوى مشروع للري من هذا النهر وقد أصلها مشروع جونستون
بأكملها . ويشمل المشروع تحويل جزء كبير من مياه نهر اليرموك إلى
بحيرة طبرية وقناة الفور الشرقية لمصلحة إسرائيل على حين لا تفيد سورية
من مشروع هذا النهر الذي ينبع من أراضيها إلا يرى ٣٠ ألف دونم
تحتاج إلى ٤٥ مليون متر مكعب من مياه النهر مع أن لسورية في هذا
الحوض ٦٨ ألف دونم تمتد إلى سهول جوران وتحتاج إلى المياه للري
وكل ذلك إلى جانب مساحة أخرى بين المقارن والممسية .

٧ - لم يتضمن المشروع الموحد رى الأراضي السورية في النبطية
شمال شرق بحيرة طبرية حيث نجد أراضي زراعية مساحتها ٤٠ ألف دونم
يرى منها ١٥ ألف دونم من نهر الأردن حالياً ، ويمكن ٣٠ ألف دونم
أن تفيد من مياهه .

٨ - حدد المشروع الموحد مساحة الأراضي الأردنية التي ستروى
من مياه حوض النهر ب ٤٩٠ ألف دونم على حين أن هناك مساحات أخرى
قابلة للزراعة إذا توافرت لها المياه اللازمة ، وإلى جانب كل ذلك فإن
ملوحة بحيرة طبرية تبلغ ٣٠٠ جزء من المليون على حين أن ملوحة اليرموك
تبلغ ٨٨ جزء من المليون فقط ، فإذا حول اليرموك إلى بحيرة طبرية فإن
المياه التي ستوزع على الأراضي الأردنية ستزداد ملوحتها بسبب ذلك .

أما بالنسبة للطاقة الكهربائية فقد جعل مشروع جونستون الطاقة
التي ستولد من سد الحصباني لإسرائيل وتقدر ب ٢٧ ألف كيلووات
ساعة أو ما مجموعه ٨٤ مليون كيلووات سنوياً . وتضمن المشروع في

الوقت نفسه توليد طاقة من نهر اليرموك تقدر بـ ٢٨ ألف كيلووات ساعة مع أن هذه القوة يمكن أن تكون ٢٨ ألف كيلووات ساعة .

وأهم من كل ذلك أن مراحل التنفيذ ضمنت لإسرائيل نصيباً مبكراً قبل الأردن الذي لن يفيد من المشروع إلا في مراحلها الثانية فهي حين أن الطاقة التي ستولد من سد المقارن لن تنشأ إلا في المرحلة الرابعة أو بعد مدة طويلة من انشاء المحطة الأولى لمصلحة إسرائيل .

ملاحظات أخرى على الخطط مشروع جونسون :

(أ) أن مشروع تحويل مجرى نهر الأردن أخطر خطة صهيونية يؤدي تنفيذها إلى انزلاق كارثة أكبر ليس بحقوق عرب فلسطين وكيانهم ومصالحهم فحسب ، بل بمصالح البلاد العربية عامة ، وهذا ما يدغمنا جميعاً إلى معارضته والعمل على إحباطه بجميع الوسائل والأساليب مهما كلف الأمر من بقل وقضحية .

(ب) أن تحويل مجرى نهر الأردن يشكل اعتداءً سافراً على سيادة وحقوق لبنان وسورية والأردن حيث أن روافده ومصدر مياهه تنبع كلها من أراضيها ، ومما لا شك فيه أن لكل بلد من البلاد العربية حقاً ثابتاً في المياه التي تنبع من أراضيها وله أن يستغل هذه المياه لما فيه من مصلحته وغيره وهو لا يستطيع على أية حال السماح للاعتداء باستغلالها والإفادة منها فيما يعود عليهم بالنفع .

ومما لا شك فيه أيضاً أن السكوت عن تحويل مجرى نهر الأردن وقبوله معناه النزول عن قضية فلسطين والاعتراف بالدولة اليهودية المختصة وهذا أمر لا يمكن أي بلد عربي أن يرضى به .

(ج) أن تنفيذ المشروع لحل مشكلة المياه بالنسبة للدولة اليهودية يفتح أمامها آفاقاً اقتصادية وزراعية وكهربائية هائلة تكفل لها الدوام والاستقرار والبقاء ، والعرب لا يستطيعون أن يسمحوا بأن تكون مياههم سبباً لحياة عموهم .

(د) وبالإضافة إلى الفوائد الزراعية والمنافع الاقتصادية الكبيرة التي ينالها اليهود بتحويل مجرى نهر الأردن فإن هذا التحويل يصيب الأردن بأضرار شديدة حيث أن كمية المياه التي سيستمر سيلها في الأردن إلى الجنوب ستخف وتغضب بشكل مخيف يؤدي إلى وقوع أشد الضرر

بالأراضي الأردنية الزراعية وخاصة التي منها على الضفتين الغربية والشرقية وقد تبين للسلطات الأردنية ذلك إذا حاول اليهود مجراه .

(و) ان تحويل اليهود لمحرقى نهر الأردن وسيطرتهم على مصدر مياهه وروافده ، يدمر مركزهم في فلسطين المحتلة وخاصة في المناطق المتاخمة للبنان وسورية وعلى مر الزمن وبسبب ازدياد عدد سكان الدولة اليهودية وازدياد احتياجها للماء في المستقبل يدفع اليهود بالطالبة بمياه اللطاني الذي وجهوا مطالبهم اليه والأراضي المحيطة به والتي تمر بها باعتبارها مجالا حيويا لهم .

(ز) القرص الاول من تحويل اليهود لمحرقى نهر الأردن هو نقل مياه هذا النهر (وهي مياه لبنانية سورية في الاصل) لرى أراضي جنوبي فلسطين ولا سيما منطقة النقب الواسعة الشاسعة الاطراف واستصلاحها وحشر السكان فيها ، وفي هذا خطر عظيم على البلاد العربية عامة .

(ح) يرمن اليهود الى نقل ٥ او ٦ ملايين يهودى من معظم انحاء العالم الى فلسطين المحتلة واسكان القسم الاعظم منهم في النقب ، ومعنى هذا انشاء عدد ضخم من المستعمرات الجديدة (المسكينة في حقيقتها) على معكازة مصر .

ولقد أعلن بن جوريون في خطبه خلال المعركة الانتخابية في المنطقة المحتلة في خريف سنة ١٩٥٩ ان الدولة اليهودية تعزم جلب نحو ٥ ملايين واسكانهم في جنوبي فلسطين والنقب ، وفي شهر ديسمبر أعلن في الكنيست اليهودى ان حكومته التي أعيد تأليفها بعد الانتخابات قد وضعت خطة لنقل مليونين من اليهود خلال الاعوام الثلاثة القادمة ، كما اذاع رسميا ان الدولة اليهودية وقعت مشروعا للأعوام العشرة القادمة قوامه :

- ١ - نقل ٥ ملايين يهودى الى فلسطين .
- ٢ - رفع عدد الجيش اليهودى الى مليون جندي وتجهيزه بأحدث الاسلحة والعتاد .
- ٣ - تحويل مياه نهر الأردن وروافده الى النقب .
- ٤ - اقامة المستعمرات لايواء الملايين من اليهود في النقب
- ٥ - مد أنابيب لنقل عشرة ملايين طن من البترول سنويا من خليج العقبة الى ميناء حيفا .
- ٦ - شق قناة ملاحية عبر أراضي النقب

مباحثات جونسون والتعديلات التي ادخلت على مشروعه

١ - مباحثات جونسون في القاهرة :

(١) المباحثات الاولى (يونية عام ١٩٥٤) :

عندما حضر مستر جونسون الى القاهرة في يونية سنة ١٩٥٤ جرت المباحثات معه خلال دورتين متتاليتين حول المخطوط الرئيسية الواجب اتباعها في استثمار الموارد المائية في حوض الاردن وتم الوصول الى نتيجة للتفاهم على الاسس التالية :

اولا - ضرورة الاسراع في استثمار حوض نهر الاردن ووضع المخطوط الرئيسية للمشروع الذي يستدعي ذلك .

ثانيا - يهدف مشروع استثمار وادي الاردن الى رفع المستوى الاقتصادي لسكان البلاد بمن فيهم من اللاجئين العرب دون أي مساس بحقوقهم .

ثالثا - توزيع المياه بين الدول على اساس امكان الانتفاع منها في الحوض ذاته .

رابعا - يكون التخزين في اليرموك لاغراض الري وتوليد الكهرباء اما التخزين الاضافي اللازم لاتمام ري حوض الاردن السفلى فيكون في بحيرة طبرية .

خامسا - انشاء رقابة دولية للاشراف على سحب حصص المياه المائدة للبلاد ذات العلاقة .

وبقيت بعض النقاط الملفة مؤجلة ريثما تنهى الدراسات الفنية وتستكمل العناصر اللازمة لحلها واحدا :

١ - تحديد القننات المائية اللازمة للاراضي المرواة .

٢ - تحديد حصص المياه .

٣ - تحديد مقدار التخزين النهائي على نهر اليرموك مع العلم بان مستر جونسون كان قد قبل مبدأ التخزين على ألا تتجاوز التكاليف الإضافية التي يستوجبها عشرة ملايين دولار زيادة عما ورد في المشروع الموحد .

وفي شهر يناير سنة ١٩٥٥ تقدمت شركتا (بيكر وهرزا) اللتان

كاننا قد أحيلت الى عهديهما دراسة مشروع استثمار مياه اليرموك ،
بمقتضى تقرير تهيى تضمن نتائج دراستهما الاولى وسنورد دراسة لمشروع
بيكر وهرزا فى القسم الخاص بشروعات المياه فى الاردن .

(ب) الباحات الثانية (فبراير سنة ١٩٥٥) :

استند جونستون فى مقترحاته خلال هذه البورة على التقرير
التهيدى لشركتى (بيكر وهرزا) المشار اليه آنفا والذى شمل نمطا
زراعيا خاصا للاردن أمكن به تخفيض التخزين وتحديد حصة المياه الى
أقل حد ممكن ونورد فيما يلى خلاصة هذه المقترحات :

١ - حصة المياه :

حددت حصة سورية بـ ٦٢٢ مليون متر مكعب منها ٦٠ من مياه
اليرموك و ٢٠ من مياه باليس و ٢٢ من الاردن .

وحددت حصة لبنان بـ ٣٥ مليون متر مكعب من الحصانى .

وحددت حصة الاردن بـ ٧٦٠ مليون متر مكعب منها ٢٤٠ من مياه
الآبار والوديان الداخلى و ٥٢٠ من اليرموك وبحيرة طبرية .

٢ - التخزين :

ينشأ سد فى وادى خالد بارتفاع ٤٠ مترا وسعة ٤٧ مليون متر
مكعب فقط غاية تنظيم فيضانات نهر اليرموك بحسب احتياجات النمط
الزراعى المقترح وتحويل المياه الفائضة لبحيرة طبرية لتخزينها فيها
وينشأ سد تحويل فى المسية لتحويل المياه الفائضة الى بحيرة طبرية
والمياه اللازمة لرى الاراضى الاردنية .

٣ - الرابة الدولية :

تقام هيئة للاشراف على توزيع المياه وتؤلف كما يلى :

تعرض قائمة بأسماء (٢٠ - ٣٠) خيرا من دول محايدة يختار
منهم العرب واحدا واليهود واحدا والإنسان يختاران ثالثا يكون رئيسا
ويؤلف الثلاثة مجلسا اعل يحسم فى الخلافات ويعين مدير عام يراس
جهازا فنيا للاشراف .

٤ - التمويل :

تؤمن الاعتمادات اللازمة لتنفيذ هذا المشروع من قبل الحكومة الأمريكية أو عن طريق وكالة اغاثة اللاجئين المولية .

واى الجانب العربى فى المقترحات :

لم يوافق الجانب العربى على هذه المقترحات بل اصر على النقاط التالية :

١ - التخزين الكلى لمياه اليرموك فى وادى اليرموك عند حدود ٣٠٠ مليون متر مكعب على الاقل لاغراض الرى والكهربا .

٢ - عدم تحويل مياه اليرموك الى بحيرة طبرية الا ما زاد منها على سعة التخزين السابقة .

٣ - تحديد حصة الاردن من مياه طبرية بما لا يقل عن ٢٠٠ مليون متر مكعب بالإضافة الى مياه اليرموك ومياه الوديان والآبار التى لديها -
أى يصبح مجموع المياه التى تحصل عليها الاردن ٩٦٠ مليون متر مكعب .
وبالنظر الى عدم امكان الوصول الى تفاهم حول النقاط المختلف عليها توقفت المباحثات .

٢ - مباحثات جونسون فى بيروت (فبراير عام ١٩٥٥) :

وبعد أن قام جونسون بزيارة عواصم البلاد العربية للاتصال بحكومات الاردن وسورية ولبنان عقد اجتماع فى بيروت دعت اليه الحكومة اللبنانية وزراء خارجية البلاد المعنية لتوحيد الآراء تجاه المقترحات الاخيرة لأمير جونسون .

وقد توفقت مختلف النواحي الفنية المتعلقة بالمشروع ولا سيما موضوعات ملوحة بحيرة طبرية وأهمية التخزين الكلى فى وادى اليرموك لاغراض الرى والكهربا وتحديد حصص المياه والاضرار التى تنشأ عن تحويل نهرالاردن فى منطقة البطيحة السورية، وقدم فيه الجانب الأمريكى مذكرة تلتخص فيما يلى :

(١) توزيع المياه :

وافق الجانب العربى على تحديد حصة لبنان من مياه الحمصاني ب ٢٥

مليون متر مكعب بالإضافة الى الينابيع التي تنفجر في هذا الموضع ،
ووافق كذلك على أن تكون حصة سورية (٦٣٢) مليون متر مكعب منها
٢٠ مليوناً من بلانياس و ٢٢ مليوناً من الأردن و ٦٠ مليوناً من اليرموك
على أن توضع منطقة البطيحة عما يلحق بها من اضرار من جراء تعديل
شبكة الري أو عدم الانتفاع من الطواحين .

وطالب الجانب العربي أن تكون حصة الأردن الكلية ٩٦٠ مليون متر
مكعب .

(ب) التخزين :

أصر الجانب العربي على تخزين كامل مياه اليرموك على وادي اليرموك
لغايات الري والكهربا بإنشاء سد سعة تخزينه ٣٠٠ مليون متر مكعب
على الا يصل الى بحيرة طبرية الا مياه الفيضانات التي تزيد على سعة
التخزين منه واحتياجات الري .

وقد صرح الجانب الامريكى بأنه ليس من الضروري اسالة مياه
اليرموك الى بحيرة طبرية يقصد تعديل الملوحة فيها ، ولذلك فهو لا يشترط
تحويل الـ ٩٠ مليوناً التي كانت من اقتراحه السابق .

(ج) الاشراف :

وافق الجانب العربي على فكرة الاشراف الدولى على توزيع المياه الا
أنه رأى ارجاء البحث فى هذا الموضوع الى اجتماع مقبل ، وبالإضافة الى
ذلك اضاف الجانب الامريكى أن الحكومة الامريكية على استعداد لتحويل
المشروع على طريق وكالة الاغاثة أو بصورة مباشرة اذا اقتضى الامر .

ويتناول هذا المشروع :

- التخزين فى سد على اليرموك والسد التحويل فى الصمعية .
- قناة التحويل الى طبرية وقناة التغذية منها .
- مياه الغور الشرقية والغربية وشبكة توزيع المياه فى الاراضى
الأردنية .
- القناة التحويلية الجديدة فى البطيحة ومرآة توليد الكهربا ضمن
حدود ٥٠ كيلووات عوضاً عن الطواحين الملقاة .
- أما توليد الكهربا على اليرموك فقد أرجى النظر فيه الى مباحثات

مقبلة - وقد صرح مستر جونستون أن الاتفاق المبدئي المشار إليه لن
يعتبر نهائيا إلا بعد موافقة الحكومات ذات العلاقة عليه وأنه سوف يعود
لتابعة البحث بنية الوصول إلى اتفاق نهائي .

المواقف الأخرى التي انبثقت عن اجتماع القاهرة في أكتوبر سنة ١٩٨٥ :

يمكن تلخيص الموقف فيما يختص بالنقاط الأساسية الهامة من
المشروع كما يلي :

(١) التخزين :

١ - بناء سد الحصاني في أرض لبنانية للتمكن من استغلال ٣٥
مليون متر مكعب لقايات الري (متفق عليه من الطرفين) .

٢ - بناء سد المقارن لحزن مياه اليرموك (يرى الجانب العربي أن
يكون السد بارتفاع ١٤٧ مترا وسعة ٤٦٠ مليون متر مكعب) ويرى
جونستون أن يكون بارتفاع ١٢٦ مترا وسعة ٣٠٠ مليون متر مكعب مع
الموافقة على حق العرب في رفعه على حسابهم للمستوى الذي يريدونه .

٣ - يرى جونستون وجوب تخزين الفائض عن سد اليرموك في
طبرية ويوافق على إرجاء البت في ذلك إلى خمس سنوات لدراسة امكانيات
التخزين في أرض عربية ، ويرى الجانب العربي عدم التخير النهائي ببدا
تخزين الفائض من مياه اليرموك في طبرية .

٤ - بناء سد تحويل عند العسمة لتحويل مياه اليرموك إلى قناة
الغور الشرقية أو إلى طبرية في حالة استعمالها للتخزين : الجانبان متفقان
على هذا السد وإنما يرى الجانب العربي ضرورة استعماله كسد تحويل
لقناة الغور الشرقية دون التقيد بالتحويل إلى بحيرة طبرية . -

(ب) حصص المياه :

١ - لسورية ١٣٢ مليون متر مكعب ولبنان ٣٥ مليون متر مكعب
(متفق عليه من الطرفين) .

٢ - للاردن ٧٢٠ مليون متر مكعب برأي جونستون منها ١٥ مليون
متر مكعب من الينابيع المالحة المحيطة ببحيرة طبرية و ٩٦٠ مليون متر مكعب
برأي الجانب العربي مستندا إلى التقرير النهائي لبكيكر وهرزا ولا نقبل
كجزء من هذه الحصص أية كمية من الينابيع المحيطة بطبرية .

٣ - الاراضى المحتلة ٥٦٥ مليون متر مكعب برأى جونستون و ٥٢٥ مليون متر مكعب برأى الجانب العربى *

(ج) الاشراف الدولى :

وضع مقترحات جونستون حول الاشراف الدولى على أساس شمول الرقابة الدولية لنهر الأردن وروافده ، على حين يرى الجانب العربى أن تقصر الرقابة الدولية على مطالب كل طرف من الطرف الآخر بالصورة المفصلة المبينة فى التوصيات الواردة فى المواد التالية :

(د) استعمال المياه اللازمة للبلاد العربية :

على أساس امكانيات استعمالها داخل الحوض وذكر الجانب الأمريكى أن كميات مياه الاراضى المحتلة مقدرة على أساس امكانيات استعمالها داخل الحوض أيضا (غير انه صرح بعدم امكانية عمل الجانب الآخر على حصر استعمال حصته من المياه داخل الحوض نفسه) *

(هـ) التمويل :

شمل التمويل منشآت الرى دون الكهرباء ما عدا منطقة البطيحة التى شمل التمويل فيها محطات توليد الكهرباء اللازمة لضخ المياه لرى اراضى المملكة الأردنية التى هى أعلى من قناة الفور غير أن الجانب الأمريكى حدد أن أى اتفاق على تمويل هذا المشروع خاضع لعقد اتفاقات فرعية بشأن الترتيبات المالية ، ويرى الجانب العربى ضرورة شمول التمويل للمنشآت الكهربائية كجزء من المشروع وضرورة جلاء المقصود بمعبارة الاتفاقات المالية المتنازع بها التى يقصد بها اسكان اللاجئين قبل الموافقة على امس المشروع *

(و) مراحل تنفيذ المشروع :

كانت مراحل تنفيذ المشروع الذى تقعه الجانب الأمريكى موضوعة على أساس تحقيق نفع مباشر للاراضى المحتلة : على حين كانت الاعمال المقترحة من الجانب العربى واردة فى المراحل التسالية أى أن يكون النفع متأخرا ، وأخيرا يرى الجانب العربى أن يشرع فوراً فى أعمال المشروع الرئيسية التى فى البلاد العربية *

المشروع العربي

خريطة رقم ٧

المبادئ الأساسية للمشروع العربي :

رأت اللجنة الفنية العربية أنه يستحيل عمليا وضع مشروع لاستغلال موارد المياه بحوض نهر الأردن وروافده على أساس اغتال الحدود السياسية بين البلاد التي في أحواض هذه الأنهار وأنه لذلك يجب أن يوضع مشروع استغلال مياه الأنهار المذكورة بحيث تؤخذ بعين الاعتبار الحدود القائمة بين هذه البلاد وبحيث يكفل المشروع لكل دولة ضمن حدودها الانتفاع بـرى الأراضي الصالحة للزراعة التي في مناطق ينابيع وأحواض الأنهار فعلا مع إغادة هذه المناطق مما يمكن توليده من القوى الكهربائية فيها .

المخطوط الرئيسية للمشروع العربي :

وتتسما مع المبادئ المتقدمة رأيت اللجنة الفنية العربية أن يشمل المشروع العربي ما يلي :

(أ) استغلال مياه نهر اليرموك لأغراض الري وتوليد القوى الكهربائية .

(ب) استغلال مياه نهر الأردن وروافده شمال بحيرة طبرية لأغراض الري وتوليد الكهرباء .

(ج) استغلال مياه نهر الأردن وروافده جنوب بحيرة طبرية لأغراض الري .

(د) استغلال مياه الوديان والأبار .

استغلال مياه نهر اليرموك لأغراض الري وتوليد القوى الكهربائية :

ورأت اللجنة أن يكون استغلال مياه نهر اليرموك بتخزينها في بحيرة هذا النهر لأغراض الري وتوليد القوى الكهربائية لصلحة الأردن وسورية وعلى حسب الاتفاقية المبرمة بينهما في ٤ من يونيو سنة ١٩٥٣ .

ورأت اللجنة عدم اللجوء الى تخزين مياه هذا النهر فى بحيرة طبرية وذلك للأسباب الآتية :

١ - ان هذه البحيرة كل شواطئها فى اسرائيل ، وسينتج عن استئصالها كخزان رئيسى لنهر اليرموك لأن تكون الأردن تحت رحمة اسرائيل فيما يتعلق بخزان المياه التى تحتاج إليها ، وكذلك فى تحويلها لترعى الشور الشرقية والغربية .

٢ - ان متوسط الملوحة فى مياه نهر اليرموك نحو (٨٨) جزءاً فى المليون على حين يبلغ متوسط الملوحة فى مياه بحيرة طبرية نحو (٣٠٠) جزء من المليون وسينتج عن ذلك ضخامة زيادة ملوحة المياه التى يستعملها الأردن من نهر اليرموك فى حالة تخزين مياهه فى بحيرة طبرية .

٣ - ان استئصال بحيرة طبرية كخزان لمياه نهر اليرموك يؤدى الى ضياع كميات كبيرة من مياه النهر بالبخر . ومعلوم أن الفاقد من مياه هذه البحيرة فى الوقت الحاضر يبلغ نحو (٣٠٠) مليون م^٣ سنوياً ، ويلاحظ أنه فى حالة تخزين مياه نهر اليرموك فى إحدى مناطق حوض هذا النهر نفسه (المقارن أو وادى خالد) لن يزيد فاقد البخر عن (١٥) مليوناً من الامتار المكعبة سنوياً .

٤ - بمراجعة تصريفات نهر اليرموك خلال عشرين سنة يتضح أنه اذا خزنت مياه هذا النهر فى بحيرة طبرية على أساس جعل سعة التخزين فيها (٨٣٠) مليوناً من الامتار المكعبة على حسب تقدير مشروع جونستون فإن ذلك سيؤدى الى ضياع كميات من المياه التى ستزيد عن هذه السعة ، وقد وجد أن كميات المياه الضائعة فى النهر خلف البحيرة فى هذه الحالة تصل الى (١٥٠) مليوناً من الامتار المكعبة سنوياً ، وهذا الفاقد هو غير الفاقد بالبخر الذى سبق التنويه عنه .

٥ - سيؤدى للتخزين فى بحيرة طبرية على حسب اقتراح جونستون الى ارتفاع المياه فيها بمقدار مترين مما سيؤثر حتماً على معالم الأماكن المقدسة المنتشرة على شواطئ هذه البحيرة .

وترى اللجنة أن يكون استغلال مياه نهر اليرموك لصناعة سورية والأردن كما يلي :

١ - ينشأ سد تخزيني بحوض النهر عند المقارن أو وادي خالده بحسب ما تظهر الأبحاث أفضليته وتجعل سعة التخزين الكلية أمام هذا السد (٤٠٠) مليون م^٣ منها (١٠٠) مليون م^٣ كتخزين ثابت لأراضي توليد الكهرباء وللمقابلة رسوب الطمي بحوض الحزان وباقى سعة الحزان وقدرها (٣٠٠) مليون م^٣ ستضمن سحباً سنوياً من الحزان مقداره (٣٧٥) مليوناً من الامتار المكعبة .

٢ - ينشأ سد تخزيني على نهر اليرموك بالقرب من المدسية لضمان سحب التصريف المتوسط بين موقع الحزان على اليرموك عند المقارنة أو وادي خالده والمدسية وهو يبلغ نحو (٦٠) مليوناً من الامتار المكعبة سنوياً .

وتقدر سعة الحزان المطلوبة لهذا الغرض والشاملة للتخزين الموسمي بنحو ١٠٠ مليون من الامتار المكعبة .

٣ - وبذلك يكون مقدار ما يمكن سحبه سنوياً من الخزائين السالفي الذكر (٣٧٥ + ٦٠ = ٤٣٥) مليوناً من الامتار المكعبة .

فإذا نقصنا من ذلك (١٥) مليوناً من الامتار المكعبة نظراً لفائده البحر بحوض الخزائين فإن باقى ما يمكن سحبه يصبح (٤٢٠) مليوناً من الامتار المكعبة وهو ما يمكن الانتفاع به على الوجه الآتى :

(أ) في سورية :

٦٠ مليوناً من الامتار المكعبة سنوياً تؤخذ ما يمكن سحبه من الحزان وذلك لتأمين احتياجات الأراضي السورية الصالحة للزراعة أمام حزان المقارن أو وادي خالده والتي تملو منسوب (٢٥٠) في سهول حوران بجهة مزريب وتل شهاب وتبلغ مساحتها نحو (٦٨٠٠٠) دونم ثم استصلاح وري (٢٢) ألف دونم منها فعلاً ١٠ ملايين من الامتار المكعبة سنوياً ترى الأراضي الصالحة للزراعة في وادي اليرموك بين موقع السد عند المقارن أو وادي خالده والمدسية .

توزيع موارد المياه المختلفة بحوض نهر الأردن
على القطاعات الفرعية وفقاً لكل من لبنان وسوريا والأردن وسائر تابل حسب المشروع البرقي

البلد والمنطقة	المساحة الفرج برمي بالهـم	التبني الثاني بالتـمـر بـم السـمـر قـوـد بـان والأبـار الدورم سنوياً	كميات المياه اللازماءهـم في المثل (مـم) سنوياً	كميات المياه التي يمكن الحصول عليها من التـمـر بـم السـمـر قـوـد بـان والأبـار (مـم) سنوياً	كميات المياه التي يمكن الحصول عليها بعد التـمـر بـم السـمـر قـوـد بـان والأبـار (مـم) سنوياً	كميات المياه التي يمكن الحصول عليها من التـمـر بـم السـمـر قـوـد بـان والأبـار والأبـار (مـم) سنوياً	كميات المياه التي تـمـر بـم السـمـر قـوـد بـان والأبـار (مـم) سنوياً	كميات المياه التي تـمـر بـم السـمـر قـوـد بـان والأبـار (مـم) سنوياً	كميات المياه التي تـمـر بـم السـمـر قـوـد بـان والأبـار (مـم) سنوياً
لبنان : حوض نهر المصافي	حوض نهر بانياس معهده المساحة معدل عالي التـمـر بـم السـمـر قـوـد بـان والأبـار (مـم) سنوياً	٣٥٠٠٠	٩٠٠	٣٢	١٨	٩٠٠	٩٠٠	٩٠٠	٩٠٠
سوريا	حوض التـمـر بـم السـمـر قـوـد بـان والأبـار (مـم) سنوياً	٩٠٠٠	١٠٧٠	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣
الأردن ومعهده	حوض التـمـر بـم السـمـر قـوـد بـان والأبـار (مـم) سنوياً	٩٠٠٠	١٠٧٠	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣
المجموع		١٠٩٠٠٠٠	١٠٧٠	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣

٦٩	٦٠	—	—	—	—	٩٠	٧٧٥	٧٨٠٠٠	منطقة الميرة العليا
٢٠	٢٧	—	—	—	—	٢٧	٨٩٠	٣٠٠٠١	منطقة هاجا حار
—	—	٢٠	—	—	—	٧٠	٩٣٠	٧٢٠٠٠	منطقة وادي بادا بيل
٢٥	٤١	—	—	—	—	٤٩	١٥٦٠	٧٦٠٠٠	منطقة هانت اليمروك
٤١	٣٧	٨٥	١٨	٦٧	١٣٢	١٥٩٠		٧٨٠٠٠	منطقة طرق النور
١٨٢	١٦٥	١٠٥	١٨	٨٧	٢٧٠			٣٣٤٠٠٠	المجموع
٥١	٤٦	٦٩	٢٥	٤٩	١١٥	١٥٦٠	٧٤٠٥		الذهب - العمالي من
١٥٨	١٤٤	٧١	١٨	٥٣	٢٠٥	١٩٩٠	١٢٧٥٠٠		النور الأوسط من
١٨٧	١٧٠	٢٨	٧	٢١	٢٠٨	٢١٩٠	٩٥٠٠١		النور أسود من
٤٥	٤١	٤	—	٤	٤٥	١٥٦٠	٢٩٠٠٠		النور العمالي من
٦٤	٥٨	٥٥	٧	٤٨	١١٣	١٦٩٠	٦٧٥٠٠		النور الأوسط من
١٩٣	١٧٥	٤٠	٤	٢٦	٢٤٥	٢١٩	٩٨٠٠٠		النور أسود من
٦٩٨	٢٢٤	٢٧٧	٥٦	٢٢١	٩١١		٤٩٠٠٠٠		المجموع
١٠٤٧	٩٥١	٢٨٢	٧٤	٣٨	١٣٣٣		٨٧٥٥٠٠		المجموع السكك

الذهب

١٠٠

٥) في الأردن :

٣٣٠ مليوناً من الامتار المكعبة سنوياً يجري سحبها في ترعة النور الشرقية لأغراض الري فيكون المجموع ٤٢٠ مليون ٣م سنوياً .

٤ - انشاء محطة لتوليد القوى الكهربائية عند موقع سد خزان اليرموك عند المقارن أو وادي خالد .

٥ - انشاء قناة تأخذ مياهها من أمام سد خزان اليرموك (عند المقارن أو وادي خالد) وتجه إلى الغرب حتى العنسية حيث تنشأ محطة أخرى لتوليد القوى الكهربائية .

ويمكن استغلال محطتي توليد القوى الكهربائية المتقسم ذكرهما (عند موقع السد بالمقارنة أو وادي خالد وعند العنسية) لمصلحة الأردن وسورية على حسب الاتفاقية المقودة بين البلدين في ٤ من يونية سنة ١٩٥٣ .

استغلال مياه نهر الأردن وروافده شمال بحيرة طبرية لأغراض الري وتوليد القوى الكهربائية :

رأت اللجنة الفنية العربية أن يكون استغلال مياه نهر الأردن وروافده شمال بحيرة طبرية بحيث يشمل :

ري المساحات الصالحة للزراعة بأحواض هذه الانهار في لبنان وسورية واسرائيل .

في لبنان :

ان مساحة قدرها ٣٥ الف دونم بحوض نهر الحصاني يحتاج من مياه النهر إلى نحو ٣٥ مليوناً من الامتار المكعبة سنوياً .

ملاحظة :

١ - اسقط المشروع الأمريكي الموحد من حسابه ري أية أراضى سورية بحوض نهر بانياس مع ان هذا النهر ينبع ويمر في الاراضى السورية .

٢ - مساحة ٢٢٠٠٠ دونم في منطقة البطيحة شمال شرق بحيرة طبرية يحتاج من مياه النهر إلى نحو ٢٢ مليوناً من الامتار المكعبة سنوياً .

ملاحظة :

تتمتع بالرى فعلا من هذه المنطقة في الوقت الحاضر مساحة تقدر بـ ١٥٠٠٠ دونم تروى من نهر الأردن . ومع ذلك اغفل المشروع للوحدة ادراج أية مساحات في هذه المنطقة ضمن المساحات المقرر انتفاعها منه .

(ج) في اسرائيل :

١ - ان مساحة ٧٨٠٠ دونم بمنطقة الحولة يحتاج ريهها من مياه النهر الى نحو ٦٦ مليوناً من الامتار المكعبة سنوياً .

ملاحظة :

يشغل ضمن هذه المساحة نحو ٧٠٠٠ دونم تتمتع فعلا بالرى في الوقت الحاضر .

٢ - ان مساحة ٣٠٠٠٠ دونم بمنطقة (ايليت هاشاحار) يحتاج ريهها من مياه للنهر الى نحو ٣٠ مليوناً من الامتار المكعبة .

٣ - ان مساحة ٢٢٠٠٠ دونم بمنطقة وادي (يافيل) يمكن ريهها من الآبار به اولا تحتاج الى شيء من مياه النهر .

استغلال الانحدار الكبير في نهر الحصباني لتوليد القوى الكهربائية الصالحة لبنان حيث يتبع ويمر هذا النهر :

وتنفيذا للاغراض المنوه عنها في الفقرتين (١) و (٢) ترى اللجنة القيام بالاعمال الآتية :

١ - انشاء سد تخزيني على نهر الحصباني امام موقع التقاء هذا النهر بنهر الاردن بنحو عشرين كم .

٢ - انشاء قناة تأخذ من امام سد الحصباني لغرض رى الاراضى اللبنانية الصالحة للزراعة بحوض هذا النهر والتي سبق التنويه عنها والتي تبلغ نحو ٣٥ ألف دونم تحتاج لريها من مياه النهر الى نحو ٣٥ مليوناً من الامتار المكعبة سنوياً .

٣ - انشاء محطة لتوليد القوى الكهربائية الناتجة عن سقوط المياه من قناة الرى العالفة الذكر نهر الحصباني .

٤ - انشاء قناة تستمد مياهها من نهر بانياس خلف بلدة بانياس لغرض ري الاراضى السورية الصالحة للزراعة على يمين النهر ومقدارها نحو ١٢ ألف دونم تحتاج لريها من مياه النهر الى نحو ١٢ مليوناً من الامتار المكعبة سنوياً وقد شرعت سورية فعلاً فى انشاء هذه القناة .

٥ - انشاء قناة تستمد مياهها من نهر بانياس خلف بلدة بانياس لغرض ري الاراضى السورية الصالحة للزراعة على يسار نهر بانياس مقدارها نحو ٨٠٠٠ دونم تحتاج لريها من مياه النهر الى نحو ٨ ملايين من الامتار المكعبة سنوياً .

٦ - تجميع التصريفات الباقية فى نهر بانياس والدان والحصباني بعد استقطاع احتياجات لبنان من نهر الحصباني واحتياحات سورية من نهر بانياس كما نوهنا عن ذلك سابقاً ، فى قناة تسير شمالى منطقة الحولة مبتدئة من نهر بانياس ومتجهة نحو الغرب حتى تصب مياهها فى نهر الاردن بعد ان تؤخذ منها قنوات الري اللازمة لرى اراضى اسرائيل بمنطقة الحولة (وهى نحو ٧٨٠٠٠) دونم تحتاج لريها من مياه النهر الى ٦٦ مليوناً من الامتار المكعبة وبمنطقة ايليت هاشاحار (وهى نحو ٣٠٠٠٠ ر٠) دونم تحتاج لريها من مياه النهر الى ٣٠ مليوناً من الامتار المكعبة) أما منطقة وادى بافينال ومساحتها نحو ٢٢ ألف دونم فيمكن ريها من الآبار التى بها .

استغلال مياه نهر الاردن وروافده لاغراض الري جنوب بحيرة طبرية :

يتضح مما سبق ان كميات المياه التى ستؤخذ من التصريفات الواردة الى نهر الاردن وروافده شمال بحيرة طبرية كما يأتى :

البناتية بحوض نهر الحصباني	٣٥ مليون م ^٣ لرى الاراضى
السورية بمنطقة البطيحة	٢٠
السورية بحوض نهر بانياس	٢٢
الاسرائيلية بمنطقة الحولة	٦٦
منطقة ايليت هاشاحار	٣٠
المجموع	١٥٣ مليون م^٣

أما باقى تصريف نهر الأردن وروافده شمال بحيرة طبرية فينسلب الى هذه البحيرة حيث يجرى باستمرار لتأمين الاحتياجات اللازمة لرى المساحات الآتية :

في اسرائيل :

١ - مساحة ٢٦٠٠٠ دونم بمنطقة المثلث	
وتحتاج من مياه النهر الى : ٤٥ مليون م٣ سنوياً	
٢ - مساحة ٧٨٠٠٠ بمنطقة الغور	
الغربية وتحتاج من مياه النهر الى : ٢٩ مليون م٣ سنوياً	
المجموع	٨٤ مليون متر مكعب سنوياً

في الأردن :

١ - استكمال اراضي الغور الشرقية وتقدير كميات المياه اللازمة - خلف بحيرة طبرية - لهذا الغرض كما يلي :

كمية المياه اللازم تديرها من النهر لرى اراضي الغور : ٣٩٥ مليون م٣ سنوياً

كمية المياه التي يمكن سحبها من نهر اليرموك لرى اراضي الغور الشرقية : ٣٣٠ مليون م٣ سنوياً

فيكون الباقي وهو مايلزم سحبه من خزان بحيرة طبرية لاستكمال رى اراضي الغور الشرقية : ٦٥ مليون متر م٣ سنوياً

٢ - رى اراضي الغور الغربية وتقدير كميات المياه اللازمة خلف بحيرة طبرية لهذا الغرض يـ

المجموع	٢٧٠ مليون م٣ سنوياً
---------	---------------------

وعلى هذه الاساس تكون كميات المياه اللازم سحبها خلف خزان بحيرة طبرية :

لاسرائيل للادمن	٨٤	٣٧٠	٣ مليون
المجموع	٤٥٤		٣ مليون

استغلال مياه الوديان والآبار :

لقد شملت موارد المياه التي اعتمد المشروع العربي في استغلالها :

(١) التصريف المستمر في الوديان

وهو مستعمل فعلا للرى في الوقت الحاضر

ويقدر بـ : ٢٦٨ مليون م^٣ سنويا

(ب) تصريف الآبار ويقدر بـ ٤٠ مليون م^٣ سنويا

للتحكم في مياه فيضانات

الوديان ويقدر بـ ٧٤ مليون م^٣ سنويا

المجموع ٣٨٢ مليون م^٣ سنويا

وقد اخلت تقديرات هذه التصريفات مطابقة لما جاء في المشروع
الامريكي الموحد

**مقارنة بين المشروع العربي ومشروع جونستون
حول كميات المياه المقترحة تخصيصها لكل من
البلاد العربية وإسرائيل**

المشروع العربي			مشروع جونستون		
كميات المياه التي يحصل عليها			كميات المياه التي يحصل عليها		
من الأنهار	من الوديان	المجموع	من الأنهار	من الوديان	المجموع
٣ مليون م ^٣ سنوياً	٣ مليون م ^٣ سنوياً	٣ مليون م ^٣ سنوياً	٣ مليون م ^٣ سنوياً	٣ مليون م ^٣ سنوياً	٣ مليون م ^٣ سنوياً
١٣٢	—	١٣٢	٤٥	—	٤٥
٧٠٠	٢٧٧	٩٧٧	٢٧٧	٧٧٤	١٠٥١
٣٥	—	٣٥	—	—	—
١٨٠	١٠٥	٢٨٥	٢٨٩	٢٩٤	٥٨٣
١٠٤٧	٣٨٢	١٤٢٩	٨٣١	٣٨٢	١٢١٣

- ١ - في المناطق التي شمال بحيرة طبرية أخذت المقننات مطابقة لتقديرات المشروع الأمريكي الموحد . أما في المناطق التي جنوب بحيرة طبرية فقد أخذت المقننات مطابقة لتقديرات مشروع (مردوخ مالكونالد) .
- ٢ - يدخل ضمن هذه المساحة مقدار (١٥٠٠٠) دونم تروى في الوقت الحاضر .
- ٣ - يدخل ضمن هذه المساحة مقدار (٧٠٠٠) دونم تروى في الوقت الحاضر .
- ٤ - يدخل ضمن هذه المساحة مقدار (١٥٠٠٠) دونم تروى في الوقت الحاضر .
- ٥ - المناطق المقترحة ربيها في إسرائيل أخذت مساحة كل منها مطابقة لتقديرات المشروع الأمريكي الموحد .
- ٦ - المساحات المقترحة ربيها في الأردن أخذت مطابقة لتقديرات المشروع الأمريكي الأول الموحد .
- ٧ - متوسط مجموع التصريف الطبيعي لنهر الأردن وروافده خلف

مصب نهر اليرموك على حسب ما جاء بالمشروع الأمريكي الموحد ١٠١٣ مليون م^٣ سنويا يضاف الى هذا التصريفات الآتية التي يشملها المشروع الأمريكي الموحد :

(أ) التصريف المأخوذ من النهر فصلا في الوقت الحاضر لرى ١٥٠٠٠ دوتم بمنطقة البطحية لسورية :

١٥ مليون م^٣ سنويا

(ب) التصريف المأخوذ من النهر فصلا في الوقت الحاضر لرى ٧٠٠٠ دوتم بمنطقة الحولة العليا لاسرائيل :

٦ ملايين م^٣ سنويا

(جـ) التصريف المأخوذ من النهر فصلا في الوقت الحاضر لرى ١٥٠٠٠ دوتم بمنطقة المثلث اليرموك باسرائيل :

٢٦ مليون م^٣ سنويا

فتكون جملة متوسط التصريف الطبيعي لنهر الأردن وزوافده خلف مصب نهر اليرموك

١٠٦٠ مليون م^٣ سنويا

وسيزداد هذا التصريف بعد تجفيف منطقة الحولة (بسبب توافر ما يفقد بالبخر في منطقة البحيرة ومستنقعاتها) على حسب تقدير المشروع الأمريكي الموحد بمقدار :

٦٢ مليون م^٣ سنويا

وعلى ذلك ستصبح جملة التصريف الطبيعي لنهر الأردن خلف مصب نهر اليرموك :

١١٢٢ مليون م^٣ سنويا

ويقتضى المشروع العربي سيتمنى استغلال جميع هذا التصريف ما عدا :

(أ) المياه التي ستساب من النهر الى البحر الميت نتيجة تحديد سعة خزان اليرموك عند القبارن أو وادي خالد وقلة متوسط المسحوبة من هذا الخزان عن متوسط تصريف النهر الطبيعي عند هذا الموقع ، وتقدر كمية هذه المياه المناسبة الى البحر نتيجة لذلك بمقدار :

٤٠ مليون م^٣ سنويا

(بـ) المياه التي ستساب من النهر الى

البحر أليت نتيجة تعديد مسحة خزان طبرية
وقلة متوسط المسحوب منه عن متوسط
التصريف الطبيعي وتقدر كمية هذه المياه
المنسابة الى البحر نتيجة لذلك بمقدار :

١٨ مليون م^٣ سنويا

(ج) المياه التي ستضيق بالبحر في حوض
خزان نهر اليرموك عند المقارن أو وادي خالد
ومقدارها :

١٥ مليون م^٣ سنويا

(د) المياه التي ستضيق بالبحر في حوض
خزان نهر الحصباني ومقدارها :
مليونان من الأمتار
الكمية في السنة

٧٥ مليون م^٣ سنويا

المجموع
مجموع التصريف الطبيعي لنهر الاردن
ورواقله :

١١٢٣ مليون م^٣ سنويا

٧٥ مليون م^٣ سنويا

مجموع الفاقد

وبذلك يصبح صافي ما يمكن استغلاله من
ايراد النهر الطبيعي

١٠٤٧ مليون م^٣ سنويا

وهو ما ورد في بيان توزيعه على المناطق المقترح ربحها على حسب
المشروع العربي .

مشروع كوتون

.....

- رفضت اسرائيل كما رفض العرب مشروع جونستون وقدمت مشروعاً جديداً لاستثمار موارد مياه وادي الأردن وكان ذلك في مايو عام ١٩٥٤ . ويستند المشروع الاسرائيلي الذي سمي بمشروع كوتون على :
- ادخال الفائض من مياه الليطاني ضمن موارد حوض الاردن .
 - اعطاء الاولوية في المياه الى تلك المناطق من الاردن وسورية ولبنان التي هي ضمن مدى الليطاني والأردن .
 - وبلغ مجموع كمية المياه (٢٣٤٥) مليون متر مكعب تأخذ منها اسرائيل على حساب مشروعها (١٢٩٠) مليون متر مكعب .
- وقدم العرب مشروعاً يختلف عن المشروع الاسرائيلي والامريكي وهو للمشروع العربي ، الا أن اسرائيل رفضت المشروع العربي واعتبرته مبنياً على أسس سياسية وغير عقلانية .
- وفي يوم ١٩٥٥/١/٢١ قدمت اسرائيل مقترحاتها الاخيرة وهي :
- تبقى اسرائيل مشرفة على مجرى نهر الأردن على أن يكون لسورية ولبنان حق الاولوية في حصةها .
 - تواصل الأردن الاشراف على مجرى نهر اليرموك على أن تبقى سورية مستفيدة من الجزء العلوي .
 - يبنى على القسم العلوي من اليرموك خزان غاية جمع مياه الشتاء ويصبح ما يزيد عليه في بحيرة طبرية .
 - تظل بحيرة طبرية بمثابة خزان تشرف عليه اسرائيل على حين يشرف العرب على خزان اليرموك .
 - يشرف مراقب محايد يقبله الطرفان على نقاط تحويل مياه اليرموك والأردن . وبذلك يستغنى عن اشراف هيئة دولية .

وبلاحظ ما تقدم أن المشروع الاسرائيلي يحتم بنهر الليطاني فورا
لبنان ويقول المشروع : ان الاستفادة من نهر الليطاني من شأنها أن تحل
جميع النواحي الفنية المتعلقة بمشروع الاردن الذي أعده جونستون ويزعم
المشروع الاسرائيلي ان بإمكانه تقديم ضعف كمية المياه التي يمكن الحصول
عليها للري بمشروع جونستون ، وان يغطي ثلاثة أضعاف القوة الكهربائية
التي يعطيها مشروع جونستون .

مشروعات الاردن

=====

الخريطة رقم ٨

١ - مشروع اليرموك :

اقترح هذا المشروع على الحكومة الاردنية سنة ١٩٥٢ من قبل المهندس - الامريكى (بنجر) Buoger الذى كان يعمل فى برنامج النقطة الرابعة الامريكية فى الدائرة التنمائية لتنمية موارد المياه . وقدم الى مجلس الاعمار الاردنى فى ١١ من يولية ١٩٥٢ . ويقتصر المشروع على تنمية مياه نهر اليرموك وحده . وقد اوضح القصد من اقتصر هذا المشروع على نهر اليرموك بالاسباب التالية :

يتوخى المشروع :

اولا - تنمية وادى الاردن الى اقصى حد ممكن دون الدخول فى مفاوضات دولية ، لان مثل هذه المفاوضات ربما لا تكون مجدية فى الوقت الحاضر .

وثانيا - اعد المشروع بحيث يمكن فيما بعد ادماجه بأى مشروع لاحق يعتمد على استعمال بحيرة طبرية للخرن .

وجاء فى ايضاح المشروع ايضا ان المشروعات السابقة كانت متنافرة بافتراض يقول بعدم وجود مواقع ملائمة لتخزين المياه على نهر اليرموك نفسه . وان لايد من خزن مياه اليرموك فى بحيرة طبرية اذا ما اريد استثمارها . غير ان الابحاث التى قام بها المهندس (بنجر) استقرت على اكتشاف مواقع ملائمة لانشاء سد على نهر اليرموك فى جوان محطة مقارن . ويمكن تخزين مياه اليرموك كلها فى هذا الموقع ومن ثم يصبح النهر مستقلا عن اى ارتباط ببخيرة طبرية ، وهذا الاكتشاف غير التفكير السابق حول الموضوع بأكمله . واسفر عن المقترحات الحالية لاستثمار مياه اليرموك على نطاق واسع ولتنمية الزراعية فى وادى الاردن .

وافترض المشروع ان تصريف اليرموك السنوى يبلغ ٤٨٠ مليون متر مكعب من الماء خصص منها مقدار ٦٥ مليون متر مكعب لسورية والباقي وقدره ٤١٥ مليون متر مكعب خصص للاردن. واقترح المشروع ايضا استثمار ١١٢ مليون متر مكعب من مياه نهر الاردن بالضيخ ، ليكون مجموع كمية المياه التى خصصها للاردن ٢٥٧ مليون متر مكعب تكفى رى ٤٣٥,٠٠٠ دونم .

وتتألف المشروع من الأمور التالية :

- ١ - إنشاء سد عند محطة مقارن وذلك كما يلى :
 - ارتفاع السد من سطح البحر ١٧٨ مترا .
 - ارتفاع السد فوق الأرض ١٤٠ مترا .
 - ارتفاع سطح المياه فى الخزان عن سطح البحر ١٧٥ مترا .
 - طول السد ٥٠٠ متر .
 - سمك السد فى قاعدته ٤٦٠ مترا .
 - سمك السد عند سطحه ١٢ مترا .
 - يبنى السد من التراب والصخور .
 - استيعاب الخزان ٥٠٠ مليون متر مكعب من الماء .
 - مساحة الخزان السطحية ١٢ كم .
- ٢ - اقامة محطة كهرباء تحت السد مباشرة تستطيع ان تولد طاقة كهربائية لا تقل عن ٨ آلاف كيلووات ساعة وتصل الى الحد الاقصى عندما يكون الرى فى اعلى درجته أى الى ١٥ ألف كيلووات ساعة .
- ٣ - اقامة قناة ونفق من محط الكهرباء فى جوار قرية المدسية يتوقع أن يتولد منها طاقة كهربائية لا تقل من ٣٥ ألف كيلووات .
- ٤ - إنشاء نظام محول بعد محطة الكهرباء لتحويل المياه الى قناة النور الشرقية .

٥ - إنشاء قنوات رئيسية تتفرع من الناقم الذي عند المدينة الى الجنوب حتى نقطة بعد ثلاثين كم تقريبا . وهنا تتفرع القناة الى فرعين اولهما استمرار لقناة الفور الشرقية التي تجرى المياه فيها بقوة الجاذبية حتى البحر الميت تقريبا ، والاخرى (سيفون) ينقل قسما من المياه الى الضفة الغربية للاردن بمحطة لضخ جنى عند نقطة التفرع .

٦ - إنشاء محطة الضخ المشار اليها في الفقرة (٥) .

٧ - إنشاء قناة موازية على الضفة الغربية لتصريف المياه على الضفة حتى البحر الميت .

وتنص المشروع على اقامة سدود ومحطات كهربية على وديان الاردن التي في جنوب اليرموك وعلى إنشاء سد صغير على نهر الاردن لضخ قسم من مياهه الى وادي الاردن -

وقد ردت نفقات المشروع عدا منشآت السكن والقرى والمنافع العامة كما يلي :

التنفقات		
السد ارتفاع ١٣٠ مترا	٥٢٠٠٠	من الدينارات الاردنية
قناة اليرموك	١٤٦٦٠	من الدينارات الاردنية
قنوات الري	٦٦٨٠٠	من الدينارات الاردنية
نفقات اخرى	٢٩٣٠	من الدينارات الاردنية
مجموع نفقات الري	١٣٦٢٩٠	من الدينارات الاردنية
نفقات التصميم	٥٣٦٠	من الدينارات الاردنية
نفقات الكهرباء ونقلها	٢٢٠٣٠	من الدينارات الاردنية
المجموع العام	١٧٣٧٨٠	من الدينارات الاردنية

او ما يعادل ٤٨٦٥٨٠٠٠ من الدولارات الامريكية . . .

وقد لاقى المشروع قبولا وترحيبا من حكومة الاردن ، ولما كانت حقوق المياه في اليرموك موزعة بين الاردن وسورية فقد اجرت الحكومة

الأردنية مفاوضات مع سورية للاتفاق على نسب توزيع هذه الحقوق على استثمار المياه مع الري والكهرباء ، وعلى إقامة سد في القارن (بالأراضي السورية) وكللت المفاوضات بالنجاح وعقدت اتفاقية بين الطرفين بتاريخ ٢ من يونيو سنة ١٩٥٢

وقد جاء في هذه الاتفاقية ما يلي :

تعترف الحكومتان أنه لأسباب طبيعية وفنية يجدر الحصول على المياه الإضافية التي يحتاج إليها الأردن وعلى القوى الكهربائية التي تحتاج إليها الدولتان بصورة اقتصادية وعملية من طريق إنشاء مشروع (اليرموك) مادة ٢

وجاء في المادة (٨) ما يلي :

(١) تحتفظ سورية بحقها في مياه جميع الينابيع التي تنفجر في أراضيها في حوض اليرموك وروافده باستثناء المياه التي تنفجر قبل السد تحت المنسوب (٢٥٠) مترا وتحتفظ بحق الانتفاع من المياه التي ترد من مجرى النهر وروافده فيما بعد السد لارواء الأراضي السورية التي في حوض اليرموك الأسفل والممتدة شرق بحيرة طبرية أو غيرها من المشروعات السورية .

(ب) ويحق للأردن أن يتصرف في المياه المنبثقة من الخزان ومركز التوليد المشترك في القارن لتوليد الطاقة الكهربائية في مركز العديسة ولارواء الأراضي الأردنية وغيرها من المشروعات الأردنية كما يحق له أن يستعمل للغايات نفسها ضمن الأراضي الأردنية التي تفيض عن الحاجات السورية .

(ج) توزع الطاقة الكهربائية التي يمكن توليدها في مركز القارن بين سورية والأردن بنسبة ٧٥٪ لسورية و ٢٥٪ للأردن على ألا تقل حصة سورية من هذه الطاقة عن ثلاثة آلاف كيلووات خلال المدة التي ما بين منتصف أبريل ومنتصف نوفمبر من كل سنة وإذا نقصت حصة سورية التي تنالها بموجب هذه الفقرة عن خمسة آلاف كيلووات وكانت في حاجة لقوة إضافية لمشروعاتها فيحق أن تأخذ - بموجب أسمار الكلفة من مركز توليد العديسة أو القسارن على حسب حاجاتها - الطاقة الإضافية اللازمة لبلوغ الطاقة التي تنالها حتى خمسة آلاف كيلووات .

وجاء في المادة (٩) ما يلي :

(١) نفقت الدراسة : يقدم الاردن الاموال اللازمة للقيام بالابحاث والدراسات التمهيدية والنهائية اللازمة لمنشآت المقارن .

(ب) نفقات الانشاء : تشترك سورية والاردن في نفقات منشآت المقارن وتوزع هذه النفقات بينهما بنسبة ٩٥٪ للاردن و ٥٪ سورية .

(ج) تشترك سورية والاردن في نفقات ادارة وصيانة منشآت المقارن وجاء أخيراً في المادة (١٠) ما يلي :

تشكل لجنة سورية اردنية من رعايا الدولتين لتنفيذ احكام هذه الاتفاقية وتنظيم الحقوق والالتزامات التي اكتسبتها وقبلتها الحكومتان وممارسة هذه الحقوق والالتزامات والنظر في جميع القضايا التي تنشأ عن تطبيقها . وأعلنت وكالة اغالة وتشغل اللاجئين الفلسطينيين انها خصصت للمشروع مبلغ ٤٠ مليون دولار ، وقررت منظمة الأمم المتحدة تخصيصها لتحسين احوال اللاجئين الفلسطينيين .

كذلك كلفت الحكومة الاردنية شركتين أمريكيتين هما (بيكر وهرزا Herza engineering company michel bakerinc وضع تصميم المشروع ودراسته دراسة تفصيلية وقدرت المدة اللازمة لانمام الدراسات بسنة واحدة . وكان المعتقد أن المشروع سيوضع موضع التنفيذ متى لمرغ اعداد تصميمه .

غير أنه يوضع هذا المشروع موضع التنفيذ بسبب تدخل الصهيونية اذ بعد عام من تقديمه نشر مشروع جونسون وحدثت الاحداث والنظورات التي مر ذكرها .

٢ - مشروع بيكر وهرزا :

اعدت هنا المشروع الشركتان الأمريكيتان (مايكل بيكر) و (وهرزا) الهندسيتان بطلب من الحكومة الاردنية وبرنامج النقطة الرابعة الأمريكية وقدم التقرير الى الحكومة الاردنية في ١٥ من يولية سنة ١٩٥٥ وفيه تصميمات مفصلة لاستثمار مياه اليرموك والاردن لرى القسم الاردني من وادي الاردن ، ويقترح المشروع تصميمات لرى (٥.٤٠٠.٠٠٠) دونم من الأرض في الاردن وتوليد ١١٦.٨٧٤.٠٠٠ كيلووات ساعة من الكهرباء وتبلغ تكاليف المشروع كله ١٩٦.٦٩٢.٠٠٠ دولار منها ١١٦.٨٧٤.٠٠٠ للرى و ٥٢.٨١٩.٠٠٠ للكهرباء ويحتاج بناء الاجزة والمنشآت الى ١٢ سنة .

ويقترح المشروع تخزين القسم الأوفى من مياه اليرموك في المقارن ، وذلك ببناء سد ارتفاعه التمهيدى ٦٨ مترا من سطح الأرض (٩١ مترا عن سطح البحر) بحيث يستوعب بعد اكتماله ٤٦٠ مليون متر مكعب والسد المرتفع عنى هذا الشكل ضرورى لتوليد الكهرباء الى اقصى حد ممكن (ان المشروع الموحد ذكر خطأ مقصودا ان سدا ارتفاعه ٩٥ مترا يشكل اقصى تولد للكهرباء واقتراح الا يتجاوز الارتفاع بالمراحل الاولى ٥٨ مترا .

وبعد النقطة اتفق المشروع مع مشروع بنجر والمروع العربى ، غير انه لما كان موقع المقارن لا يؤمن تخزين مياه النهر كلها فقد اقترح المشروع تخزين الفائض في بحيرة طبرية بدلا من تخزينه في خزان ثان (في وادى خالد) كما في المشروع العربى الملل .

اما المياه التى يخصصها المشروع للاردن فهى ٧٦٠ مليون م^٣ من مياه الاردن عنها ٦٠٥ ملايين تؤخذ من اليرموك والوديان والباقي ومقداره ١٥٥ مليون متر مكعب يؤخذ من المياه المخزونة في بحيرة طبرية .

ولا تختلف مظاهر الرى الاخرى عن مشروع (بنجر) سوى تحويل الفائض من مياه النهر الى بحيرة طبرية لتخزينه فيها ، ولكنه يختلف عن مشروعى (بنجر) والمشروع الموحد بأن اقترح إنشاء ست محطات لتوليد الكهرباء بدلا من اثنتين مجموع انتاجهما ٦٧١ مليون كيلووات ساعة . وصمم المشروع بحيث يمكن تنفيذ نواحي الرى ليه دون نواحي الكهرباء .

وقدر ان المشروع يكفى استيعاب وعول ١٦٠.٠٠٠ نسمة بشكل رئيسى في المزارع بما في ذلك الميكانيكيين فانما افترضنا ان نسبة الاعمال الرئيسية الى الفرعية ٢: ١٠ فان ٦٤.٠٠٠ شخص آخرين يمكن استيعابهم في الاعمال الفرعية .

وهكذا فالمشروع كله يستوعب (٢٢٤.٠٠٠ شخص) في وادى الاردن بزيادة ١٤٣.٠٠٠ شخص عن الذين كانوا ايضا يرتزقون من الزراعة بوادى الاردن سنة ١٩٥٣ ويقدر المشروع ان قسما وافرا من الزيادة سينجم عن زيادة انتاج وحدة الأرض بنسبة تترواح بين ١٤٠٪ و ٣٠٠٪ تقريبا .

٢ - مشروع قناة الغور الشرقية :

ان التكاليف التي تتطلبها انجاز مشروع (بيكر وهرزا) كبيرة الى درجة ان الاردن والدول العربية تعجز عن الاضطلاع بها وحدها بدون عون اقتصادي ولهذا اتجه تفكير المسؤولين الاردنيين الى مشروع بسيط قليل التكاليف تستطيع تنفيذه وهو شق قناة الغور الشرقية وتحويل مجرى اليرموك اليها بحيث لا يبقى اليرموك محاذيا لاسرائيل في اية نقطة ويفاد من المجرى الطبيعي لمياهه دون تخزين في وادي الاردن .

وقدر مجلس الاعمار الاردني ان مجموع تكاليف بناء هذه القناة التي يبلغ طولها ٦٧ كم بحوالي ٤٥٧.٠٠٠ دينار اردني غير آتة . بينما من هذه القناة ما طوله ٢٢ كم خلال المامين الاولين من مجموع السنوات الخمس التي يحتاج اليها المشروع لاتتمه .

وقد اعلنت الحكومة الاردنية ان تكاليف المائة الاولى من المشروع ستبلغ ٤٠٠.٠٠٠ دينار اردني وستؤخذ من المساعدات الامريكية الى الاردن كما ستبلغ نفقات المشروع في سنته الثانية ٧٩٥.٠٠٠ دينار اردني .

وستبدأ القناة المثلر اليها من مصرف جزئي على نهر اليرموك شمالي المدسية وستصل القناة في مرحلة بنائها الاولى المقرر لها مدة سنتين الى مسافة ٢٢ كم حتى وادي زقلاب .

واما المرحلة الثانية من المشروع فلها ستوصل القناة لمساحة ٣٨ كم اخرى حتى وادي الزرقاء وسيستغرق العمل في بنائها مدة عشرين آخرين بتكاليف تبلغ (٢٥٩٦.٠٠٠) دينار اردني .

اما المرحلة الثالثة وهي السنة الاخيرة من مشروع السنوات الخمس فلها ستوصل حتى بقعة بالقرب من نهر الاردن .

وتبلغ نفقات هذه المرحلة الاخيرة من المشروع (٦٨٠.٠٠٠ دينار اردني) وستندفع المياه في هذه القناة بفعل قوة الاندفاع لنهر اليرموك بحمل ١٥٥ مليون متر مكعب في السنة بحيث تنتهي الى قنوات ري فرعية . ولقد اعلن مجلس الاعمار الاردني ان استعمال هذه الكمية من مياه اليرموك لن يتاثر منها احد كما انها لا تضيق حقوق الآخرين في استعمال مياه اليرموك .

وستجري قنوات الري الجانبية المتفرعة من القناة الرئيسية غربا

تجاه نهر الاردن، كذلك ستستخدم في هذا المشروع بعض الروافد المتولدة من الوديان المجاورة ، وذلك في البقعة التي تتخذ القناة الرئيسية في طريقها الى الجنوب على محاذاة نهر الاردن - واما معظم الاراضي التي ستروىها مياه المشروع فهي تابعة للملكيات خاصة ، كما أنه سيشرح أصحاب هذه الملكيات لتنمية وتطوير تلك الاراضي المحيطة بغية زيادة انتاج الاردن .

وتضطلع وزارة الاشغال العامة بوصفها الوكالة الصالحة لمجلس الاعمار الاردني بمهمة وضع مواصفات هذا المشروع وتفاصيل بنائه وانشائه - وتقوم شركة (بيكر وهرزا) وهي مؤسسة هندسية استشارية أمريكية بمهمة الاشراف الفني على هذا المشروع وتقديم المشورة الفنية الى مجلس الاعمار الاردني وذلك بموجب الاتفاقية التي عقدت بين مجلس الاعمار والشركة المذكورة في شهر نوفمبر سنة ١٩٥٧ . هذا وقد ذكرت الصحف الاسرائيلية في ابريل سنة ١٩٥٨ ان الولايات المتحدة قروت تقديم مبلغ ٢٨ من مليون الدولار كمساعدة لتنفيذ المشروع الاردني .

ومما يجدر الاشارة اليه ان مشروع السنوات الخمس هذا جزء من مشروع عام شامل يتناول وادي الاردن بأسره وهو المشروع الفني بوشم باعداد تصاميمه سنة ١٩٣٨ .

ولقد جرت محاولات عدة منذ ذلك الحين لوضع مسودة الاتفاقيات المتعلقة باستعمال مياه حوض نهر الاردن بأسره بيد أن تلك المحاولات لم يكتب لها النجاح .

ولذلك فقد عمد الاردن الى وضع تصميم لمشروع أصغر من المشروع الأصلي بحيث يكفل رى أكثر من (١٢٠٠٠٠) دونم من الاراضي في الوقت الذي لا يؤثر على امكانيات الري والطاقة المحتملة لنهر اليرموك .

مشاريع

المياه في إسرائيل

خريطة رقم (٩)

التي هالون وينر مدير مشروعات المياه في اسرائيل كلمة عن «موارد المياه في اسرائيل وتوزيعها» وذلك في مؤتمر تطبيق العلوم والفنون لترقية المناطق المتخلفة التابع للأمم المتحدة والذي انعقد في جنيف في الفترة ما بين ١٩٦٣/٢/٤ الى ١٩٦٣/٢/٢٠ وحضره مندوبو ١٠٣ دول قال فيها :

« لما كانت أرض اسرائيل عبارة عن شريط من الأرض يقع بين البحر والصحراء فجوها ليس على نسق واحد ، وينزل المطر في فصل الشتاء فقط (بين نوفمبر وعارس) ثم ان محاصيل الاراضي التي لا تروى بانتظام محدودة ، وبسبب برودة الجو في فصل الاثمار كانت النتيجة ان معظم المناطق قامت فيها الزراعات الحفافة (دون الارواء) فتأتي بمحاصيل الحبوب من الموجة الواطية . وزيادة على ذلك فان اختلاف كمية المطر من عام الى عام ينتج عنها عدم الثبات على كمية واحدة من المحصول وبخاصة في الحبوب حيث تفشل الزراعة باكملها في كثير من الأحيان .

اما بالرى فالمحصول طيب جدا . وتنتج مجموعة متنوعة عظيمة من الزراعات (وبخاصة الموالح) فهي تنمو اذا توافرت موارد المياه ، ومن هنا كانت الحاجة شديدة الى المياه ، التي وصلت في عام ١٩٦١ الى ٨٧٠ مليون متر مكعب »

كذلك النمو الاقتصادي السريع كان سببا في الحاجة المتزايدة الى المياه وفي سنة ١٩٥٤ - ١٩٥٥ بنت المصانع والمناطق الحضرية (المدن) بكمية تقرب من ١٦٠ مليون متر مكعب وفي ١٩٦١ بلغت هذه الكمية اكثر من ٢٧٥ مليون م^٣ واغلب هذه الكمية كان بسبب زيادة تصنيع البلاد . وفي العشر سنوات التالية سيزداد التصنيع بمقدار ١٠ في المائة كما هو المنتظر وعلى ذلك ستزداد حاجة المصانع في الثماني سنوات التالية الى زيادة مقدارها من ٨٠ الى ١٠٠ م^٣ م^٣ م^٣ م^٣

وقد وصلت اسرائيل اليوم الى مرحلة اشتتت فيها حاجة زراعتها وصناعتها - الى المياه ولذلك فخطه اشملئ سنوات الآتية لتطوير موارد المياه فى اسرائيل من عام ١٩٧٠/٦٢ ستكون فى حل هذه المشكلة باستخدام الوسائل العصرية برفع موارد المياه الجوفية ثم توزيع المياه على الوجوه المختلفة .

موارد المياه الوجودية :

ولسوء الحظ هناك مسافات بعيدة جدا بين امكنة موارد المياه وبين المناطق التى هى فى أشد الحاجة الى هذه المياه - وكذلك بين المناطق الشاسعة الأطراف من الاراضى المروية وبين المناطق الصناعية الاساسية . وتقع ثلثا الاراضى الصالحة للزراعة فى اسرائيل جنوب تل ابيب التى تقع تقريبا فى منتصف طول اسرائيل (البالغ ٤٠٠ كم من الحدود الى الحدود) وفى هذه المنطقة الجنوبية لا نجد الا ١٥ الى ٢٠ فقط من المياه الجوفية فى حين نجد ان المياه تزيد عن الحاجة فى القطاع الشمالى فهى شحيحة فى القطاع الجنوبى حيث معظم الاراضى الزراعية التى لم تتطور بعد وكذلك المناطق الصناعية التى تعتمد عليها البلاد . ومع ذلك فقد امكن التغلب على هذه الصعوبة بنقل المياه الى مسافات طويلة جدا كذلك موارد المياه غير للتطورة فهى ايضا يجب ان تنقل بوسائل ممانلة وكان اكبر المشروعات هو مشروع الاردن باستخدام الانابيب قطر ١٠٨ بوصة عبر الصحراء .

وكذلك الحالة الطبوغرافية للبلاد غير ملائمة فاكتر من ٧٠ فى المائة من موارد مياه الدولة توجد فى منسوب اعلى من سطح البحر بفيل بل وهناك اماكن منخفضة وبمستوى ٢٠٠ متر تحت سطح البحر فى حين ان مستوى الاراضى الزراعية يختلف بين ٧٠ و ٢٠٠ متر فوق سطح البحر فللتغلب على هذا الموقف الطبوغرافى التمس لابد من رفع المياه بالطملمبات باستهلاك نحو ٨٠٠ واط / ساعة لكل متر مكعب من المياه .

وتبلغ الكمية فى العام ١٥٠٠ م م من المياه العذبة فى عام ١٩٧٠ ، وهذا الرقم يسمح بالتجاوز على اعتبار ان الموارد فى ذلك العام من المياه العذبة متبقى هكذا باستراؤ .

ويحصل عليه بالتسبب التالية (تقريبية) -

الانهار	7٣٣
مياه جوفية	7٥٤
المجارى	8
من حجز مياه الامطار	٥

- وهذه النسب اجريت بمقتضى وسائل مبدئية جدا ومع ذلك فقد يكون هناك انحراف عن الدقة المتناهية .

وسائل التقدير :

بما ان اسرائيل هي دائما عديمة الاكتفاء من ناحية المواد فهي لا تلو جهدا في تكليف فنييها لاكتشاف موارد المياه التي لم تستخدم من قبل واستصلاح الاخرى التي في حاجة الى تحسين والطريقة الحديثة في تقدير قوة هذه الموارد تتطلب أولا ضرورة اصلاحها اصلاحا كاملا حتى يصبح التقدير صحيحا .

كان أولا تقدير مياه النهر يجرى بالطرق المتبعة ، وبما ان الانهار قليلة العدد وصغيرة في كمية مياهها فالطرق المتبعة اذن تطورت حتى يمكن قياس كثافتها بدقة .

وهناك مسألة أخرى اصعب واهم وهي تقدير كميات المياه الجوفية وهي ليست فقط اهم موارد المياه في اسرائيل ولكنها ايضا أعقد مشاكلها .

تقدير موارد المياه الجوفية :

توجد المياه الجوفية في اسرائيل أصلا في هيتثنى :

- المنخفضات الرملية والأحجار الرملية الواقعة على طول شاطئ البحر الأبيض مباشرة والناشئة فيه التي تتجمع فيها المياه .
- ثم الأحجار الجيرية العميقة التي تتجمع فيها المياه النازحة عن سطح الأرض في جبال الجليل والكرمل وتلال يهودا .

والأخيرة تمتد على الأقل ثلاثة من الأنهار المجارية طول العام والتي
تصب في البحر الأبيض المتوسط

الينابيع الضحلة :

الينابيع الساحلية الضحلة ، انتفع بها اليوم كلها تقريبا بحجر عدد
كبير من الحفر إلا أن التخلل في أخذ المياه من هذه الحفر قد يكون من نتيجة
اختلاط مياه البحر بها وفي هذا خطر عليها وتتم الدراسة الهيدروولوجية
لهذه الحفر الساحلية - على أساس وجود شبكة من الآبار وهذه الشبكة
تؤخذ في مساحة ٢ كم في ٢ كم وتتضمن نحو ٢٠٠ أو أكثر من آبار
الضبط وتعمل الى مستوى كامل من مستوى منسوب المياه الجوفية وقد
زودت ٤٠ - ٥٠ بئرا منها بأجهزة آلية لمعرفة سطح المياه ، ثم هناك
٤٠ أخرى من الحفر العميقة تخترق طبقات الأرض المنخفضة التي لا تتطرق
إليها المياه ، وأنشئت هذه المجموعة الأخيرة لمعرفة نوع الطبقات الواطئة
وهي تمكن من عمل ضبط دقيق لحركة المياه المختلطة (المالحة والعذبة)
كذلك تقوم الشبكة بأغراض أخرى هي

- (أ) تسجيل مستويات المياه الجوفية ودراسة تقلباتها .
- (ب) الحصول على معلومات جيولوجية وبصفة خاصة عن طبقات
الأرض العميقة .
- (ج) الحصول على معلومات مفصلة عن مياه مناطق تجمع المياه
وقدرتها على تجميع وتخزين المياه وذلك في كل منطقة على حدة .
- (د) امکان دراسة المياه الجوفية (من حيث الاصماغ ميمها
واشباعها الخ) وأخذ عينات عنها .
- (هـ) تجميع محل اختلاط المياه الحلوة بالمالحة على طول الساحل
ومعرفة مقدار انتشارها في منطقة التوزيع .
- (و) إيضاح السطح الجيولوجي لمحل تجميع المياه والزئائق
الموجودة بين الطبقات المختلفة .
- (ز) تقدير كمية المياه الموجودة في هذه الينابيع بأكملها .

وهذه الشبكة لأبار الضبط قد قدمت كميات كبيرة من المعلومات
الجيولوجية والهيدروولوجية وقد وضعت خريطة جيولوجية - هيدروولوجية
للمنطقة الساحلية وكذلك معدلات المياه في كل منطقة صغيرة على حدة .

ووضعت تعديلات على معدل المياه في كل منطقة صغيرة على أساس المعلومات التي حصل عليها .

وقد حصلت على تفاصيل أكثر عن هذه المستويات بعد عمل اختبارات بالطلبيات هذه الاختبارات بطرق تقليدية ومع ذلك فبالنسبة لكثرة آبار الطلبات بين هذه المناطق الساحلية ، كان اختبار البئر بالطلمية وهو بين هذه الآبار الكثيرة غير دقيق وعلى ذلك كانت نتائج هذه الاختبارات محدودة الفائدة .

وكل هذه الوسائل باسم بعضها البصر وثاني بنتيجة مفصلة عن هذه البيانات الجوفية . درست بعد ذلك جميع هذه الأساليب بالطرق الحسابية ثم عملت معادلات لإخراج معدل ثابت لكل منطقة لما يمكن الانخفاض به من المياه فيها .

وهذه الخطوة (معدل الانخفاض بالمياه في المنطقة) تعمل مع اعتبار لموقف اختلاط المياه المالحة بالعذبة والمحافظة على المركز المين لاختلاط المياه العذبة بالمالحة تجنب المحافظة على طاقة المياه الجوفية عند كل مسافة معينة من الشاطئ في مستوى معين لا تتعداه .

وحتى يتم الوصول الى مستويات المياه الجوفية بصفة نهائية ما يمكن زيادة سحب المياه منها والاستفادة بما يسمى (احتياطا لوقت الكمال) وهذا الاحتياط يتكون من :

(أ) كمية المياه الموجودة في هذا التشكيل (المنطقة) بين الرقمين الأول والنهائي في جدول المياه .

(ب) المياه العذبة المزاحة بالمعملية الداخلية لمنع اختلاط المياه العذبة مع المالحة .

والعملية الأساسية واصحه ففعل مفادرة المنطقة امرعت هذه المياه المالحة في البحر الابيض وبعد نزح المياه بالطلمية وصلنا الى حالة متوسطة حتى امكن ان يصل سطح المياه الجوفية الى حالة فيضها في البحر ونقص فيض مياه البحر في المين وفي المرحلة الأخيرة (الحالة الثانية) لا تزداد قوة النزح بالطلمية حتى لا تتعدى الحد المين وبذلك تبقى المياه العذبة هي التي تصب في البحر وبذلك تبقى مياه البحر بعيدة .

والمنشئ المسموح به لمياه البحر في الدخول في الشاطئ معناه نقص المياه العذبة المزاحة الى البحر والتي لا يمكن تعويضها وكلما ازدادت هذه

الحركة قلت هذه الكمية وكلما قلت اقترب الخطر ، ولتحاشي هذا الخطر لابد من الاحتفاظ بأدق تفاصيل عن جيولوجية وهيدرولوجية المياه الجوفية الساحلية .

الينابيع المعيقة :

وهي المورد الثاني الأساسي للمياه الجوفية الأخرى في كثير من المناطق في هيئة ينابيع في المناطق الجبلية وهي من أعقد الأمور .

ومياه هذه الينابيع من أجود نوع ولو أنها أحيانا تنقلب دفعة واحدة الى مياه ملحة كما يحدث في نهر تانينيم بالقرب من قيصرية او نهر نعمان بالقرب من حيفا .

ومع ذلك فالمياه العذبة في اسرائيل وهي دولة شبه مجدية ، ليست مهمة تحسد عليها وتبلغ المياه في الينابيع منها في فصل الشتاء عندما نبلغ حاجتنا اليها شديدة وتخزن المياه اصطناعيا في خزانات ويتكلف ذلك كثيرا كما أنها تفقد الكثير من المياه بسبب التبخر فمن الأفضل اذن حفر كمية نزع العيون بالطرق الصناعية والحفر حتى يمكن توفير المياه اللازمة في فصل الصيف .

واضطر الأمر عمل دراسات وإفية لوضع تخطيطات للتحكم في صرف مياه العيون وتحويلها بواسطة استخدام الطلبات واستخدمت في هذه الخطط وسائل التحليل والتكهن بما ستكون حالتها في كل عام ويصل بذلك رسم (هيدروجرافي) أي رسم يبين وصف المياه السطحية وحالات انخفاض المياه في العيون (أي انخفاض الرسم الهيدروجيني في أثناء فصل الجفاف) يبين هندسيا حالة تعبئة المياه الأرضية والتخزين فيها ومستوى ارتفاع المياه فيها وهذا المستوى هو المقياس المتغير تبعا للحالة ، ثم ان تحليل مياه العين يمكن من حساب (حالة الامتلاء) في هذا التخزين بالنسبة الى حصىلة التنبوع والعين الحالية ومن هنا اذا كانت خطة التخزين الاصطناعي قد عملت بدقة لأمكن في المستقبل عمل هذا النظام بالتكهن الى معرفته لأول وهلة دون اجهاد .

ويعطينا نهر ناجنيم مثلا قاطعا لما نقول - فهو غزير المياه - نسبيلا في دولة شبه مجدية كاسرائيل - ثم ان موقعه الجغرافي العظيم مع دقة نظامه في فيضانه جعل منه موردا هاما للمياه ولو ان مياهه تشوبها الملوحة - وقد عملت دراسات للروافد التي تصب في هذا النهر لمعرفة أسباب هذه الملوحة الزائدة ولعمل ترتيب منع اختلاط مياه العيون به

قبل أن تصيبه الملوحة ، وكانت النتيجة أن عملت خطة لنح بعض هذه
العيون التي كانت تسبب ملوحتها .

أما في حالة نهر نعامين فقد أمكن تحويل أغلب المياه الأرضية التي
كانت تصب فيه مياهًا ملحة إلى حفر خاصة ، وتندفق المياه السطحية
المكتشفة (الأنهار والقنوات) والعيون الراكدة بنظام طبقا لنظريات
معلومة . وقد وجد أن بإمكاننا مراقبة معدل النقص في تدفق هذه العيون
في أثناء الفصول المختلفة .

تخطيط اسلح للانتفاع بالينابيع :

إن من الحسارة الكبرى أن يفشل في معرفة النتائج التي تسبب
عن عدم تطوير موارد المياه الأرضية .

وبما أن إسرائيل قد بلغت اليوم النهايات التي تسمح لها بالاستقلال
أصبح من الضروري إذن إيجاد الأدوات للحصول على تقديرات وسيطقي
أدق من الحالة الراهنة حيث أن النظريات وفنون القياسات لمعرفة معدلات
حركات المياه قد وجدت في الزمن الماضي لمعرفة بعض الحالات المحدودة
وبصفة عامة . ومن النتائج التي انتهت إليها المجهود للحصول على الدرجة
القصوى من الانتاج بموارد المياه الموجودة أن حصلت إسرائيل على
تطورين اثنين حديثين . أحدهما عن تخزين المياه السطحية في باطن
الأرض والثاني عن تجميع المياه الأرضية الساحلية .

تخزين المياه السطحية في باطن الأرض :

عملت أبحاث جيولوجية وهيدرولوجية لمعرفة أماكن إعادة فيض
صناعي للمياه السطحية وتخزينها مؤقتا للانتفاع بها وقت الحاجة . كما
عملت دراسة خاصة لعمليات هذا الفيض الصناعي على المياه الأرضية
وخاصة إذا ثبت أن التكوين الكيميائي (المحتويات المعدنية) لهذه المياه
مختلف عن المياه الموجودة أصلا من قبل . والتجربة التي تمت لتخزين
مياه بها نسبة أكبر من الأملاح المعدنية في مناطق بها مياه عذبة (نسبيا)
حدثت بصب مياه من بحيرة طبرية في المناطق الساحلية ومنطقة
كريناكوس . فستخزن كميات كبيرة من مياه البحيرة فيها في أشهر قليلة
من السنة ثم تسحب منها وذلك لتنفيذ مشروع الانتفاع بمياه الأرض
موسميا وطول السنة .

تجميع المياه الأرضية - الساحلية :

الفكرة الأساسية للينبوع الساحلي وجعله متطدلا مع شاطئ البحر الأبيض هي لتقليل نزح المياه الجوفية الى البحر الى أقل حد وذلك لحماية هذا النبع لذلك أنشئت عدة مناطق للإرشاد مختلفة الأشكال (آبار ضحلة ومصارف) لتغير من مدى تخفيض مقادير تسيل المياه الأرضية في اتجاه البحر الى ما هو ضرورى فقط - وذلك تحت الظروف الجيولوجية المختلفة .

وقد أثبتت الاختبارات في المعمل وبالحسابات امكان صغ كميات كبيرة من هذه المياه المزاحة دون حدوث أى ضرر للينبوع ووجد ان المياه التى يسمع تسربها بهذه الكيفية ترفع أكبر نسبة من المياه المتتفع بها بنحو ٨٪ .

صبط التبخر :

عملت خطة لتنظيم صبط مستويات المياه السطحية في المناطق التى قد يكون فيها سطح المياه كبيرا فيسمع يتسرب البخار في تسريبات دقيقة (صغيرة) وذلك لتوفير المياه للاستفادة منها . وقد حدث هذا فعلا بقياسات التبخر (من الهليوكوبتر) على بعض النباتات المختلفة لمعرفة امكان توفير استهلاك المياه بعد اختصار كثافة هذا الغطاء (من هذه النباتات) المؤقتة في جميع مجارى المياه ، ثم تنظيم مجارى المياه نفسها . وأخيرا بزراعة نباتات مختارة يمكنها التظلل على نمو هذه النباتات التى تستهلك المياه .

منع ضياع المياه :

وأخيرا وليس آخرا ، يمكن زيادة هذه الموارد بانقاص المياه الضائعة وقد عملت بحوث جبارة في هذه الناحية مع تحسين الموارد الطبيعية الموجودة أصلا . واتخذت اجراءات لانقاص المياه الضائعة في المناطق المزروعة وخاصة في النواحي الآتية :

(١) الحد من هذه الخسارة في أثناء التخزين والنقل بسبب التسرب والتبخر واستهلاكها بواسطة النباتات غير المفيدة . واستبدال نظام قنوات المياه المكتشوفة المعقد الموجود في منطقة الحولة الزراعية في شمال اسرائيل ، بنظام أنابيب مغلقة (وأصبح اليوم أكثر من ٨٠٪ من مشروعات توزيع المياه في اسرائيل بالانابيب المغلقة) .

(ب) توقيت دقيق للرؤى مع تطبيق الاحتياجات الفسيولوجية
المزروعات .

(ج) تطور حالات المزروعات بتحليل الاجواء والارض في كل منطقة
محللا دقيقا .

(د) تحليل مقادير المحصولات تحت نظم صرف المياه المختلفة
وحاصة بفرض تقليل كمية المياه التي تصرف في كل وحدة من كل منطقة
بالذات ، وكذلك للحصول على اكبر ما يمكن من المحصول في كل من هذه
الوحدات بالنسبة لكمية معينة من المياه .

ومع التطورات الاخرى وادخال نظام اصلاحات المجارى على مدى
اوسع ، سوف تعلم هل حقا هذا القياس العلى تحقق ممنا ام لا . وتثيرنا
الشكوك في هذه الناحية من ظهور التسمية العالية من المياه المستخدمة في
المدن عندما تظهر لنا في المجارى حيث ان المياه المرتجعة في هذه المجارى
عبارة عن ٨٧٪ فقط من المياه المستخدمة واما الـ ١٣٪ من هذه المياه التي
أخذتها المدن فهي مستهلكة ولا يمكن توفير غير جزء بسيط من هذه النسبة
بالتدابير التي نجرها .

ميزان توزيع موارد المياه على حسب الاستعمالات المختلفة :

اذا اعددنا النسبة الكبيرة للموارد الموجودة أصلا للاستخدامات
المنتظمة كلها لتوقعنا ان هناك نسبة عالية جدا مستصيب الزراعة فقد
ارتفعت كمية المياه المخصصة للزراعة من ٢٦٠ مليون متر مكعب (م م م)
في ١٩٤٩ الى ٨٦٠ م م م في ١٩٦١ وازدادت المحصولات الزراعية في
هذه المدة بما يقدر عنها في ١٩٤٩ .

ولن تكفى موارد المياه الحالية لكي تروى جميع الاراضى غير المستصلحة
بعد وقد عملت دراسات ضخمة لتقرير المياه الاحتياطية اللازمة في المناطق
المختلفة والتي تنتج محاصيل مختلفة . وستقلل النتائج مع الاستخدامات
المختلفة في الصناعة وسيكون ذلك دليلا لنا عند توزيع الموارد الاحتياطية
القليلة الموجودة .

مشروعات للرؤى في اسرائيل :

يتوقف بقاء المدوان الصهيونى في المنطقة على الاستثمار الكامل
للمصادر المائية المتوافرة في الجزء المحتل من فلسطين ، وأهم مصادر

المياه فيها هو بحر الاردن وروافده وينبع معظمها من الاراضي العربية
الجاورة ومياه الامطار والسيول والمياه الجوفية .

وقد دلت البحوث والدراسات والكتوف الهيدرولوجية التي
اجرتها السلطات الاسرائيلية مؤخرا على ان المصادر المائية الاجمالية في
فلسطين المحتلة تزيد على الحاجة التي تتطلبها مشروعات التنمية بشرط
ان تجمع هذه المياه وتخزن وتوزع بصورة دقيقة ، ولايسمح بضياع اية
كمية منها دون فائدة وهذا في الواقع هو الهدف الذي حددته السلطات
الاسرائيلية لخطة الرى الشاملة التي اعدتها اليهود بالتعاون مع كبار
المهندسين المختصين الامريكيين .

وقد قسم الجزء المحتل من فلسطين من ناحية المصادر المائية
لثلاث مناطق طبيعية :

(ا) المنطقة الشمالية :

وهي التي تحوى فائضا من الماء عن احتياجاتها الحالية .

(ب) المنطقة المتوسطة :

وتتساوى فيها المصادر المائية مع الحاجة .

(ج) المنطقة الجنوبية : (صحراء النقب) .

وهي تعاني نقصا شديدا في الماء والمهمة الاساسية التي تمنى بها
الخطة الشاملة للرى هي استخدام فائض مياه المنطقة (ا) لارواء المنطقة
الجنوبية (ج) اى نقل مياه الانهر والينابيع والفيضانات من الشمال الى
اراضي الجنوب الصحراوية .

وطبقا لهذه الخطة بدأت اسرائيل منذ السنوات الاولى لقيامها ز
تنفيذ عدد كبير من المشروعات الثانوية التي يعتبر كل جزء منها من
المشروع الاقليمى الشامل للرى وقد انجزت فعلا بعض المشروعات
الصغرى لاستغلال موارد المياه الجوفية والينابيع والامطار والسيول .

وأهم مشروعات الري هي :

١ - مشروع الأردن - النقب (المشروع المركزي) :

يهدف هذا المشروع الى جمع مياه نهر الاردن وتحويلها الى الجنوب لجعل منطقة النقب منطقة زراعية مروية تستطيع استيعاب عدد كبير من المهاجرين اليهود الذين سيقدون الى اسرائيل . وستقدم دراسة وافية عن هذا المشروع الرئيسي .

٢ - مشروع اليركون - النقب :

ينقسم هذا المشروع قسمين : الممر الشرقي او (المشروع الاول) والممر الغربي او (المشروع الثاني) .

(١) الممر الشرقي او (المشروع الاول) :

بعد أن ظهر عجز الآبار عن تأمين احتياجات الري في مستعمرات النقب الموزعة هنا وهناك تقرر نقل مياه اليركون الى النقب الشمالي وفي عام ١٩٥٤ بدأ العمل في هذا المشروع الذي صنعت أنابيبه من المسلح فطرعا (٦٦) بوصة - (١٦٥) سم وطولها ١٠٦ كم وينقل هذا الخط (١٠٠) مليون متر مكعب من الماء سنويا .

وقد احتفل بافتتاح هذا القسم من المشروع في ١٩٥٥/٧/٢٠ وبدأ اسكان شمالي النقب بأخذ المياه من أنابيب اليركون ، وقد أعلى حينئذ أن خط الأنابيب هذا سباعد على إنشاء ٨٠٠٠ وحدة زراعية جديدة تدرجيا واسكان ٣٣ ألف شخص على الأقل .

ومصدر المياه الأساسي بالقرب من (روشي هانيا) حيث كانت المياه نصب في البحر قبل الافادة منها وان المشروع الاول سيحول نصف هذه الكمية الى النقب .

ولما كان ارتفاع (روشي هانيا) ١٦ م عن سطح البحر وكانت اراضي النقب على ارتفاع ١٠٠ - ١٥٠ م وجب ايجاد مضخات لضخ المياه على طول الطريق وقد انشئت المضخات تحت الأرض لهذه الغاية ، وكذلك السدود والخزانات على طول المجرى الجديد ، كما انشئت أول محطة للضخ في (روشي هانيا) توصل المياه الى خزان (كولا) الذي يتسع لـ ٧٠ ألف متر مكعب ويرتفع الخزان ٦٥ م عن مستوى منابع روشي هانيا .

ولهذا يسيل الماء حتى محطة الضخ الثانية بالقرب من اللد (رأس

العين) وعلى ارتفاع ٦٠ م فوق سطح البحر ، فهي لذلك اخفض من خزان كولا ب ٢٥ مترا وتدفع مضخات المحطة اثنائية المياه الى مسافة ١٠٥ كم وإلى ارتفاع ١١٥ مترا وإلى خزان (بيديا) قرب الرملة ، ثم تسيل المياه من هناك الى محطة الضخ في (هوج) بالقرب من (دوروت) حيث تضخ المياه الى خزان تكوما وهو أوسع الخزانات . ويتسع لـ ٢٠٠ ألف متر مكعب ، ومن تكوما تجرى المياه الى منطقة (ماجين) حيث كان من المقرر ان ينشأ خزان جديد لاتمام الخط .

وتجدر الاشارة الى ان تكاليف هذا المشروع بلغت ٤٥ مليون ليرة اسرائيلية وقد زادت الاراضي المروية بعد العمله (٢٠٠) ألف دونم ومستفيد منه ١٠٠ مستعمرة في النقب ، وسيؤدي الى انتاج محاصيل قيمتها ١٥ - ٢٠ مليون ليرة اسرائيلية سنويا .

(ب) الممر الغربي (المشروع الثاني) :

يسير هذا الخط على سفوح جبال يهودا لينتهي الى النقب الشرقي وسيروى اراضي أكثر ارتفاعا من اراضي المشروع الاول لذلك لابد من وجود محطات مدة للضخ لإيصال المياه الى الحقول وسيؤدي هذا الخط الجديد الى مضاعفة الأراضي الزراعية .

ويبلغ قطر أنابيب هذا الخط ٧١ بوصة (١٧٨) سم وطولها حوالي ١٢٠ كم وسينقل هذا الخط مياه المجارى المكورة من تل ابيب كما سيفاض اليه كميات كبيرة من المياه التي تستخرج من الآبار الكثيرة التي كان من المقرر ان تحفر على طول الساحل من ديشون ليزيون حتى عسقلان

وعلى هذا يمكن القول بان مجموع مياه اليركون ستحول بصورة مباشرة او غير مباشرة الى النقب ، واما القسم الآخر الذي سيخصص لرى تل ابيب فيحول بعد تكريره الى النقب ايضا ، وتبلغ تكاليف المشروع بتسميه ٨٠ مليون ليرة اسرائيلية .

اما بصدد تزويد تل ابيب وراملات جان بمياه اليركون فيتم ذلك على مرحلتين : الاولى بتجفيف النهر للتخلص من الحشرات والبعوض والاخرى باسالة جزء من المياه لارواء المدينة المضاعفة السكان . ويقال : ان المشروع يتكلف حوالي ٣٠٠٠٠ الفليرة وسيزود هذا المشروع تل ابيب بأكثر من ٢٥ ألف متر مكعب من الماء يوميا والسبب في اقامة هذا المشروع

هو نضوب ينابيع تل ابيب التلويحي من جهة وزيادة ملوحتها من جهة أخرى .

وقد قررت منطقة (دان) - بسبب نقص المياه الذي تعانيه - إنشاء خط مياه خاص من اليركون لارواء المستعمرات على غرار مشروع اليركون - النقب .

٢ - مشروع الجليل القري - مرج ابن عامر (أو مشروع كيشون):

يهدف هذا المشروع الى نقل مياه نهر وفالض المياه في منطقة الجليل القري لاستغلالها في رى اراضي مرج ابن عامر ، وتستمد انابيب هذا المشروع التي يبلغ قطرها ١٢٤ سم من جبال الجليل مارة بكفر حديد الى خزان كفار باروخ حلقة معها مياه المصارف المصفاة من حيفا بالإضافة الى مياه الينابيع والسيول والمياه المتجمعة بطريقة الضخ ، وتستطيع هذه الانابيب نقل ١٨٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا وسوف تروى جميع منطقة الجليل القري ووادي زبولون ومرج ابن عامر (بزرعيل) كما تمتد حيفا وعكا بلقاء ، وتبلغ تكاليف هذا المشروع ٢٥ مليون ليرة اسرائيلية .

٤ - مشروع بحيرة طبرية - ييسان :

يهدف هذا المشروع الى مد وادي الاردن (القسم الذي في الاراضي المحتلة) بـ ٧٤ مليون متر مكعب من الماء سنويا بانبوبة قطرها ٧١ بوصة (١٧٨) سم وانبوبة اصغر قطرها (٤٨) بوصة (١٢٠) سم .

وقد ذكرت الصحف الاسرائيلية ان شركة مكوروت بدأت بالاعمال اللازمة للمرحلة الاولى من المشروع بعد ان شرع الاردنيون في تحويل مجرى نهر اليرموك وتستمد في هذه المرحلة انبوبة بقطر ٤٨ بوصة (١٢٠) سم على طول خمسة كيلومترات لارواء اراضي جوريسان ، كما سيبنى حوض لتخزين المياه : وقد قلعت حاجبة قري جوريسان بـ ٢٢ مليون متر مكعب من الماء سنويا تاخذها من اليرموك ومنى انجر هذا المشروع فيكون بالاستطاع تزويد هذه القرى بـ ٤٥ مليون متر مكعب سنويا .

وقد تم انجاز مد انابيب الخط في نهاية عيف سنة ١٩٦٠ وذلك لتسهيل وصول المياه الى مستعمرات وادي الاردن التي اراضيها شرق طريق جسر (سمخ) وكانت هذه المستعمرات تحصل على مياهها من نهر اليرموك .

٥ - مشروع الجليل الاعلى :

ويقوم على رى المناطق الزراعية في الشمال في قنوات تتدفق منها المياه في بناييع روافد نهر الاردن في الحولة ، وتمتد هذه القنوات في مراحلها الاخيرة حتى تشمل المستعمرات الشمالية كلها ويزود مشروع الجليل تلك المناطق بـ ١٠٠ مليون متر مكعب في السنة .

٦ - مشروع استغلال مياه السيول لتحسين الاراضى :

وفعت الحكومة الاسرائيلية اتفاقية مع صندوق المساعدات الخاصة للامم المتحدة في يناير سنة ١٩٦٠ لتنفيذ مشروع استغلال مياه السيول والفيضانات في وادى حاس ، وقد خصص صندوق المساعدات الدولي مبلغ ٣٣٠ الف دولار لهذه الغاية .

كما خصصت حكومة اسرائيل (٧٦٧) الف ليرة اسرائيلية ايضا لتنفيذ المشروع خلال فترة تتروى بين ٣ و ٥ سنوات ، ويستقوم حكومة اسرائيل بالاشتراك مع منظمة التغذية الزراعية بتنفيذ المشروع المذكور .

ويعتبر هذا المشروع من أهم المشروعات التي اشرف عليها الخبير الهيدرولوجي الدولي المعروف (د. كريم جولد) وهو يهدف الى دواة الامكانيات الطبيعية والاقتصادية لحفظ استغلال مياه السيول والفيضانات التي تتجمع في حوض (وادى حاس) المعروف بـ (ناحال شيكما) الذي يمتد على سطح نحو ٧٣.٠٠٠ دونم من الاراضى في المنطقة التي بين (باد نردخاي) غربا حتى جبال الجليل شرقا .

وقد سبقت تخطيط هذا المشروع دراسات لميزان المياه في ثلاثة احواض تجريبية في جبل الكرمل وجبال صفد وجبال القدس حيث ركبت اجهزة قياس خاصة يمكن بها قياس توزيع مياه الامطار ومعرفة مدى سرعة تدفقها ونسبة تفجرها وغير ذلك ، وهذه القياسات تساعد على تنظيم استغلال المياه وتعيين الاماكن التي يصلح انشاء الخزانات والسدود فيها .

وتجرى هذه الاعمال تحت اشراف لجنة فنية فرعية شكلت بناء على توصية الخبير الدولي المذكور برئاسة الخبير الاسرائيلي (دوژن) نائب مدير دائرة الاوصاد الجوية .

٧ - مشروع تحويل مياه البحر الميت الى مياه عذبة :

اكتشف المهندس (ا . زاركين) في اواخر عام ١٩٥٩ طريقة لتكرير مياه البحر الميت . وصرح ناطق بلسان وزارة الانشاء والتعمير الاسرائيلية في مارس سنة ١٩٦٠ انه تم استخدام اول جهاز كفل لتكرير مياه البحر على الطريقة التي اخترعها المهندس المذكور .

ويقدر انتاج الجهاز بنحو ١٠٠٠ متر مكعب من المياه المكررة العذبة يوميا .

نتائج السنوات العشر الاولى :

وكتيجة للأعمال التي تمت خلال السنوات العشر الاولى لقيام الدولة الصهيونية يجب ان نشير هنا الى ان اراضي الري في اسرائيل تبلغ الآن نحو ١٠٠.٠٠٠ دونم كما ارتفعت كميات المياه المستعملة من ٢٥٠ مليون م^٣ الى ١٢٠٠ - ١٣٠٠ مليون م^٣ سنويا بالإضافة الى الاراضي التي جفقت في الحولة .

اما ابرز النتائج التي حققت في خلال هذه المدة فهي :

(ا) تم انشاء نحو ٤٥٠ مستعمرة جديدة ، كما تم توسيع وتركيز ٥٠ مستعمرة أخرى .

(ب) تم اعداد ٦٠٠ ألف دونم من الاراضي الزراعية مقابل ٣٠٠ ألف دونم قبل عشر سنوات .

(ج) بلغت مساحة الاراضي الزراعية في المناطق اليهودية ٣ ملايين دونم مقابل ٧٠٠ ألف دونم قبل ١٠ سنوات :

(د) ارتفعت اراضي الإحراج من ٥٠ ألف دونم تضم خمسة ملايين شجرة الى ٢٥٠ ألف دونم تضم ٢٥ مليون شجرة في اواخر عام ١٩٥٩ .

امتلاكات السنوات العشر القادمة في تقدير اسرائيل :

تتوقع الحكومة الاسرائيلية ان عدد سكان اسرائيل خلال السنوات العشر التالية سيبلغ ٣ ملايين نسمة ، وحينئذ ستتوزع كمية المياه في اسرائيل وهي نحو ٦٨٠٠ مليون متر مكعب كما يلي :

١٤٠٠ مليون م^٣ للري الزراعي و ٤٠٠ مليون م^٣ لاحتياجات المستعمرات والمدن والتواحي الصناعية .

٢ - الخطوط الرئيسية للمشروع :

في شهر مايو عام ١٩٥٠ وضع المركز الزراعي اليهودي مشروع اسكان النقب على مراحل ، وقد انجزت المرحلة الاولى منها بين عامي (١٩٥٠ - ١٩٥٦) بمد أنابيب قطرها ٢٤ بوصة تتدفق فيها المياه بمعدل ١٥ مليون متر مكعب في السنة ، اما المرحلة الثانية فكانت ترمي الى زيادة تدفق هذه المياه الى ٣٠ مليون متر مكعب في السنة بحيث يتم تأسيس ٢٤ مستعمرة جديدة في النقب بالإضافة الى ٢١ مستعمرة قائمة مع اجراء تجارب لرى ما ماحتته ٣٠ ألف دونم في عام ١٩٥٢ . وهذا المخطط الذي وضعت اسرائيل في عام ١٩٥٠ لم يكن سوى توطئة لمشروعها الكبير المتعلق بجر مياه نهر الاردن الى النقب .

والمشروع الجديد صمم في هندسته بشكل يتمشى في تخطيطه مع مشروع جونسون بحيث لو أعيد العمل بمشروع جونسون لكان من وجهة النظر اليهودية غير متعارض مع المشروع اليهودي الجديد ، وقد استغرق اعداد هذه التصاميم عامين ، وقامت السلطات اليهودية في حينه بنقل تفاصيله الى الحكومة الامريكية في مذكرات قدمها كل من (ابا ايبان) (ويسقوب هوتسوج) الممثلان السياسيان لاسرائيل في الولايات المتحدة الامريكية ، وظلت هذه المذكرات سرا مطويا حتى النصف الاول من فبراير سنة ١٩٥٩ حين اعلنت الحكومة الاسرائيلية ان سفارتها في واشنطن سلمت مستر (دوغلاس ديلون) الخبير الاقتصادي في وزارة الخارجية الامريكية مذكرة تفصيلية بمشروع المياه الاسرائيلي الذي اعتبره ليفي اشكول وزير المالية الاسرائيلية جزءا من مشروع جونسون وان المساعدة التي طلبتها اسرائيل تتناول المرحلة الاولى للمشروع ومدتها اربع سنوات وتبلغ نفقاتها حوالي مائتي مليون ليرة اسرائيلية يجب ان يكون ثلثها من النقد الاجنبي .

ويهدف مشروع (الاردن - النقب) الى نقل ٢٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا الى النقب الشمالي والجنوبي وسيكون طول انابيبه ٢٠٠ كيلو متر .

ويتألف القسم الشمالي من هذا المشروع من قناة مفتوحة ذات عدة منشآت مائية تقنية على طول الخط تتألف من (محطات ضخ وخزانات برك ونفق وعيون محطة قوى كهربائية وبركة بيت ناطوقا) وستكون بحيرة طبرية خزانا طبيعيا لنهر ٧٠٠ مليون متر مكعب من الماء لحفظ التوازن بين السنوات الممطرة والسنوات الشحيحة .

ويبلغ طول الجزء الاول من هذه القناة - اى الجزء الممتد ما بين جنوب الحولة وشمال بحيرة طبرية - ٢٠ كم ، ويكون بديلا لمجرى النهر الطبيعي الذى يضيق بالماء المتدفقة فيه فتفيض على جانبيه وتشكل الروافد والمستنقعات حوله .

وتستطيع هذه القناة المفتوحة نقل ٤٣٥ مليون م^٣ من المياه سنويا غير أن قسما منها سيستغل فى تشغيل محطة توليد الكهرباء التى ستقام فى الزاوية الشمالية الغربية لبحيرة طبرية تحركها المياه المتدفقة فى المجرى الجديد الذى يرتفع عند الحولة بمقدار ٢٠٤ امتار عن مستوى مصبه فى بحيرة طبرية ، وتستطيع هذه المحطة توليد (٢٥ - ٤٠) ألف كيلووات / ساعة ويهدف توليد هذه الطاقة الى :
- مد الشبكة القطرية بالقوة الكهربائية .

- تحريك مضخات ضخمة تنولى رفع المياه من البحيرة ودفعها فى قناة مكشوفة تمتد من تلك المنطقة الى الغرب حتى تصب فى البحيرة الصناعية التى يبنها اليهود فى سهل البطوف (بيت ناطوقا) شمال مدينة الناصرة لتكون الخزان الرئيسى لمشروع الري الاقليمى .

وتتحد المياه من بحيرة البطوف الى الجهة الجنوبية الغربية باتانيب الاسمنت وقبل انحدار المجرى الى السهل الساحلى جنوبا تمررته سلسلة جبلية وقد باشر اليهود شق نفق فى باطنها (نفق منشة) ويبلغ طول هذا النفق (٥٤٠٠ - ٦٧٠٠) متر ، وتتحد المياه من هنا النفق فى اتانيب جنوبا حتى ضواحي تل ابيب ، وهناك تلتقى هذه الاتانيب بمشروع نهر اليركون (العوجة) وتعطى اكثر من ٧٠ مليون متر مكعب من مياه اليركون سنويا .

ويتألف خط المياه المذكور من بيت ناطوقا من انبوبة قطرها ١٠٨ بوصة او مايعادل ٢٧٨ سم ، وتنفذ هذه العملية على مرحلتين : ففى المرحلة الاولى التى تستغرق اربع سنوات يستطيع الخط نقل ٢٠٠ مليون متر مكعب من الماء سنويا الى النقب وتبلغ تكاليف انجازات هذه المرحلة ١٥٠ مليون ليرة اسرائيلية ، وعندما تنتهى المرحلة الاخيرة يستطيع الخط تزويد النقب بنحو ٣٠٠ مليون متر مكعب من الماء سنويا . وهذه المرحلة الاخيرة ايضا تستغرق عدة سنوات وهى تشمل بركة زوهار القريبة من مستعمرة القالوجا (بلوجوت) ، ويتصل المشروع فى طريقه الى النقب بجميع قروعه ومشروعات المياه المطية لتزويدها بالمياه عند

الحاجة ولسحب المياه الفائضة منها في حال زيادتها عن الحاجة والخلاصة
ان المشروع بأسره سينفذ على مرحلتين .

المرحلة الاولى :

وتنتهى في عام ١٩٦٣ ومدتها أربع سنوات تكون اسرائيل قادرة
عندها على دفع مياه نهر الاردن حتى ضواحي تل ابيب ونقل ٢٠٠ مليون
متر مكعب من المياه سنويا الى النقب .

المرحلة الثانية :

وتنتهى في عام ١٩٦٦ ومدتها ثلاث سنوات تتمكن فيها السلطات
اليهودية من ارواء النقب طولا وعرضا حتى جبل النقب الذى فى اقصى
الجنوب بشبكة تقام حول المستعمرات والمنشآت العسكرية والاقتصادية
المبتوتة فى النقب ، وسوف تبلغ نسبة تدفق المياه فى نهاية هذه المرحلة
٤٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا .

وتبلغ نفقات المرحلة الاولى على حسب التفديرات الاولى قرابة
٢٠٠ مليون ليرة اسرائيلية على حين تبلغ فى نهاية المرحلتين حوالى ٣٥٠
مليون ليرة اسرائيلية .

٢ - تنظيم العمل :

سلمت مهمة الاعمال الادارية لموارد المياه لى اسرائيل الى دائرة
المياه التابعة لوزارة الزراعة وقد سلمت اعمال التنظيم الى شركة (تاهاال)
اما تنفيذ الاعمال فقد عهد بها الى شركة (مكوروت) تحت اشراف شركة
(تاهاال) .

١ وسنقدم فى الملحق كلمة عن هاتين الشركتين) .

٣ - التحديد الذى ادخل على مشروع الاردن - النقب :

لقد ادخلت اسرائيل بعض التصديلات (المؤقتة) على مشروعها
تجنبيا لثشوء نزاع على حدودها الشمالية .

ومن المعروف ان المرحلة الاولى من المشروع تتضمن تحويل مجرى
نهر الاردن الى مجرى جديد بصورة تساعد على انتاج قوة كهربية هائلة
من انصباب المياه من ارتفاع كبير الى بحيرة طبرية ، وبموجب المشروع

الاساسى سيجرى ضخ المياه بعد بحيرة طبرية التى ستستخدم كخزان عام للمياه بالقوة الكهربائية التى تنتج من انصباب مياه نهر الاردن فى بحيرة طبرية .

تفاصيل المشروع الاسرائيلى :

يتألف المشروع الاسرائيلى من سبع حلقات يجرى تنفيدها فى وقت واحد وقدر لها أن تتم فى بداية سنة ١٩٦٤ وتبلغ تكاليف هذا المشروع ٢٥٠ مليون دولار أى أكثر من ٦٠٠ مليون ليرة اسرائيلية وهذه المراحل كما يلى :

الطاقة الأولى :

انشاء محطة كهرباء فى اراضى غربية الطابفة الواقعة فى الزاوية الشمالية الغربية من بحيرة طبرية لكى ترفع المياه من البحيرة الى خزان كبير يقع عند محطة الكهرباء - وتبلغ كمية المياه التى يرفعها الضغط الكهربى الى الخزان ٢٠٠ مليون متر مكعب من المياه ثم يجرى انحدار هذه الكمية من الخزان الى البحيرة لتوليد طاقة كهربائية تستطيع أن ترفع من مياه البحيرة ٣٧٠ مليون متر مكعب من المياه .

وقد اشرف انشاء هذه المحطة الكهربائية على النهاية (ان لم تكن قد تمت بالفعل) كما أن التوربينات الكهربائية قد تم تركيبها لخزن الطاقة الكهربائية المتولدة من الانحدار ونصب هذه التوربينات فى الرقعة المنحدرة من اراضى قرية الطابفة الى البحيرة والمعتقد ان هذه المرحلة قد تمت اواخر عام ١٩٦٣ .

الطاقة الثانية :

تألف هذه المرحلة من قناة عريضة محفورة فى باطن الارض تمتد من خزان قرية الطابفة الى نفق عيلبون وهذه القناة مبطنة بالاسمنت المسلح الذى يمنع تسرب المياه الى باطن الارض وتقع فى نهاية القناة ضخعة تساعد على رفع المياه فى الارتفاع الموجود فى تلك المنطقة والقسم الثانى من هذه المرحلة هو نفق عيلبون الذى وضع له مخطط خاص من مؤسسة تنظيم المياه فى اسرائيل هذا نصه :

— نفق عيلبون هو قسم من مشروع المياه الرئيسى لجر مياه الاردن الى بقعة بيت ناطوقا .

- باب النفق .

- مخرج النفق .

- النفق هو جزء من أنبوبة ضغط قطرها ١٣٦ بوصة ، يبدأ فيه مضخة وادى التفاح أى على بعد ثلاثة كيلومترات الى الشمال الشرقي من النفق .

- مهمة النفق هي توفير ضخ المياه الى رأس الجبل الذى يحقق ببقعة بيت ناطوقا على ارتفاع ٦٠ مترا .

- ارتفاع سطح الأرض عند باب النفق هو ١٦ متر والارتفاع الشامل للأرض هو ١٤١٥٠ - الحد الأقصى لارتفاع الجبل عند أرض النفق ٦٠ مترا .

- ارتفاع سطح الأرض على مخرج النفق هو ٩٥ مترا وارتفاع أرض النفق ١٤٣٥٠ طول النفق ٨٥١ مترا .

- النفق مستدير وقطره بعد صب الباطون ٣ متر ومساحة الباطون ٢٠ سم وهو باطون غير مسلح في الداخل أما من الطرفين فهو باطون مسلح على طول عشرة أمتار من الطرفين .

- بعد صب الباطون سيخلق الفضاء الواقع بين الباطون والنفق لنسج وجود فجوات وهذا الإغلاق سيجرى بعد تفرغ الهواء بالضغط الخفيف .

- الحد الأقصى لعرض النفق وارتفاعه ٣٤٠ متر .

- قسم من النفق مدعم بأقواس من الحديد فوقها ألواح من الخشب .

تكاليف المشروع :

٢٠١٧٤ يوم عمل .

٦١٧٣٧ ليرة اسرائيلية وذلك في حفر النفق .

١٦٧٦٠ يوم عمل .

٥٢٢٠٠٠ ليرة اسرائيلية .

٧٠٠ دورية عمل (أى كل ثماني ساعات دورية) .

عملية تفجير ونسف .	٥٢٥
ساعات عمل للمراجلة .	٧٤٢١
ساعات عمل لمولدات الكهرباء .	٦٢٢٨
ساعات عمل لصهرج المياه .	١٧٨٣
ساعات عمل لاجهزة تقب الصخور .	٢٥٦٠
ساعات عمل لنقل الركاب .	١٢٠٠
ساعات عمل لقطارات النقل .	٢٨٦٨
ساعات عمل للجرارات الثقيلة .	٣٢
ومن أجل اتمام النفق يجب القيام بما يلي :	
- فحص داخل النفق في الأماكن التي فيها شقوق .	
- صب الجدران في داخل النفق بالسلح .	
- اغلاق الفجوات .	

كفالة الدخول الى باب النفق :

قبل باب الدخول الى النفق حفرت قناة عمقها الاثنى ١١٥٠ متر
من المتر وطولها ٢٢٥٠٠ .

في هذا العمل صرفت :

يوم عمل .	٢٧٢٢
ساعات عمل للمعدات الميكانيكية الثقيلة .	١٤٦٣
ساعات عمل لسيارات النقل التي نقلت التراب .	١٥٤
ساعات عمل للمداخل :	٧٢٢
ليرة اسرائيلية صرفت على العمل .	٨١٢٠٠
ليرة ثمن المتر المكسب من الحفر والتنقيب .	٤٥٠٠

قناة الخروج عند مخرج النفق :

في طرف النفق حفرت قناة للخروج .

- ٦. مترا طول القناة .
- ٢١٦. مترا مكعبا كميات التراب التي اخرجت .
- ٦٦٢ يوم عمل .
- ١٢٧ ساعات عمل للمعدات الميكانيكية الثقيلة .
- ١٨٦ ساعات عمل لوسائل النقل .
- ١٦٥ ساعات عمل للمداخل .
- ١٤٠.٧. ليرة نفقات العمل .
- عمق الحفر كحد أقصى ٩.٥٠ من الامتار .

الخطوة الثالثة :

وتتألف هذه المرحلة من التالي :

- قناة عريضة تخرج من نفق عيلبون الى ان تصل الى بحيرة بيت
نطوفة .

- بحيرة بيت نطوفة نفسها وهي عبارة عن منخفض طبيعي من
الارض يقع في اراضي سبع قرى عربية محيطة به اكبرها قرية بيت نطوفة
وكفر منده وتوسع هذه البحيرة بصورة عادية لاكثر من ٦٠٠ مليون
متر مكعب من المياه تتجمع فيها أثناء موسم الامطار التي تسيل مياهها
من الجبال المحيطة بالمنخفض ، وقد استولت اسرائيل على اراضي البحيرة
واغلقت الشقوق التي تسهل تسرب المياه منها الى جوف الارض - كما
اقامت عليها محطات ضخ في اولها وآخرها واحدى هاتين المحطتين تستقبل
المياه القادمة من نفق عيلبون والثانية تدفع المياه الى الجنوب .

وقد ثبت بعد التجارب الكثيرة أن هذه البحيرة تستطيع ان تحتفظ
بكمية من المياه فيها بحيث لايزيد معدل التبخر والتسرب عن ٤٠ ٪ سنويا
- ويمكن تخفيض هذا المعدل كلما زادت سرعة مرور المياه بالبحيرة بدلا
من تخزينها بها .

وترمى حكومة اسرائيل الى نقل ٢٧٠ مليون متر مكعب من مياه بحيرة طبريا الى هذه البحيرة في معدل سنوى بحيث لا تزيد كمية الاسالة اليومية او الشهرية بعضها عن البض وتبقى المياه سائلة فى البحيرة والقنوات المرتبطة بها على مدار السنة يضاف الى ذلك كميات المياه التى تتجمع من الامطار فى فصل الشتاء وقد قدر معدلها السنوى بحـالى ٦٠ مليون متر مكعب من المياه . ومعنى هذا ان بحيرة بيت نفوفة (او البطوف) تستطيع ان تدفع جنوبا حوالى ٤٣٠ مليون متر مكعب من المياه اما باقى القرى العربية التى سلبت اسرائيل اراضيها لتوسيع البحيرة فهى بعينة - عرابية - كوكبا - رمانة - مزيز - دير حنا - مشهد - صفورية .

وتزيد مساحة الاراضى التى سلبت من اصحابها العرب على ٤٣٠ الف دونم كما تقرر اخذ القرى نفسها وطرد سكانها منها .

الحفلة الرابعة :

وتتألف هذه المرحلة من تقنين يخترقان الجبال الممتدة من بحيرة بيت نفوفة الى وادى عارة فى طرف النهل الساحلى الممتد من مرج العقولة الى حدود سيناء .

اما النفق الاول واسمه نفق متسة فهو اطول نفق يخترق الجبال فى اسرائيل وطوله حوالى ستة كيلو مترات وارتفاعه ثلاثة امتار ونصف وقد استغرق العمل فيه ثلاث سنوات واحتفل بتدشينه فى شهر سبتمبر ١٩٦١ وبلغت تكاليفه ١٧ مليون دولار وقد تبين أن أرضه لا تصلح لمزور المياه فيها ولذلك سوف توضع فيه الانابيب الضخمة التى فطرها ٦٠٨ بومسات وهى من نفس الانابيب التى تجرى فيها المياه من النفق الى الجنوب .

اما النفق الثانى فاسمه الونيم ، وطوله كيلومتران ويقع الى جوار نفق متسة لاخترق جبال نهال ورمات دافيد المتفرعة من جبل الكرمل وتعتبر هذه المرحلة من اصعب مراحل المشروع لانها تتجأر منطقة جبلية مرتفعة تمتد مع اطراف جبال الكرمل وجبال السامرة وقد بلغت تكاليف النفق الثانى حوالى عشرة ملايين دولار وما زال العمل فيه مستمرا وكان العمل يجرى فى حفر النفق من الجانبين اى ان قسما من العمال كانوا يحفرون من مدخل النفق والقسم الثانى من مخرجه ويلتقى القسمان فى اواسط النفق .

الخططة الخامسة :

هذه المرحلة عبارة عن مد أنابيب ضخمة قطرها ١٠٨ بوصة وطول كل أنبوبة منها ٥٠ مترا وتمتد من انفاق متدة الى رأس العين أى مسافة ١٢٨ كيلو مترا تخترق فيها السهل الساحلى الاسرائيلى ويجرى تركيبها بمعدل اربع أنابيب فى كل يوم ويعتقد أن العمل فيها قد انتهى وخصوصا بعد ان صدرت الاوامر الى المصنع الذى ينتج هذه الانابيب الضخمة المستوعمة من الاسمنت وهو يقع فى مجدل مستقلان بان يريد من انتاجها خمسة اضعاف الانتاج السابق ، وكان العمل فى تركيب هذه الانابيب بجري فى عدة اماكن فى وقت واحد اذ كانت السيارات تنقل هذه الانابيب الى أماكن العمل على طول امتداد الخط من رأس العين الى بلدة زخرون يعقوب الواقعة عند سفح جبل الكرمل ، ويسير هذا الخط بعيدا عن ساحل البحر وبعيدا عن خطوط الهدنة الاردنية ، وقد ركبت الى جانيبه محطات لقياس مجرى المياه فيه ودفعها وأخذ كميات منها لرى الاراضى التى يمر فيها هذا الخط كما انشئت مخافر حراسة متصلة بعضها ببعض بأسلاك تليفونية .

الخططة السادسة :

وهذه المرحلة عبارة عن تخزين المياه التى تاتى بالانابيب من نهر الاردن فى رأس العين .

ورأس العين هى اكبر مستودع للمياه فى اسرائيل وفيها بنايع غزيرة المياه منبثقة من جبال السامرة بالإضافة الى المياه الجوفية التى تنفجر فيها ومن هذه المياه يسيل نهر اليركون الذى يمتد من رأس العين الى شمال تل ابيب حيث يصب فى البحر الابيض المتوسط عند محطة ريلنج .

وتبلغ كميات المياه التى تتجمع بصورة طبيعية فى رأس العين حوالى ٣٠٠ مليون متر مكعب من المياه يسيل منها فى نهر اليركون ١٨٠ مليون متر مكعب ويسيل منها فى أنابيب خاصة تمتد من رأس العين الى مدينة القدس حوالى ٣٢ مليون متر مكعب من المياه اللازمة للشرب فى هذه المدينة ، وقد أنشأت اسرائيل مشروعا لجر قسم كبير من مياه اليركون الى النقب - واقام خطا من الانابيب قطره ٣٦ بوصة لجر المياه من اليركون الى بحيرة «الكوما» الواقعة الى الشمال من بشر السبع كما باشرت فى انشاء خط آخر من الانابيب يصل من رأس العين الى

«هايتس» عند آبار البترول الاسرائيلية الى الشمال الشرقي من منطقة غزة .

الخطوة السابعة :

وعى المرحلة النهائية ، وترمى الى توحيد مياه نهر الاردن مع نهر النيركون لتنفيذ مشروعات الري في جنوب اسرائيل وخاصة في منطقة النقب الشمالي .

ويعتقد اسرائيل انه من الممكن ان يقدم هذا المشروع في الفترة الاولى من تنفيذه ٢٢٠ مليون متر مكعب من المياه الى اراضي النقب على ان تستمر الزيادة في جر المياه الى تلك المنطقة عندما تصل الى مرحلتها النهائية .

وتنوى اسرائيل استخدام خط الانابيب الرفيع الذي يستخدم الآن في جر مياه نهر النيركون على ان يجرى بعد ذلك انشاء خط انابيب من قطر ١٠٨ بوصة من رأس العين الى بحيرة تل بروحام الواقعة الى الجنوب من بير السبع حيث أنشئت بحيرة اصطناعية لاستقبال مياه المشروع .

المراحل التي قمتها اسرائيل في تنفيذ المشروع

تكتم الاسرائيليون تفصيلات المشروع وتكتموا ما انجزوه من مراحل المشروع حتى اوائل عام ١٩٥٩ عندما اذاعت الحكومة الاسرائيلية اتصالاتها بالحكومة الامريكية وطلبها قرضا لتنفيذ هذا المشروع وكذلك خرجت اسرائيل عن تكتمها فيما يتعلق بالمشروع عندما نشرت ميزانيتها لسان ١٩٦١/٦٠ وخصصت فيها حوالي ٢٧ مليون ليرة اسرائيلية لتنفيذ أعمال المشروع لهذا العام .

وقد بدأت اسرائيل فعلا بوضع دراستها عن هذا المشروع عام ١٩٥١ وباشرت عمليات التخطيط والحفر عام ١٩٥٣ . وهكذا بدأت بحفر القناة المريضة من (قصر عطرة) جنوب (جسر بنات يعقوب) في المنطقة المجردة وباشرت اقامة محطة لتوليد الكهرباء ، واتمت حفر قناة تخترق الجبال في تقق واسع قرب قرية (عيلبون) الى سهل (البطوف) شمال الناصرة حيث اقيمت بحيرة اصطناعية وباشرت تخطيط المناطق الممتدة من هذه البحيرة الى (مرج ابن عامر) لجر المياه الى وادي (عارة) ومن هناك الى

النقب الا ان اسرائيل توقفت عن اتمام العمل في المنطقة المجردة عام ١٩٥٣ بعد القرار الذي اتخذته مجلس الامن في شهر اكتوبر من العام المذكور : ولم يمنعها ذلك من المشاركة على العمل خارج المنطقة المجردة (ستاتي تفاصيل هذا الموضوع في فصل تجفيف بحيرة الحولة) .

وفي عام ١٩٥٦ أعلن انتهاء حفر نفق (عيلبون) واتخذت الترتيبات لحفر نفق جبال (منسية) جنوبي سهل (البطوف) وفي نهاية يونية من ذلك العام ذكرت الصحف اليهودية ان شركة (مكوروت) للري تقوم باعداد مشروع جديد لتحويل مجرى الاردن وأعلن في الوقت نفسه ان لجنة خاصة قد بحثت موضوع استئناف العمل في مشروع الاردن خارج المنطقة المجردة وفي القطاع الموازي لها واوصت بتنفيذه وانه من المؤكد ان العمل في تحويل مجرى الاردن خارج المنطقة المجردة ما زال مستمرا وان أعمال الحفر تجري بالمرات الثقيلة لسق القناة . وانه قد تم تقريبا حفر القناة البالغ طولها من جسر بنات يعقوب حتى الطابفة ١٦ كم عدا القطعة التي طولها ٢٠ كم في المنطقة المجردة التي لم يتم العمل فيها بسبب معارضة القوات المسلحة في الاقليم السوري على حين انجزت القناة المحفورة حتى بحيرة طبرية في نهاية ذلك العام .

وفي شهر أغسطس عام ١٩٥٦ قام اليهود بتحويل مياه بحيرة الحولة ومهر الاردن ضمن قناة مستورة (داخل الارض) وكان العمل يجري ليلا لزيادة التكمم وأعلنت الصحف اليهودية في مطلع سبتمبر سنة ١٩٥٦ من بين الأعمال الواسعة التي تقوم بها شركة مكوروت للمياه والتي باشرت فعلا بناء المحطة الكهربية في الطابفة ، ان تجارب تعيين الوسائل الفنية اللازمة لانشاء المحطة ٠٠ بدئ بها باشراف مستشار سويدي في شتون الكهرباء ، ويوشر أيضا حفر قناة على التل عرضها متران وعمقها متران أيضا بطول ٩٠ مترا وبانحدار قدره ١٥ درجة - وذلك لايجاد شلال اصطناعي وقوة انتاج المحطة من ٣٦ - ٤٥ ألف كيلووات/ساعة ، وستستعمل قوة المحطة لضخ مياه الاردن الى حوض (بيت ناطوفة) عن طريق وادي قفاح بإقامة محطة ضخ هناك وانشاء قناة قرب (عيلبون) في الحليل الاوسط وتبلغ تكاليف المحطة نحو ١٠ ملايين ليرة اسرائيلية وقد بدأت شركة مكوروت منذ شهر أغسطس ١٩٥٦ بحفر الصخور شمال غرب الطابفة لكون المنطقة ملائ بالصخور مما يجعل العمل فيها شاقا . وقد شوهد في نهاية اكتوبر سنة ١٩٥٦ في تلك المنطقة العربية ان اليهود يصلون في شق قناة التحويل التي كان مقررا ان تاتي من غرب الشونة الى غرب الشيخ حسن . وقد حولت القناة الى الطريق التالية :

شرق (سيرين) وشرق (التونة) ثم تدور حول جبل ياقوق
(شمال الشيخ حسن) من الجهة الشرقية الى الشيخ حسن حيث تمر منه
وتعود الى مجراها المحدود سابقا .

اما في شرق (عيلبون) فقد قام العمال اليهود بالمفر هناك لمد
أنابيب الأسمنت الضخمة ووصل النفق بالقناة القادمة من الشمال
الشرقي من نواحي (ياقوق) .

وأجريت في أوائل عام ١٩٥٧ تجربة لسحب مياه الأردن بمضخات
وأنابيب تحت الأرض ولهذا فقد ضرر أن نظام محطة لسحب المياه يكون
مكانها المطابقة كما ذكرنا سابقا .

ان الاعمال التي تمت في المنطقة المجردة هي :

— بناء السد (المنظم للمياه) كما يلي :

حاجز من الاسمنت المسلح يبلغ عرضه خمسين مترا تقريبا مقسم
الى سبعة أقسام - الثلاثة الوسطى منها مدعمة واسمك من الاقسام
الجانبية وأعلى منها ويقدر سمكها بثلاثة أمتار تقريبا وفي كل قسم من
الاقسام الثلاثة فتحة يبلغ ارتفاعها ١٨٠ سم وعرضها ٢٥٠ سم - كما
ان هذه الفتحات تنحدر بشدة نحو خلف السد مع اتجاه الماء حيث يسهل
ميلان مياه النهر الى القناة التي فتحتها اليهود خلف السد ويمكن بهذه
الفتحات تنظيم كميات المياه المارة في القناة ويجري حاليا جزء لا بأس به
من مياه النهر عن طريق القناة التي فتحتها اليهود خلف السد غير أن هذه
المياه تعود ثانية الى المجرى الأصلي للنهر بمجرد مؤقت على بعد ٢٠٠ م
جنوب السد .

— القناة من السد الى حافة المنطقة المجردة .

وقد تبين مما نشرته الصحف الإسرائيلية بين أواخر عام ١٩٥٩
والثلث الأول من عام ١٩٦٠ أنه تم تجاوز الاعمال التالية من المشروع :

— مشروع تجفيف الحولة (وقد أفردنا فصلا خاصا به) .

وتجدر الإشارة هنا الى أن (ح - صوفرين) رئيس قسم التجفيف
في مؤسسة الكيرن كايت صرح للصحفيين يوم ١٧/١٢/١٩٥٩ بأن تكميق
قناة الأردن مرحلة متممة لعملية تجفيف بحيرة الحولة . وقد جرت أعمال

اصلاحية في الاراضي المجففة - ففي اراضي المجارة النارية في الحولة بنيت
سلاسل بطول ١٣ كم وحفرت قنوات بطول ٨ كم لجلب المياه الى هذه
الاراضي والمحافظة على نسبة معينة من الرطوبة كما حفر ٧ قنوات لسير
التواريب يعرض يتروى بين ١٠ - ٢٥ عتراً -

وفي ابريل سنة ١٩٦٠ اوصت اللجنة الخاصة التي شكلها وزير
الزراعة لدراسة مشروع تغطية الحولة من جميع نواحيه بضرورة تخصيص
مليون ونصف مليون الليرة في هذه المرحلة لفرض اكمال هذا المشروع
الى حالة منتظمة كما اوصت أن يوضع مشروع التغطية تحت اشراف قسم
المراقبة الهندسية في ادارة المياه العامة في البلاد - وقال اعضاء هذه
اللجنة في تقريرهم أيضاً : انهم لا يستطيعون تحديد تكاليف الصيانة
في الوقت الحاضر - على أن المبلغ الذي يحددونه لصيانة هذا المشروع
في السنوات الاولى يبلغ ١٠٠ ألف ليرة اسرائيلية سنوياً ، وقد انتقد
أعضاء اللجنة بعض الاعمال المنفذة في المشروع لانها لا تؤدي الى التفع
الكامل الذي وجدت من أجله -

- بناء المرحلة الاولى لبحيرة البطوفة -

- في اواخر عام ١٩٥٩ أنهى عمال شركة مكوروت عمليات حفر
١٢ كم من قناة الجليل كما أعدت الاراضي على امتداد ثلاثة كيلومترات
لحفرها - ومن أجل حفر قناة الجليل جرت تقجيرات وأعمال حفر في
الصخور عند بده مرتفعات الجبال التي ستمر بجانبها القناة ، ويبلغ
اتساع القناة عند اعلى حافتها ١٠٣ أمتار وعرضها في القاع متران وعمقها
ثلاثة أمتار - ويبلغ طول هذه القناة في هذه المرحلة ١٥ كم وقد كان من
المتوقع انجاز كيلومترين آخرين حتى ربيع ١٩٦٠ وخلال فصل الربيع
يمكن انجاز كل هذه القناة -

ويحضر عمال شركة (مكوروت) الآن قناة اضافية لاستيحاب مياه
الامطار ومنع انسداد القناة الرئيسية من الأتربة والمواد الأخرى المحروقة -

- تم حتى ديسمبر سنة ١٩٥٩ حفر معظم قناة (حوكو) بين
ناطافا) وكان يجري في ذلك التاريخ حفر الاجزاء الاخيرة منها -

ويبلغ طول هذه القناة ٣٠ كم ومن المعروف أنه بديء بحفرها قبل
نحو سنتين -

١٠٨ - بالنسبة لمد خط الانابيب الضخم قطر ١٠٨ بوصة فقد تم مد هذه الانابيب بعد خروجها من خزان البطوف الى قرب بير سبع في أوائل النقب .

١٠٩ - تم حفر نفق عيلجون وكان من المتوقع أن يبدأ في شهر ابريل سنة ١٩٦٦ بسبب الباطون على جدرانها ، قد كانت شركة (سوليل يونيه) تقوم بتجارب أولية لعملية صب الباطون هناك .

١١٠ - أما أعمال حفر نفق (منشية) من الجهة الجنوبية فانها تسير بصورة منتظمة وقد تم حفره في نهاية عام ١٩٦٠ .

كلمة ختام

عن مشروعات اسرائيل بعد عام ١٩٦٤

كتبت الصحافة الاسرائيلية عن مشروعات المياه التي تنوى الاستثمار فيها بعد انهاء المرحلة الاولى والتي تنتهى ببداية سنة ١٩٦٤ . وقد وضعت السلطات الصهيونية مخططا للعمل فى الفترة الممتدة من سنة ١٩٦٤ الى سنة ١٩٧٠ . ومننقل ما كتبه الصحافة نقلا عن المسئولين عن المياه فى اسرائيل . فماذا قالوا عن هذه الفترة القادمة وماذا رسموا لها . وان كل عربى يبتهل الى الله عز وجل أن ينجح مؤتمر القمة العربى فى المهمة الخطيرة الموكولة اليه ويستطيع أن يضع حدا لهذه الاطماع الصهيونية .

قالت الصحافة الاسرائيلية: ان أزمة المياه التي تعاني منها اسرائيل تضطر السلطات الاسرائيلية الى القيام بدراسات وابحاث مستمرة لوضع مشروعات لتنمية المياه وزيادة الكمية التي يمكن استغلالها منها .

وقد انتهت شركة تاهال (المسئولة عن تخطيط المياه فى اسرائيل) من وضع مشروع لتنمية مصادر المياه فى خلال السنوات الثماني المتتالية من ١٩٦٢ الى ١٩٧٠ ليصبح بالمستطاع توزيع الموجود منها على القطاعات المختلفة أى الاستهلاك المنزلى والزراعى والصناعى .

وهذا المشروع الجديد قد وصل الى نتائج خطيرة جدا منها انه لا مناس من الاستثمار فى تقنين المياه أى توزيعها بالمحصر مادام انه لا توجد مصادر أخرى وما دام العرب يرفضون تنفيذ مشروعات مائية مشتركة وهناك نقطة واحدة مؤكدة وهى ان التنمية الزراعية فى اسرائيل قد وصلت الى اقصى طاقتها بسبب قلة المياه بل انه يتظر أن يحصل بعض

التراجع والتفكير في تبذير المياه على الزراعة لأن معظم كميات المياه التي سيتم استغلالها خلال مترواح السنوات الثماني سوف تستهلك للصناعة .

ومن الواضح أن الانفصالية المطلقة في استهلاك المياه تعطى للشرب والاستهلاك المنزلي ومع ذلك فإن السلطات قد اتخذت أقصى ما يمكن اتخاذه من وسائل لتقليل استهلاك المياه للشرب والمنزل . ووضعت في كل منزل عدادا من نوع جديد يحدد كمية المياه التي يستطيع كل منزل استهلاكها ومن المنتظر أن يضم هذا النوع من العدادات على النواحي الأخرى من البلاد .

ويعتقد خبراء تاهال أن كمية المياه المؤكدة في إسرائيل هي ١٥٠٠ مليون متر مكعب والاعتقاد السائد هو أن عدد السكان في سنة ١٩٧٠ قد يصبح ثلاثة ملايين نسمة يجب أن يتألفوا كفايتهم من الماء .

أما الصناعة فإنها قد تنسج بعد ثماني سنوات وتزيد بنسبة ١٥٠ - ٢٠٠ ٪ عما كانت عليه في سنة ١٩٦٠ ، وتقول شركة تاهال أن تقنين المياه للاستهلاك المنزلي يجب أن يستمر خلال السنوات الثماني القادمة .

وفي سنة ١٩٦٠ بلغ الاستهلاك المنزلي والصناعي ربع كمية المياه التي استخرجت في تلك السنة - أي ٢٧٥ - ٣٠٠ مليون متر مكعب من أصل ١١٠٠ - ١٢٠٠ مليون متر مكعب . أما في سنة ١٩٧٠ فإن هذين القطاعين أي المنزلي والصناعي سيأخذان ٣٠ ٪ من مجموع المياه .

وترى شركة تاهال أن مصادر المياه الأكيية التي يمكن الحصول عليها في سنوات ١٩٧٠ - ١٩٨٠ هي ١٢٠٠ مليون متر مكعب من تطهير مياه المجارى و ١٠٠ مليون متر مكعب من استغلال المياه المالحة وغيرها .

وتقول الشركة أن تطهير المياه القنرة وتكرير المياه المالحة ليس عملا سهلا وأنه يجب استثمار مبالغ مالية طائلة من أجل هذا الغرض والتي المؤكد لدى جميع خبراء شركة تاهال أن التقارير التي وضعها سمحا بلامس مدير شركة تاهال السابق كانت مخطئة إذ كان يعتقد أن الكميات التي يمكن الحصول عليها من جميع مصادر المياه في إسرائيل تبلغ ثلاثة آلاف مليون متر مكعب ولكن خبراء الشركة يرفضون هذا الرأي ويقولون إن عمل ما يمكن الحصول عليه سنويا لا يزيد على ١٧٠٠ مليون وربما أقل من ذلك .

مشروع نهر الاردن بعد اتمام المرحلة الاولى :

ان الخطوط الرئيسية لمشروع المياه الاسرائيلي لسنوات ١٩٦٢ - ١٩٧٠ تمنح حق الافضلية لمشروع الاردن وان الاموال الكثيرة والاعتماد والطاقة البشرية والمضايقات المزعجة كلها موجهة في الوقت الحاضر الى الاسراع في استغلال مياه نهر الاردن وتوصيله الى النقب الشمالي . وان مشروع خط الانابيب الاقليمي كله سيبدأ العمل تقريبا بكامله في السنوات الاربع الاولى اى من سنة ١٩٦٢ - ١٩٦٦ . أما نهر الاردن الذي سيؤخذ من بحيرة طبريا التي تعتبر المخزن الرئيسي للمياه في اسرائيل فان مياهه سوف تصل في نهاية ١٩٦٢ او بداية سنة ١٩٦٤ الى نقطة انطلاق خطي انابيب البركون الى النقب . والخطة التي وضعتها ناهال ومكورووت تقضى بأن نسيل المياه فعلا - اذا لم يطرأ شيء يغير جدول المواعيد - في شتاء ٦٣ - ١٩٦٤ وتشغيله بانتظام في موسم الري لسنة ١٩٦٤ .

وقبل بضعة أشهر من جر المياه في الخط الاقليمي سوف تجر مياه بحيرة طبريا الى الجنوب لزيادة المياه الجوفية الضئيلة التي بدأت تنقص لان هذه الزيادة ضرورية الى أن يصل مشروع الخط الاقليمي مع مياهه . وكذلك سوف يتم قبل ذلك تنفيذ مشروعين متصلين اتصالا مباشرا بمشروع الاردن وهما مشروع طبريا - ييسان ومشروع تحويل مياه الينابيع المألحة المحيطة ببحيرة طبريا كما أنه سيتم انشاء بحيرات لخزن المياه الجوفية وسوف تستخدم هذه البحيرات في خزن مياه بحيرة طبريا في الشتاء .

أما المرحلة الثانية اى السنوات الباقية من مشروع السنوات الاربع الاولى من ١٩٦٤ الى ١٩٦٦ فان ناهال تقترح اتمام الاعمال اللازمة لزيادة تدفق المياه في الخط الاقليمي وزياد مقدرة استيعاب المياه في الجنوب .

وهنا يجب أن نذكر انه عندما يبدأ جر مياه بحيرة طبريا بكميات كبيرة في المرحلة الثانية فانه سيطرأ تغيير على مستوى المياه ويصبح من الضروري انشاء ميناء لزوارق الصيد مخصص لتغيرات مستوى المياه في سطح البحيرة وجمل المضخات والمجاري الواقعة على ضفاف البحيرة ملائمة للتغيرات المنتظرة في مستوى المياه . ومن الصعب أن نعرف من الآن كيف تؤثر تغيرات المياه في هذه المرحلة على سواحل البحيرة .

ومن أجل زيادة مقدرة استيعاب المياه في جنوب البلاد فان ناهال تقترح انشاء خطوط انابيب أخرى خاصة في النقب الشمالي - وبين هذه الخطوط خط آخر يخرج من رأس العين حيث جفت منابع نهر البركون تقريبا - وتحويل هذا الخط الآخر الى منطقة تل ابيب ويافا وانشاء خط رابع بين رأس العين وخزان زوهاد (أنظر الخريطة) .

وحتى يتم انشاء الخط الاقليمي فان على القطاع الزراعي ان ينحل بالصبر ويكتفى بما هو موجود ويستغنى عن توسيع الاراضى المروية الا اذا أمكن احداث توفيرات فى أسلوب الري .

وحتى ربيع ١٩٦٤ فان صافى كمية المياه التى سيتم جرها لن يزيد على ٣٧ مليون متر مكعب سوف يخصص منها ١٩ مليون للاستهلاك المنزلى والصناعى ٤ و ١٨ مليون للزراعة .

وعندما يتم تشغيل الخط الاقليمي بكامل قوته فى سنة ١٩٦٥ فان الكمية التى يمكن الحصول عليها اذ ذاك تبلغ ١٥٠ مليون متر مكعب ومنها يخصص للمنازل والصناعة ٤١ مليون والباقى للزراعة . وبعد خمس سنوات من ذلك الوقت أى من ١٩٦٥ الى ١٩٧٠ سوف يزداد جر المياه الى ١٥٧ مليون متر سنويا وتقترح تاهال ان يخصص من ذلك ١١٤ مليون متر مكعب للمنازل والصناعة لكى ينال الاستهلاك المنزلى والصناعى كفايته الضرورية وهى ٤٦٠ مليون متر مكعب أما الزيادة التى تستطيع الزراعة ان تقاها سنويا فهى ٤٣ مليون متر مكعب فى السنوات الخمس التالية . ولكن يمكن تطبيق جدول المواعيد الذى تسير عليه تاهال وميكوروت لاتجاه الخط الاقليمي دون أن يمس ذلك تنفيذ المشروعات الحيوية الاخرى . فان على الحكومة ان تخصص فى ميزانيات ١٩٦٤/٦٣ مبلغ ٧٥ - ٨٠ مليون ليرة فى السنة وقد ورد فى الميزانية الجديدة التى تم وضعها مبلغ ٦١ مليون ليرة للمشروع وهذا المبلغ أقل من المطلوب ولكن وزيرى المالية والزراعة قد تمهدا باتمام المبالغ اللازمة .

وتستطرده الصحافة الاسرائيلية فتتناول جانبا آخر من الموضوع فتقول :

« وتحاول شركة تاهال فى مشروعها الا تتكلم عن المصاعب الرئيسية التى تقف امامها فى تنفيذ المشروع - واهم هذه المصاعب هى ملوحة بحيرة طبريا التى ازدادت فى السنوات الاخيرة بسبب الجفاف المستمر ،

ويرى المتشائمون وهم كثيرون أن ملوحة بحيرة طبريا قد تؤدى الى استحالة استغلال مياه طبريا ونهر الاردن فى الجنوب لان اراضى الجنوب مالحة وقد ارتفعت ملوحة مياه بحيرة طبريا فى سنة ١٩٦١ - وهذا الارتفاع التسببى فى الملوحة قد منع اسرائيل فى الوقت الحاضر أيضا من استخدام مياه البحر فى استنبات أنواع معينة من النباتات وليس من المعروف كم ستكون نسبة الملوحة فى نهاية سنة ١٩٦٣ - ولكن المستر

أهرون وينر مدير شركة تاهال يقول ان النسبة مقلقة جدا ويقول ان السبب في ذلك هو قلة المياه المتدفقة من نهر الأردن وهي أقل من المعتاد في السنوات الماضية - ومعنى هذا انه اذا حاول السوريون واللبنانيون تحويل مياه بانياس والحصباني ونقصت مياه نهر الأردن فان ذلك سوف يؤدي الى وقف الاستفادة من مياه البحيرة وانه كلما نقصت كميات المياه المتدفقة من نهر الأردن الى بحيرة طبريا فان ذلك يزيد من نسبة الملوحة فيها ويعتقد المستر أهرون وينر انه اذا تساقطت الأمطار الغزيرة في فصلين متتابعين من فصول الشتاء فان ذلك يعيد الملوحة الى ١٥ أو ٢٠ جرام من الكلور في اللتر الواحد - وعلى كل حال فمن الصعب تحديد الموعد التي ستهبط فيه الملوحة الى الدرجة التي تسمح باستخدام المياه في ري الأراضي المالحة قليلا .

ويعتقد المستر وينر انه سوف تخف الملوحة اذا نجحت فكرة تحويل مياه الينابيع المالحة التي تصب في بحيرة طبريا وهو عمل يحتاج الى مبالغ طائلة وليس من المعروف اذا كانت شركة تاهال ستنجح في تحويل هذه الينابيع المالحة واين سوف تذهب مياهها ثم ان الامر يحتاج أيضا الى تدفق مياه عذبة الى البحيرة من مصادر أخرى .

اما الخبراء المتشائمون فانهم كانوا قد تنبأوا بأمرين هما : قلة مياه نهر البركون ، وملوحة بحيرة طبريا - وقد صدقت التنبؤات وهم يقولون الآن أن بحيرة طبريا واقعة فوق حوض مالح من الصخور وانه من الصعب ايجاد مياه عذبة لجرحها الى بحيرة طبريا .

وقد وضعت شركة تاهال تقريرا سريا رفضت ان تسمح للصحف بالاطلاع عليه : وهذا التقرير يتعلق بملوحة بحيرة طبريا وقد اشترك في وضعه عدد كبير من الخبراء وهم يقولون ان طبقة الاملاح تحيط ببحيرة طبريا وهذه الطبقة واقعة على عمق محدد من طبقة المياه الحلوة - وهم يقولون ان مصدر المياه المالحة غير معروف تماما ولكن يعتقدون ان عملية الملوحة مستمرة بانتظام وهي أسرع من عملية تدفق المياه العذبة وانه كلما أخفت المياه من البحيرة زادت ملوحتها ومعنى هذا انه اذا حاولت اسرائيل أخذ كميات كبيرة من مياه بحيرة طبريا مباشرة فان ذلك يعتبر خطرا على مستقبل البحيرة وكل ما فيها من مخزون المياه يصبح غير صالح للزراعة .

والعمل في جر مياه بحيرة طبريا الى القنب يستمر بسرعة على الرغم من أن مشكلة الملوحة لم تحل بعد - كما أنه من المحتمل عندما تصل مياه

بحيرة طبريا الى النقب وفيها هذه النسبة العالية من الملوحة فانها قد لا تصلح لرى اراضى النقب التى تحتوى على نسبة من الملوحة كما أن مياه بحيرة طبريا وحدها بما فيها من الملوحة لا تصلح لزراعة أنواع معينة من النباتات .

وقد فكرت شركة تاهال فى استخدام جهاز كبير لتقليل الملوحة ولكن الخبراء يرون أن هذا لا يفيده .

وليس مسألة الملوحة وحدها هى التى توزعج السلطات بل هناك مسألة أخرى هى استخدام مياه بحيرة طبريا فى الشرب والصناعة إذ أن مصانع الاطعمة وغيرها تحتاج الى مياه نقية فى حين سوف تجر مياه البحيرة فى قنوات مكشوفة مسافة طويلة ومن الممكن تنقية المياه بالكلور ولكن هذه الطريقة ليست آمنة تماما فان المياه التى تسير فى أنابيب طويلة ومكتوفة لابد لها أن تتلوث بأمراض لايفيد فيها الكلور .

ووجدت شركة تاهال انه يجب استثمار ٤٧٠ مليون ليرة لتنفيذ الخطوط الأساسية للمشروع تنمية المياه فى اسرائيل خلال ثماني السنوات القادمة من ٦٢ - ١٩٧٠ وهو المشروع الذى وضعته من اجل زيادة كميات المياه بما يقرب من ٧١٥ مليون متر مكعب .

ويجب أن نذكر أن قسما كبيرا من المياه التى سيتم استثمارها سوف تكون بديلة عن مصادر المياه الشحيحة القليلة بحيث يمكن تنسيق استخدام المياه والاستغناء عن كثرة ضخ المياه بصورة ضارة - ومعنى هذا ان المياه التى سيتم استثمارها لن تستغل كلها فى الرى بل ستستغل فى سد حاجات المدن والزراعة والصناعة كما أن قسما منها سيعود الى أعماق الارض قبل استغلاله .

وان الاستثمارات المالية اللازمة لتنفيذ مشروع الثمانى سنوات (٦٢ - ١٩٧٠) محسوبة على أساس مستوى الاسعار فى النصف الاول من سنة ١٩٦١ أى على حساب ١٠٨ من الليرة للدولار الواحد .

وان مجموع المبلغ هو ٤٧٠ مليون ليرة قد يحتاج الى اضافة ١٥٠ مليون ليرة بعد اعلان تخفيض سعر الليرة .

والجدول التالى يبين أنواع المشروعات وتكاليفها :

اسم المشروع	النفقات	الزيادة، بليون المتر
مشروع الاردن المرحلة الاولى	١١٠و٤	٣٠٠
مشروع الاردن المرحلة الثانية	٨١ر١	-
مشروع البركون المرحلة الثانية	١٤ر٠	-
مشاريع اقليمية (جبل النقب)	١٤٤ر٧	١٩٩ر٠
مشاريع لاستغلال المجاري	٥٣ر٣	١١٦
مشاريع لاستغلال الوديان	٤٩ر٨	٧٥
مشاريع مياه الاراضي الساحلية	١٨ر٨	٢٥ر٠
مشروع طبريا - بيسان	٤ر٩	٤٠ر٠
المجموع	٤٧٥	٧٥٥

وليس من المعروف كم تبلغ نفقات مشروع طبريا - بيسان - ويجب ان نصيف الى المصاريف مبلغ ١٥٠ مليوناً التي تقرر صرفها في سنة ١٩٦٢/٦١ - ومعنى هذا ان مجموع النفقات باسماها ما قبل التخفيض ٦٢٠ مليون ليرة .

وتقدر الشركة كميات المياه المتوفرة التي يمكن بيعها والاستفادة منها ب ٦١٧ مليون متر مكعب في السنة (وهذه الكمية تستعمل على زيادة مقدارها ٩٨ مليون متر مكعب) وهذه الزيادة يمكن اعتبارها استهلاكية طبيعية ومعنى هذا ان مصاريف استخراج مليون متر مكعب تبلغ مليون ليرة .

وكانت شركة تاهال منذ زمن طويل قد قدرت معدلاً مقداره ١١ قرشاً إسرائيلياً ثمناً للمتر المكعب الواحد تدفعه القطاعات الصناعية والمنزلية وفكرت الشركة ان هذا السعر يستطيع ان يغطي النفقات من رأس المال مع فائدة ٦٪ ومع جميع نفقات ومصاريف تشغيل المشروع .

ولا شك في ان هذه الحسابات قد تغيرت بعد ذلك بسبب تقيين سعر الليرة ومن المحتمل كثيراً ان يرتفع هذا السعر ارتفاعاً كبيراً بعد ثمانية سنوات - بل اننا لا نستطيع ان نعرف سعر المياه الحقيقي بعد سنتين أو ثلاث سنوات بعد انتهاء المرحلة الاولى من المشروع الاقليمي العام . وها هم خبراء شركات تاهال وميكوروت ومركز التخطيط الزراعي يجلسون الآن ويدرسون تأثير مشروع نهر الاردن على نفقات استغلال المياه في البلاد .

وعندما ينتهي مشروع الثماني سنوات أى فى ١٩٧٠ يصبح مجموع استهلاك المياه ١٥٠٠ مليون متر مكعب فى السنة - وهذه الكمية هى كل ما تستطيع إسرائيل أن تقلمه من المياه - وفى سنة ١٩٦٠ استهلكت إسرائيل ١١١٢ مليون متر مكعب ومعنى هذا أن قسما صغيرا من المياه التى سوف يتم الحصول عليها فى ١٩٧٠ سوف يستخدم فى الاستهلاك وأن معظم الكمية سوف تعود الى الأعماق لموازنة كثرة استخراج المياه .

أما ال ١٥٠٠ مليون متر فانها سوف تستخرج سنة ١٩٧٠ من المصادر التالية :

- ٤٩٥ مليون متر مكعب من نهر الاردن ومشاريعه .
- ٦٨٢ مليون متر مكعب من مياه الأعماق .
- ٧٩ مليون متر مكعب من الينابيع والآبار فى بيسان وما جاورها .
- ١٠ متر مكعب من حفر الآبار على طريق القدس .
- ١١٦ مليون متر مكعب من السيول .
- ٨٣ مليون متر مكعب من مياه الوديان .
- ٢٥ مليون متر مكعب من تكرير مياه الساحل .
- ١٠ ملايين متر مكعب من جنوب وادى عربة .

١٥٠٠ المجموع

أما الاستهلاك السنوى فى الوقت الحاضر فهو :

- ٢٢٤ للاستهلاك فى المدن .
- ٦٥ للاستهلاك فى الصناعة -
- ٨٧٠ للاستهلاك فى الزراعة -

١١٥٩ المجموع

ومما يجدر ذكره ان إسرائيل تستغل الآن كامل قدرتها على انتاج المياه من جميع المصادر أى ١١٧٦ مليون متر مكعب وتمتد شركة ناهال ان الانتاج الطبيعى العادى للمياه يجب أن يكون ٨٨٢ مليون متر مكعب والانتاج فوق العادى ٢٧٣ مليون متر مكعب وأن هذا هو السبب فى قلة مياه نهر البركون من يتابع رأس العين وهو السبب فى اضطراب الحكومة الى تقنين استهلاك المياه بالحصص وأن هذا التقنين سوف يستمر دائما .

والاعتقاد السائد هو أن المفالة فى انتاج المياه سوف يستمر عند اتمام مشروع الثماني سنوات أى فى سنة ١٩٦٩/٦٨ .

وبعد بحث دقيق ودراسة عميقة وجدت شركة ناهال ان النتيجة التى

وصلت إليها حكومة الانتداب البريطاني قبل ١٥ سنة كانت صحيحة وهذه النتيجة هي أن الحد الأقصى للمياه في إسرائيل هو ١٥٠٠ مليون متر مكعب .

ويقول اهرن وبنر المدير العام لشركة تاهال انه عند انتهاء الثمانين سنوات ستبدأ إسرائيل في التنقيب عن مصادر غير مؤكدة لاستخراج المياه منها وهذه المصادر يمكنها أن تقدم حدا أقصى هو ١٠٠ - ٢٠٠ مليون متر مكعب بما في ذلك المياه المالحة .

وإردفت الصحافة الاسرائيلية تقول :

« ومن الصعب أن نفهم لماذا كانت شركة تاهال تغير كل سنة تقديرها لكميات المياه فقد قالت مرة ان الحد الأقصى هو ٢٢٠٠ مليون متر مكعب ومرة قالت انه ٢٤٠٠ مليون أو ٢٢٠٠ مليون ومرة قالت ١٨٠٠ مليون متر مكعب وما هي الآن تقول ان الحد الأقصى ١٥٠٠ مليون وكان البريطانيون قد قرروا أن الحد الأقصى للمياه في فلسطين كلها ١٨٠٠ مليون متر مكعب ويجب أن تخرج منها ٣٠٠ مليون متر مكعب في الضفة الغربية فيبقى في داخل إسرائيل ١٥٠٠ مليون متر مكعب ويجب أن نذكر أن هذا الحد الأقصى لا يمكن استغلاله بأكمله بل ان ما يمكن استغلاله هو ١٣٠٠ - ١٤٠٠ مليون متر مكعب في السنة » .

تجفيف الحولة

◆ ◆ ◆

كان البارون روتشيلد أول من تطلع الى تجفيف بحيرة الحولة ووضع مشروعا لذلك منذ سنة ١٩١٠ ولكن هذا المشروع ظل سرا .

وظل العلم يراد اليهود في امتلاك هذه المستنقعات لتجفيفها واستثمارها وانشاء المستعمرات على أرضها الخصبة منذ أن أشار البارون روتشيلد ، وكانت فلسطين محتلة بالأتراك فمنحت السلطات التركية أراضي الحولة لعائلة سلام اللبنانية في بيروت ولكن عائلة سلام هذه لم تستطع استغلال هذه الاراضي لانها مستنقعات ونحتاج الى تكاليف باهظة .

وبدا سمسارة اليهود يتصلون بعائلة سلام ويفاضونها على بيع أراضي الحولة وتحت الضغط الصهيوني اضطروا الى بيعها في سنة ١٩٣٤ .

معلومات عن بحيرة الحولة :

بحيرة الحولة هي عبارة عن مستنقع كبير تكون نتيجة هزة أرضية تسببت في ظهور فتوة بارز في مجرى نهر الاردن في الجزء الجنوبي منه عند خروجه من البحيرة مما أعاق مجراه وجعل مياهه تفيض على ضفتيه وتركذ في الاراضي المحيطة به وخصوصا في فصل الشتاء حيث تزداد مياهه بفعل السيول والفتوات وذوبان الثلوج من قمم الجبال المحيطة وفي كل عام كانت رقعة الفيضان تزداد حتى شكلت مستنقعا كبيرا مساحته ٦٠ ألف دونم (١٥ ألف فدان) وأصبح هذا المستنقع موطنا للأمراض وخصوصا الملاريا وتبتت فيه الأعشاب البرية .

مشاريع تجفيف الحولة :

وضعت عدة مشاريع لتجفيف مستنقعات الحولة وقد عرضت بعض الشركات البريطانية مشاريع للقيام بأعمال التجفيف الا أنه بعد التجربة

اتفق أن تجفيف المونم الواحد يتكلف ما بين ٣٥ - ٥٠ ألف جنيه وكان ذلك عام ١٩٣٥ .

استطاعت الوكالة اليهودية - وكانت في ذلك الحين بمثابة الهيئة المسئولة عن اليهود في فلسطين أثناء حكم الانتداب البريطاني أن تقنع حكومة فلسطين بأن تساهم في مشروع تجفيف الحولة بحجة مكافحة الملاريا ووافقت حكومة الانتداب البريطانية على المساهمة في المشروع بمبلغ ثلاثة أرباع مليون جنيه فلسطيني إلا أن الحرب العالمية الثانية تسببت فعدلت عن المشروع وطوى المشروع جانبا بصفة مؤقتة .

جاءت حرب فلسطين أيضاً فحالت دون الاهتمام بهذا المشروع إلا أنه في هذه المرة استطاعت السلطات اليهودية إنشاء مستعمرات على ضفاف بحيرة الحولة مثل مستعمرة جولانا ومستعمرة يسود همل ، وصار سكان هذه المستعمرات يعيشون على صيد السمك من بحيرة الحوت .

تنفيذ مشروع التجفيف :

بدأ تنفيذ المشروع في شهر أكتوبر ١٩٥٠ وتم على ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى :

وتقضى بتعميق نهر الأردن عند خروجه من بحيرة الحولة أي في الجزء الجنوبي من البحيرة ، وقد صار تعميق مسافة من النهر قدرها أربعة كيلو مترات ونصف بمصق أربعة أمتار وهذا هو النتوء البارز في قاع النهر الذي كان يتسبب في فيضان المياه وتراكمها وكحولها إلى مستنقع على ضفتي نهر الأردن .

إلا أن هذا الجزء يقع في المنطقة المنزوعة السلاح على الحدود السورية لذلك اشتكت سوريا إلى مجلس الأمن فقرّر وقف العمل في مايو ١٩٥١ حتى يقرّر رئيس لجنة الهدنة المشتركة ما إذا كانت أعمال إسرائيل تعتبر مقبلاً عسكرياً .

وفي يونيو ١٩٥١ استأنف العمل وشمل في تلك المرحلة تعميق النهر وتوسيعه لمسافة أربعة كيلومترات ونصف وهذه المسافة هي التي تقع بين مصب نهر الأردن جنوبى بحيرة الحولة حتى جسر بنات يعقوب وانتهت هذه المرحلة في مارس ١٩٥٣ .

وكان يقوم بتنفيذها وتنفيذ مشروع التجفيف كله بصيغة عامة
مؤسسة « موليل بونية » للمقاولات والبناء .

المرحلة الثانية :

تداول هذه المرحلة عمليات التجفيف ، ولذلك حفرت قناتا تصفية
وليستين قنات شرقية وهي تعتبر القنات الرئيسية وقناة غربية وكذلك
قناة شمالية تربط بين القناتين وتبلغ أطوالها كالاتي :

- ١ - القناة الشرقية طولها ١٩٥ كم وعرضها ٥٠ مترا .
- ٢ - القناة الغربية طولها ١٦ كم وعرضها ٢٠ مترا .
- ٣ - القناة الشمالية طولها ٤ كم وعرضها ١٢ مترا .

وقامت بحفر هذه القنوات شركة المقاولات الامريكية واستعملت
آلات عاتمة أحضرت خصيصا من الولايات المتحدة .

وقد بدأت أعمال الحفر في شهر أغسطس سنة ١٩٥٣ واستغرقت
عامين بعد ذلك !

وتعتبر هذه القنوات قنوات لسيل المياه المصفاة من المستنقعات
والمياه المتدفقة من السيول في موسم الشتاء . وتلتقي القنوات المارة من
الشمال الى الجنوب عند « نقطة المستنقعات » ومن هنا تستمر المياه في
سيرها في القناة الشرقية الرئيسية التي تتصل بنهاية المستنقع (الذي
زال الآن) بنهر الاردن ، ولذلك فان القناة الشرقية هي التي تتجمع فيها
مياه القنوات الصغيرة وسيول الامطار ومياه الثلوج وتسيل من الشمال
الى الجنوب .

وبعد اتمام حفر هذه القنوات وتصفية المياه من جزء من المستنقع
تم استصلاح مساحة من الارض قدرها ١٢ ألف دونم تقع شمالي القناة
الشمالية وفي شهر يونيو ١٩٥٥ حُرثت تلك الارض لأول مرة .

وقد تآلفت شركة لاستصلاح اراضي الحولة وتساهم في هذنه
الشركة :

- ١ - حكومة اسرائيل بمبلغ ٦٠٪ من رأس المال .
- ٢ - الوكالة اليهودية بمبلغ ١٠٪ من رأس المال .
- ٣ - الصندوق اليهودي بمبلغ ٢٠٪ من رأس المال .

المرحلة الثالثة :

تلخص هذه المرحلة في تصفية المياه المتجمعة على سطح الأرض وتسريبها إلى القنوات التي تصب في نهر الأردن وتصفية المياه الموجودة في البحيرة نفسها لكي تصب في نهر الأردن .

تمت هذه المرحلة خلال عام واحد وقامت به الشركة القومية للتنمية إذ كان قد بنى عند نقطة التقاء القناة الشرقية الرئيسية بنهر الأردن سد كبير يحول المياه من نهر الأردن إلى القناة . وعند إتمام المرحلة الثانية بدء في إزالة هذا السد فأخفت المياه تتدفق وتصب في نهر الأردن ، ويبلغ مجموع المياه التي كانت في البحيرة ١٤ مليون متر مكعب .

وبذلك تغيرت الخريطة الاسرائيلية ولم يبد هناك ذكر للبحيرة التي كانت تدعى بحيرة الحولة وظهرت بدلا منها مساحة من الأرض تغطيها أعشاب الحلفا والحضير والبروس .

بعض عقبات واجهت المشروع :

بعد أن أنفقت حكومة اسرائيل ثمانية ملايين من الجنيهات خلال ست سنوات على مشروع تجفيف الحولة اتضح أنه لاستصلاح الأرض يجب القضاء أولا على الأعشاب البرية التي تنزل جنورها في الأرض إلى عمق متر تحت الأرض وهذه عملية شاقة وتتطلب وقتا طويلا .

اتضح ان قاع البحيرة يحتوي ٦٠ - ٨٠ ٪ جير ولذلك فإنها غير صالحة للاستغلال الزراعي .

بعد أن فتحت المصارف لتصريف مياه البحيرة والمستنقع صالت المياه وأخذ سطحها في الهبوط وكان مقدرا لتصفيتها يوما أو ثلاثة إلا أنها وصلت إلى مستوى معين ثم توقفت عن التصريف ويقول المهندسون ان في قاع البحيرة ينابيع جوفية ترسل مياهها إلى البحيرة وهناك اعتقاد آخر بأن القنوات التي حفرت قد تراكمت فيها الوحل المنحرف مع الماء ولذلك يحتاج الأمر إلى آلات جرف عديدة لجرف الاوحال من القنوات ، وإذا اتضح أيضا وجود ينابيع جوفية في قاع البحيرة فستحفر قنوات تصل هذه الينابيع بعضها ببعض لكي تصرف مياهها إلى نهر الأردن .

ويبدو ان اسرائيل قد تغلبت على هذه العقبات وانتهت بذلك مشكلة تجفيف بحيرة الحولة بالنسبة لاسرائيل .

موجز للحوادث التي رافقت تنفيذ المشروع :

(١) سنة ١٩٥١ بدا مشروع التجفيف في الشهر الثالث من عام ١٩٥١ وبتاريخ ١٩/٣/١٩٥١ عقدت لجنة الهدنة المشتركة اجتماعا مستعجلا لبحث هذه المشكلة وقررت احالة القضية الى رئيس لجنة الهدنة المشتركة لدراستها واصدار قرار نهائي في موضوعها الا انه قبل ان ينتهي رئيس لجنة الهدنة من دراسته عاد اليهود الى اعمال التجفيف مرة ثانية وقام العرب اصحاب الاراضي بمقاومة اليهود .

وبتاريخ ٣٠/٣/١٩٥١ عزز اليهود القوات التي كانت تحتل القطاع الاوسط من المنطقة المجردة منذ تاريخ ٢٧/٣/١٩٥١ ولم يتمكن السكان العرب من فريسي العتامة ومزرعة (الخوري) من العودة الى اماكنهم نظرا لاحتلالها من قبل الجيش اليهودي . وهذا بمنعهم من ممارسة الحياة الطبيعية التي تخولهم باباها اتفاقية الهدنة .

وفي ليلة ٣٠-٣١/٣/١٩٥١ احاط الجيش الاسرائيلي بقرية البكاره ونقل اهاليها بالقوة بالسيارات العسكرية الى مكان مجهول داخل فلسطين وهو عمل وحشي يضاف اليه الاخلال العسكري بالمنطقة المجردة .

وبتاريخ ٢/٤/١٩٥١ عقد اجتماع للجنة الهدنة المشتركة وقد تم الوصول الى وضع مشروع اتفاق يعرض على السلطات في البلدين وتضمن هذا المشروع ما يلي :

١ - أن تعود الحياة المدنية الطبيعية للمنطقة المجردة الى ما كانت عليه قبل الحوادث التي وقعت خلال الاسابيع الثلاثة الاخيرة .

٢ - أن يعود السكان المدنيون العرب الى المنطقة المجردة فوراً .

٣ - أن تخل المنطقة المجردة من كل العناصر المسلحة التي دخلتها خلال هذه الحوادث .

٤ - أن تجري مباحثات بين الطرفين تنتهي خلال مدة اقصاها شهر واحد وأن تتوقف اعمال التجفيف خلال هذه المباحثات .

وبتاريخ ٤/٤/١٩٥١ عقد اجتماع في (روشينبا) لوضع التفاصيل والايضاحات المتعلقة بمشروع الاتفاق بعد أن أبدى الوفدان قبول حكومتهما للمشروع . غير أن اليهود كانوا يبيتون خطة مرسومة لاحتلال المناطق المجردة .

وفي ليلة ٥ - ٦/٤/١٩٥١ قام اليهود بتصفية القرى العربية التي ضمن المناطق المجردة وهي قرية (البكاره) و (الفانسه) ومزرعة (الخوري) وسيطر اليهود على المناطق المجردة التي غرب نهر الاردن من بحيرة الحولة شمالا حتى جسر بنتل يعقوب جنوبا .

وقدم رئيس الوفد السوري الى رئيس لجنة الهدنة المشتركة بتاريخ ١٩٥١/٤/٥ احتجاجا لخص فيه العدوان الذي قامت به الطائرات اليهودية وطلب اطلاق مجلس الامن بأسرع ما يمكن على الحادث .

وهكذا وبناء على طلب سورية عقد مجلس الامن اولى جلساته في ١٧/٤/١٩٥١ للنظر في شكوى سورية ضد اسرائيل وبعد عدة اجتماعات ومناقشات اصدر المجلس قرارا بتاريخ ١٨/٥/١٩٥١ نصه فيما يلي :

مجلس الامن :

١ - عطا على قراراته السابقة المؤرخة في ١٥ من يولية سنة ١٩٤٨ و ١١ من أغسطس سنة ١٩٤٩ و ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ و ٨ من مايو سنة ١٩٥١ - والمتعلقة باتفاقات الهدنة بين اسرائيل والموال العربية المجاورة وبالاحكام المتعلقة بوسائل صيانة الهدنة وحل الخلافات برجال الهدنة المشتركة التي يشترك فيها الجانبان على حسب اتفاقية الهدنة -

٢ - استنادا على شكوى سورية واسرائيل الى مجلس الامن وليبيانات ممثلي سورية واسرائيل بمجلس الامن والى تقارير كبير المراقبين ووكيله في فلسطين الى الامين العام للامم المتحدة والى تصريحات الاول متهما امام مجلس الامن -

٣ - استنادا الى أن كبير المراقبين الدوليين في مذكرته المؤرخة في ١٩٥١/٣/٧ والى أن رئيس لجنة الهدنة المشتركة في مناسبات عدة كانا قد طلبا من الوفد الاسرائيلي في لجنة الهدنة المشتركة أن تؤكد اعطاء التعليمات اللازمة الى الشركة المحدودة لاستثمار الاراضي في فلسطين لرفع جميع الاعمال التي تقوم بها في المنطقة المجردة الى أن يتوصل الى اتفاق بشأنها بوساطة رئيس لجنة الهدنة المشتركة ، والى أن الفقرة الخامسة من اتفاقية الهدنة تعطي رئيس لجنة الهدنة الصلاحية في الاشراف على المنطقة المجردة يتبنى المجلس طلبات كبير المراقبين الدوليين ورئيس لجنة الهدنة المشتركة في هذا الموضوع ويطلب الى حكومة اسرائيل الاستجابة لها .

ويعلن أنه من الضروري أن تنفذ حكومتا سورية وإسرائيل بكل إخلاص بنصوص اتفاقية الهدنة العامة الموقعة بتاريخ ٢٠ من يولية ١٩٤٩ لاعادة السلم الدائم الى فلسطين .

ويرمى الى الذاكرة المادة الثامنة والفقرة الثامنة من اتفاقية الهدنة التي تنص على أنه في حالة نشوب خلاف حول تفسير أحد نصوص الاتفاقية عدا المقدمة والمادتين الأولى والثانية حينئذ سيكون تفسير لجنة الهدنة المشتركة سائدا .

٤ - يدعو حكومتى سورية وإسرائيل الى عرض شكواهما على لجنة الهدنة المشتركة أو على رئيسها أيهما يتمتع بالمسؤولية حسب اتفاقية الهدنة والتفقد بالقرارات التي تنتج عن ذلك .

٥ - يعتبر رفض الاشتراك في جلسات لجنة الهدنة المختلطة والامتناع عن احترام طلبات رئيس لجنة الهدنة المختلطة المتعلقة بالتزامات بموجب المادة الخامسة غير متفق مع أهداف اتفاقية الهدنة والفرض من عقدها . وهو لذلك يناشد الطرفين ارسال ممثلين عنهما الى جميع الاجتماعات التي يدعو اليها رئيس اللجنة واحترام هذه الطلبات .

٦ - يدعو الطرفين الى تنفيذ المقتضيات التالية من خطاب رئيس منظمة مراقبة الهدنة في جلسة مجلس الامن ال (٥٤٢) في ٢٥ من ابريل سنة ١٩٥١ والمقتضية من محضر جلسات لجنة الهدنة السورية الإسرائيلية المنعقدة في ٣ من يولية سنة ١٩٤٩ والتي وافق الطرفان على انها تطبق على المادة الخامسة من اتفاقية الهدنة الاسرائيلية السورية .

ان قضية الادارة المدنية في القرى والمستعمرات التي ضمن المنطقة المحررة من السلاح منصوص عليها في اتفاقية الهدنة في الفقرة الفرعية ٥ (ب) و ٥ (ف) وان هذه الادارة المدنية بما فيها من أعمال البوليس ستكون على أساس محلي دون اثاره القضايا العامة المتعلقة بالادارة وتطبيق القانون والجنتية والسيادة .

وحيث يعود المدنيون الاسرائيليون الى قرية أو مستعمرة اسرائيلية فان الادارة المدنية والبوليسية لتلك القرية أو المستعمرة تكون اسرائيلية وعلى غرار ذلك حيث يعود للمدنيون العرب الى قرية عربية أو يقعون فيها تكون السلطة في أيدي ادارة لوحدة بوليس محليتين عربيتين .

وبينما تعاد الحياة المدنية تدريجيا تشكل الادارة على أساس محلي تحت اشراف رئيس لجنة الهدنة المشتركة العام .

وسيقوم رئيس لجنة الهدنة المختلطة بالتشاور والتعاون مع السكان المحليين لاتخاذ كل التدابير الضرورية لاعادة الحياة المدنية وصيانتها ولن يتولى مسئولية ادارة المنظمة مباشرة .

٧ - يذكر حكومتى سورية واسرائيل بالتزاماتهما بموجب المادة العادية عشرة الفقرة الرابعة من ميثاق الامم المتحدة وتعهداتهما بموجب اتفاقية الهدنة بالا تلجأ الى القوة العسكرية ويجب أن الاجراءين الاثنى (١) ، (ب) مناقضان لبنود اتفاقية الهدنة والالتزامات التى ينص عليها الميثاق :

(١) الاجراء الجوى الذى اتخذته قوات حكومة اسرائيل فى اليوم الخامس من ابريل سنة ١٩٥٦ -

(ب) واى اعمال عسكرية عدوانية من قبل اى من الطرفين فى المنطقة المجردة أو حولها التى قد يثبتها التحقيق الاضافى من قبل رئيس اركان منظمة مراقبة الهدنة فى التقارير والشكاوى المرفوعة حديثا الى مجلس الامن الصادر فى ١٥ من يولية لقرار وقف اطلاق النار المنصوص عنه فى قرار مجلس الامن الصادر فى ١٥ من يوليو ١٩٤٨

٨ - وبعد أن أخذ علما بالشكاوى المتعلقة بطرد السكان العرب من المنطقة المجردة من السلاح -

(١) يقرر أن المدنيين العرب الذين ابعدوا عن المنطقة المجردة من السلاح من قبل حكومة اسرائيل يجب أن يسمح لهم بالمودة حالا الى بيوتهم وان لجنة الهدنة يجب أن تشرف على عودتهم واعادة اسكانهم بطريقة تقررها اللجنة .

(ب) ويعتقد انه لا يجوز اتخاذ اجراءات تنطوى على نقل الاشخاص عبر الحدود الدولية أو خطوط الهدنة أو داخل المنطقة المجردة من السلاح دون أن يتخذ رئيس اللجنة المشتركة قرارا بذلك .

٩ - وبعد أن درس باهتمام فى عدة حالات عدم السماح لمراقبى وموظفى مراقبة الهدنة الدخول الى الاماكن المجاورة والمناسطى التى هي موضوع الشكاوى بغية القيام بأعمالهم الشرعية يعتقد أنه يجب على الطرفين ان يسحبا بشل هذا الدخول فى كل الاوقات عندما يطلب الامر ذلك لتمكين منظمة مراقبة الهدنة من انجاز اعمالها كما يجب عليهما أن تقدمتا كل مساعدة يطلبها رئيس لجنة الهدنة المشتركة لهذا الغرض .

١٠ - يذكر الطرفين بتعهداتهما بموجب ميثاق الأمم المتحدة لتسوية خلافاتهما المالية بوسائل سلمية وبطريقة لا تعازف بالسلم المولى والامن كما يعبر عن قلقه من فشل حكومتى سورية واسرائيل فى الوصول الى تفاهم تبعا لتعهداتهما بموجب اتفاقية الهدنة للتسهيل فى عودة السلم الدائم الى ربوع فلسطين .

١١ - بأمر رئيس منظمة مراقبة الهدنة باتخاذ الاجراءات الضرورية لتنفيذ هذا القرار بغية اعادة السلام الى المنطقة وبخوله سلطة اتخاذ مثل هذه الخطوات التى من شأنها أن تعيد السلام الى المنطقة وتقديم توصياته وآرائه الى حكومتى سورية واسرائيل على حسب ما يراه ضروريا .

وقد صوت على مشروع القرار كل من البرازيل والصين واكوادور وفرنسا والهند وهولندا وتركيا والمملكة المتحدة ويوغوسلافيا والولايات المتحدة .

وامتنع الاتحاد السوفيتى عن التصويت .

وكانت اسرائيل قد توقفت عن العمل فى المنطقة المجردة فى انهاء عرض شكورى سورية على مجلس الامن الا انه بعد القرار الذى اتخذ هناك سمح جنرال (رايل) للشركة الاسرائيلية التى تقوم بأعمال التجفيف بمتابعة العمل فى المنطقة المجردة وفى الاراضى غير المتنازع عليها من الضفة الغربية لنهر الاردن فقط وقد برر رايل قراره للأسباب الآتية .

(أ) ان نية أعضاء مجلس الامن كما عبروا عنها صراحة نتجه الى موازنة - للمشروعات وتسهيل تنفيذ : .

(ب) ان المحافظة على الاراضى العربية كانت هدف مجلس الامن وان قرار مجلس الامن قد حقق هذه الغاية ومنع العمل فى الاراضى العربية وسمح بالعمل فى الاراضى الأخرى .

(ج) ان الاراضى التى كانت موضع الخلاف هى الاراضى العربية فقط ولم تبحث مطلقا قضية العمل على الاراضى اليهودية لذلك فالمعمل فيها يبقى مخصصا به وليس موضع نزاع .

(د) لا يستطيع كبار المراقبين منع اليهود من القيام بالمشروعات التى يريدونها فى اراضيهم كما لا يستطيع منع العرب من العمل فى اراضيهم أيضا .

لقد اثار قرار جنرال رايل حفيظة الحكومات العربية التى انتقدته

بشدة واعتبرته مغالفا لقرار مجلس الأمن الذي نص على وجوب وقف الأعمال في جميع أراضي المنطقة المجردة دون تمييز بين الأراضي العربية والأراضي اليهودية .

وفي أوائل يوليو عام ١٩٥١ أعلنت إسرائيل أنها تمكنت من إبعاد مخرج تستطيع به إجراء أعمال التجفيف على الأراضي اليهودية فقط ومن الضفة الغربية وبدون التعرض للأراضي العربية أو مشروعات الري المعتادة .

وهكذا عدلت الشركة الإسرائيلية المخطط الأول الذي بدأت أعمال التجفيف بموجبه وألفت القناة التي حفرتها بالقرب من مزرعة الجوري واستعاضت عنها بقناة أخرى تمر بكاملها عبر أراضي اليهود وأصبح مجرى نهر الأردن الذي كان يسير بخط مستقيم من بحيرة الحولة نحو الجنوب يسير الآن بخط متكرر يمر بمحاذاة الأراضي العربية دون أن يمسا ، وأنشأ اليهود سدا كبيرا في أراضيهم عند ملتقى القناة الجديدة بالقناة القديمة .

وكي يحتاجي اليهود العمل في الأراضي العربية أخذوا يردمون ضفة النهر الغربية بالتراب الذي يستخرجونه من القناة الجديدة بنية إنشاء رصيف تقف آلاتهم عليه ليتمكنوا من تجفيف مجرى النهر القديم دون استعمال شبر واحد من الأراضي العربية ، ولقد أثير الموضوع مرة أخرى عام ١٩٥٣ وعام ١٩٥٧ ، وعام ١٩٥٨ وسنورد تفاصيل ذلك بعد الكلام عن الأهمية الاقتصادية لتجفيف الحولة .

الأهمية الاقتصادية لمشروع تجفيف الحولة :

إن أعمال التجفيف هذه تؤدي إلى تحقيق عدة غايات كل منها ذات أهمية وهي :

١ - أن تجفيف مساحة من الأراضي قدرها ٦٠ ألف دونم تقريبا يجعلها تصبح صالحة للزراعة عن طريق الري .

٢ - أن تجفيف هذه المستنقعات ومنع الفيضانات الموسمية سيؤدي إلى خفض مستوى الماء إلى عمق (٢ - ٣) أمتار تحت سطح الأرض وبذلك تتحسن مساحات أخرى من الأراضي تبلغ عشرات الآلاف من الدونمات التي ليست في حقيقتها مستنقعات بل أن مياه السيول المرتفعة منعت استعمالها للزراعة عن طريق الري .

٣ - ان المياه المنتشرة في البحيرات وأراضي المستنقعات تبخر بفعل الحرارة الملتصبة في وادي الأردن وتضيع سدى كما ان نباتات البردى وغيرها من النباتات الاخرى تمتص كثيرا من المياه لنموها ويقدر الخبراء كميات المياه التي تضيع سدى على هذه الصورة بمقدار ١٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا ومثل هذه الكمية تكفي رى مساحة زراعية مقدارها ٢٠٠ الف دونم تقريبا ، ولهذا فان أعمال التجفيف تنقذ من الضياع كمية هائلة من المياه مقدارها ١٠٠ مليون ٢م سنويا .

٤ - تقضى أعمال التجفيف على مصادر الحبات والأمراض التي تعانيها جميع القرى والمستمرات في تلك المنطقة على مساحة ٦٠ كم مما أحر حركة التوطن على نطاق واسع في المنطقة .

٥ - اكتشفت في القسم الجنوبي من المستنقعات مراكز عدة فنية بالسماط الطبيعي وقد برهن خبراء عديديون على انه يمكن استعمال هذه المادة لتحسين الزراعة ويعتقد خبراء آخرون انه يمكن استعمال هذه المادة كوقود في مشروعات معينة وسيتمكن الآن استخراج السماط على نطاق واسع ونقل هذه المادة الى المناطق الزراعية الاخرى في البلاد .

١ - استثمار أراضي الحولة :

تأسست شركة استثمارية باسم شركة استثمار الحولة بتاريخ ١٢ من يونيو عام ١٩٥٦ واشترك في تمويل رأسمالها كل من الحكومة بمعدل ٥٠٪ والوكالة اليهودية بمعدل ٢٥٪ ومنظمة الكيرن كايبت بمعدل ٢٥٪ وبلغ رأسمال الشركة عند تأسيسها مليون ليرة اسرائيلية وقد سلطت الصحافة الاسرائيلية أضواءها على مشروع الحولة بعد انتهاء أعمال التجفيف وأثارت كثيرا من المشاكل السياسية ونوهت هذه الصحف بان اتجاز المشروع هو ذو أهمية اقتصادية كبيرة فهو لا يقتصر فقط على إيجاد بعض آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية وإنما يشمل أموراً أهم بكثير من هذه النواحي فقد أدى تنفيذ هذا المشروع الى :

١ - ان يكون أساسا اقتصاديا لخمسين الف عائلة فقد كان التاخرية في الخريطة قبل بضع سنوات يرى ذلك اللسان الضيق الخارج من روثبيتنا حتى الملة لا يحتوى الاعلى كيبوسات فقط وق الآونة الأخيرة انضمت الى هذه الخريطة بلدة كريات شمونة وحاتسور القريبة من روثبيتنا .

ويعتبر كريات شمونة اليوم من مناطق الانشاء والتعمير وبلغ عدد سكانها نحو ٢٠ ألف نسمة وهذه البلدة في ازدياد اذ يصل اليها كل شهر نحو ٥٠٠ شخص جدد ، وبموجب الخطة الموضوعة سيبليج عدد سكان هذه البلدة ٥٠ ألف نسمة ويقوم السكان اليوم ببناء البيوت كما يشغل بعضهم في الصناعات الصغيرة .

وبموجب البرنامج الموضوعة للاستثمار زرعت خلال عام ١٩٥٧ مساحة ١١ ألف دونم منها ٤ آلاف دونم بالقطن كما انشئ مصنع لحليج القطن لتأمين احتياجات مصنع النسيج هناك وزرعت مساحة قدرها ٣٠٠٠ دونم بالارز عام ١٩٥٨ بعد ان نجحت هذه الزراعة تماما في هذه المنطقة كذلك سيزرع في الحولة ٣٠٠٠٠ دونم بالقمح وقصب السكر والبلدور وغيرها .

اما المصانع التي ستقوم باستغلال كل هذه المزروعات فاتها ستقام في المنطقة نفسها .

وبموجب البرنامج الموضوع لتوزيع الاراضي المجففة البالغة ٦٠ ألف دونم وضع ٢٠ ألف دونم تحت تصرف شركة استثمار الحولة ووزع ٢٠ ألف دونم على المستعمرات القائمة في المنطقة وانشئت مستعمرات زراعية جديدة في الـ ٢٠ ألف دونم الاخرى .

٢ - استغلال منطقة الحولة لانشاء مركز بلدي :

وهي امكان انشاء مركز بلدي في هذه المنطقة يضم جميع مستعمرات الناحية التي كانت حتى الآن بعيدة عن اى مركز بلدي والتي كان سكانها يضطرون للسفر الى صفد التي تبعد عشرات الكيلومترات عنهم لقضاء انشاء رصيف تقف الاتهم عليه ليتمكنوا من تجفيف مجرى النهر القديم حاجتهم الاقتصادية والطبية وغيرها ، اما الآن وبعد ان ازداد عدد السكان فقد اُنشئت مؤسسات مالية في المركز البلدي (كريات شمونة) كما اُنشئت فيها مؤسسات طبية وغيرها وقد تم انشاء اول بنك هناك في عام ١٩٥٠ كما ان بنوكا اخرى قد فتحت لها فروعها هناك .

(٢) سنة ١٩٥٢ .

بتاريخ ١٩٥٢/٧/٢ لاحظت القوات السورية اعمالا هندسية واسعة لاسالة نهر الاردن من المنطقة المجردة بقناة الى المنطقة المحيطة في فلسطين .

وفي ١٩٥٣/٩/٢ قدم الوفد السوري شكوى الى رئيس لجنة الهدنة السورية - الاسرائيلية المشتركة بهذا الخصوص جاء فيها : ان النشاط العسكري الاسرائيلي مستمر في المنطقة المجردة ، وهذا غير مشروع وغير مقبول ، وان امر كبير المراقبين بوقف الاعمال لم ينفذ ، وان تحويل النهر يمنح اسرائيل افضلية عسكرية وسياسية واقتصادية على حساب سورية وطالب الوفد المذكور بوقف الاعمال وسحب القوات الاسرائيلية من المنطقة المجردة ودعوة لجنة الهدنة المشتركة للاجتماع واعلام مجلس الامن بالقضية .

واجرى رئيس اللجنة التحقيقات المطلوبة وطلب كبير المراقبين الجنرال (بنيكه) من السلطات الاسرائيلية وقف العمل فلم تلتزم للطلب، وفهم بان السلطات الاسرائيلية قامت بالعمل دون ترخيص من كبير المراقبين .

اتخذت الحكومة السورية آنذاك الاجراءات الرسمية فاصطلحت وزارة الخارجية مذكرة وزعت على سفارات الدول الكبرى والدول العربية وحررت عدة شكاوى الى لجنة الهدنة وتكررت الاجتماعات مع الجنرال (بنيكه) . واصدر كبير المراقبين قرارا اوجب فيه على السلطات الاسرائيلية وقف الاعمال في المنطقة المجردة فوراً .

وردت السلطات الاسرائيلية على قرار كبير المراقبين واعلنت رفضها العمل بموجبه مدعية ان مصدر القرار لا يملك هذا الحق كما ان سورية لا يحق لها التدخل في شؤون المنطقة المجردة كما زعمت .

وقد استمرت السلطات الاسرائيلية باجراء عمليات التحويل .

واعلن الامين العام للامم المتحدة وكل من بريطانيا وفرنسا وباكستان والولايات المتحدة الامريكية وايطاليا تأييد قرار بنيكه .

وفي ١٩٥٣/١٠/١٢ ابلفت سورية موقفها بمذكرة رفعتها الى الامين العام للامم المتحدة . ثم طلبت ادراجها في جدول الاعمال .

وفي ١٩٥٣/١٠/٢٠ اعلنت الخارجية الامريكية وقف المساعدات الامريكية الى اسرائيل والبالغة خمسين مليون دولار .

ثم اجتمع مجلس الامن واتخذ قرارا بالاجماع مطالبا بوقف الاعمال .

وقد اعلنت الدول الغربية الثلاث مشروع قرار يتالف من ١٦ مادة متأثرة الى حد بعيد بوجه النظر الاسرائيلية وقد انتقدت مسؤولية المشروع من عدة نقاط كان اهمها انتقاد المادة (١١) التي افغلت ذكر مصالحها صراحة ضمن المصالح المتعلقة بالموضوع ارضاء للمندوب الاسرائيلي .

ثم قدمت لبنان مشروع قرار لمجلس الامن بهذا الخصوص وقد ايد كل من مندوبي الصين الوطنية والباكستان .. ذلك ، وطلبا لحذف المادة (١١) من المشروع الغربي .

وقدمت الدول الغربية الثلاث صاحبة المشروع الثلاثي بتعديلاتها على مشروعها بعد ان هدد المندوب السوفياتي باستعمال الفيتو .

وفي ١٩٥٤/١/٢٢ عرض المشروع الثلاثي المعدل بمجموعه على التصويت بعد ان رفض اصحابه التصويت الجزا على كل فقرة ، فكانت نتيجة التصويت كما يلي :

صوت ضد المشروع - لبنان والاتحاد السوفياتي .

امتنع عن التصويت - الصين والبرازيل .

صوت مع المشروع - الولايات المتحدة ، بريطانيا ، فرنسا ، تركيا ، كولومبيا ، الفانمورك ، وزيلنده الجديدة .

وسقط المشروع نتيجة الفيتو السوفياتي .

ثم القى المستر (هامر شولد) بيانا طالب فيه بما يلي
قرار الموقف الاول للجنرال بنيكه ،

اعطاء الجنرال (بنيكه) امكانية البحث عن اتفاق يعول دون ان تصبح هذه المشكلة سببا لنزاع دائم بين اسرائيل وسورية .

اتخاذ قرار مستعجل ايجابي يمنع الجنرال (بنيكه) السلطة اللازمة .

ثم رفعت الجلسة وترك لرئيس مجلس الامن دعوة المجلس لبحث القضية عندما يرى فائدة من ذلك ، وقد بقيت القضية مسجلة في جدول اعمال الأمم المتحدة .

بتاريخ ١٩٥٤/١/٢٦ اذنت اسرائيل بان قرار مجلس الامن

القاضي بوقف الاعمال ملقى استنادا الى سقوط المشروع الغربي وعدم
امكان البحث السريع في سبيل إيجاد حل للمشكلة .

ولكن الدول العربية تمسكت باستمرار سريان قرار وقف الاعمال
لان الموضوع قيد البحث في مجلس الامن .

نصحت الدول الغربية الثلاث ورئيس مجلس الامن . . اسرائيل بعدم
متابعة الاعمال .

واقترحت السلطات الاسرائيلية على الجنرال (بنيكه) التباحث
بمشروع التحويل فوافق الجنرال على الاقتراح وطلب تزويده بخبراء
فقبلت سورية انتداب الخبراء على اساس انهم مساعدون للجنرال
وليسوا خبراء لقضية النهر كما نص على ذلك مشروع القرار الغربي
الفاشل .

تألفت لجنة من الامم المتحدة برئاسة الدكتور (رالف بانس)
لدراسة الموضوع .

استمرت مشاورات الوفد السوري مع الوفد الامريكى لتوحيد
وجهات النظر ووافق الوفد الامريكى على اسس المشروع اللينتى المقدم
في ١٩٥٣/١٢/١٨ .

بتاريخ ١٩٥٤/٧/١٩ اعلم رئيس مجلس الامن . . سوريا بان اسرائيل
مستمرة في العمل خارج المنطقة المجردة ويخشى ان يتم انجاز المنشآت
الخاصة بالمنطقة المجردة قبل ان يكون لدى مجلس الامن الوقت الكافي
للتدخل وبهذا يصبح العالم كله امام الامر الواقع . وقد هددت سوريا
بان عودة السلطات الاسرائيلية الى العمل في المنطقة المجردة سيؤدى الى
نتائج خطيرة .

وقفت الدول الغربية الثلاث ضد شكوى سوريا وتبنت وجهة
النظر الاسرائيلية وبذلك كل نفوذها لصالح اسرائيل . وكانت
الغاية المتوخاة الحصول على قرار ينكر حق سورية في التدخل في قضية
تحويل نهر الاردن ضمن المنطقة المجردة وقد حفظ الفيتو السوفياتى
لسورية حقها في الموافقة على اى عمل يراد القيام به في المنطقة المجردة
او رفضه .

وجهات النظر العربية والاسرائيلية

وسنورد وجهات النظر العربية والاسرائيلية التى ابدت حول
موضوع التحقيق وتحويل مجرى النهر في هذه المنطقة :

لقد انصب دفاع العرب أمام مجلس الأمن على النقاط التالية :

١ - ان أعمال التحويل تجري في المنطقة المجردة :

ولكن السلطات الاسرائيلية تفسر المنطقة المجردة بأنها اراضى وهى تمارس عليها بعض مظاهر السيادة كوجود البوليس الاسرائيلى فيها وتتكبر السلطات الاسرائيلية على سورية حقها في المنطقة المجردة ولا تعتبرها طرفا له حق الخصومة أمام مجلس الأمن بهذا الخصوص وهى ترفض حضور اجتماعات لجنة الهدنة اذا تعلق موضوع الاجتماع بالمنطقة المجردة وتدعى بان القوات السورية وان احتلت المنطقة المجردة فانها قد انسحبت منها لان هذه المنطقة واقعة خارج حدودها الدولية ، وقد كان جلاؤها غير مشروط بموجب احكام اتفاقية الهدنة لذلك فان الاتفاق معها غير ضرورى لتناحية اعمال التحويل - كما وان السلطات الاسرائيلية ترفض تنفيذ قرارات هيئة الرقابة الدولية وتتكبر على كبر المراتبين الدوليين حقها باعطاء قرارات وقف الاعمال في المنطقة المجردة لان مهمة هذه الهيئة محدودة برعاية المصالح الخاصة في المنطقة المجردة والاعتراف على تنفيذ احكام اتفاقية الهدنة .

ويرى العرب أن المنطقة المجردة اراضى كانت تحتلها القوات السورية وانسحبت منها تلبية لرغبة الأمم المتحدة لجعل هذه المنطقة المحتلة منطقة ازالة تفصل قوات الطرفين وتقلل احتمالات الاحتكاك ووقوع الحوادث وان مصر هذه المنطقة سيدرس عند تسوية المشكلة ولا شك بان سورية مستظلة تطالب بذلك .

اما وجهة نظر الأمم المتحدة فهى ان السيادة على المنطقة المجردة قد انسحبت ولا يتمتع أى من الطرفين بهذا الحق حتى يتم اتفاق نهائى بينهما .

وان جميع الامور المتعلقة بالسيادة وتحديد الحدود والسلطات القضائية والتشريع مستجدة ايضا ، ويجب أن تسلم الادارة المحلية الى السكان المحليين دون تدخل سلطان الطرفين ، وان جهاز الأمم المتحدة للرقابة لا يمارس فيها حقوق دولة ذات سيادة ، انما يسهر على تطبيق الاتفاقية .

وقد رأى رجال القانون ان امتياز شركة كهرباء فلسطين التى

تسترت السلطات الاسرائيلية خلفها في تنفيذ المشروع ، غير قابل للتنفيذ في المنطقة المجردة ما دامت لا توجد دولة تعارض السيادة فيها .

فمعنى تنفيذ المشروع دمج المنطقة المجردة في النظام الاقتصادي والكهربائي لفلسطين المحتلة وهذا غير مسموح به بموجب اتفاقية الهدنة .

وقد أرادت السلطات الاسرائيلية ابعاد الجباب السورى عن الموضوع فاعتزفت بالحقوق الفردية (لان الرقابة الدولية نزيها) وادعت بان المشروع لن ينطوى على استعمال اراض يملكها العرب في المنطقة المجردة ولن تؤثر في المستقبل على هذه الاراضي . كما ان المشروع لن يضر أية مصلحة عربية خاصة في المنطقة المجردة . وقد أنتب تقارير المراقبين ان المشروع يؤدي الى اغراق منطقة عربية واسعة - ويؤثر على اراض عربية واسعة .

اما عن حقوق العرب خارج المنطقة المجردة (قرية البطيحة) فقد انكرت السلطات الاسرائيلية حقوقهم المكتسبة بموجب العرف والعادة ، والمبنية بالاتفاقيات الدولية وخاصة الاتفاقية الفرنسية البريطانية لعام ١٩٢٢ بخصوص الحدود السورية الفلسطينية ، وأعلنت السلطات الاسرائيلية انها لا تأخذ على عاتقها المساعدات التي وقعتها بريطانيا باسمها ، ولكنها عادت فصرحت بانها تمنع قرية البطيحة السورية ما يكفي حاجاتها وحاجات سكان شواطئ النهر الشرقية من الماء .

وقد ردت سورية بانها لم تنفق على الاساس ، حتى تبحت التفاصيل ومع ذلك فانها ترفض ان تعتمد سفائتها على حسن نية السلطات الاسرائيلية مقابل تنازلها عن حقوقها المكتسبة .

كما ان تقرير الجنرال (رايلي) المرفوع الى مجلس الامن يثبت بان تجربة بوابات السدود جنوبى بحيرة الحولة الجارية بتاريخ ١٩٥٨/١٠/٩ قد أدت الى نقص ٧٪ من مياه مزرعة البطيحة ، لذلك أنهيت التجربة وأهمل مشروع تخفيض المياه بواسطة استعمال بوابات السدود .

كما ان توليد ٢٤ الف كيلوات لن يبقى الا القليل من المياه في مجرى النهر الاصل ، ان لم يقطع الماء كما ذكر الجنرال (بنيكه) لهذا فان مشروع تحويل النهر يهدل حقوق الرى المكتسبة في المنطقة المجردة وفي اراضى الاقليم السورى . وعلاوة على ذلك فان تحويل النهر يضر بالملكية الاردنية الهاشمية اذ يؤدي الى انقاص مياه بحيرة طبريا ، وبالتالي زيادة ملوحتها .

اعتبرت السلطات الاسرائيلية للمنطقة المجردة منطقة محرمة لا يجوز لقوات أحد الطرفين دخولها ، وان ابقاء المنطقة المجردة من السلاح يضمن فقط منع دخول قوات الطرفين اليها ولا يضمن عدم تحسين هذه المنطقة ورفع مستوياتها الاقتصادية - وانهم عندما وقموا على اتفاقية الهدنة تمهدوا بتجنب ارسال قواتهم الى المنطقة المجردة ولكنهم لم يتعهدوا بمد تحسينها او باعمال الاعمال التي تؤدي الى رفع مستوى المنطقة كلها .

اما مبدأ عدم السماح لقوات أى من الطرفين بالحصول على فائدة عسكرية فقد كان مطبقا أثناء اتفاقية وقف القتال التي ابطالها قرار مجلس الامن في ١٩٤٩/٨/١١ والتي سبقت عقد اتفاقية الهدنة - ولو ان اتفاقية الهدنة أعطت هذا الحق للطرفين لتبكت سورية من اثاره اعتراضاته مماثلة ليس فقط بخصوص المنطقة المجردة بل في أية بقعة من اراضي فلسطين المحتلة .

كما ان نهر الاردن سيحتفظ بسجراه الحالي . والقول بان تحويله يغير وضع المنطقة المجردة ويحقق كسبا عسكريا للسلطات الاسرائيلية هو قول غير معقول لان القناة التي تحفر تشكل عائقا جديدا في وجه أى فريق يقوم بالمدوان .

لكن الدول العربية ترى رأيا مخالفا لهذا فهي ترى ان مهمة المنطقة المجردة هي أن تفصل قوات الطرفين وتبقى مجردة من السلاح ولا يتخذ فيها أى تدبير عسكري حتى تجرى فيها حياة مدنية طبيعية وقد جاءت محاولة تحويل مجرى نهر الاردن تزيل حاجزا طبيعيا بين الطرفين وتؤمن كسبا عسكريا للسلطات الاسرائيلية ، وبالتالي تقلب وضع المنطقة المجردة وتضعف من قيمتها كمنطقة عازلة للاسباب التالية :

يخرج نهر الاردن ، باعتباره يخترق المنطقة المجردة من اشراف الرقابة المولية التي تمتع تحقيق مكاسب عسكرية عليه ما دام في المنطقة المجردة .

يقلب الاسس الجغرافية والطبوغرافية الواردة في اتفاقية الهدنة ويفتح مجالا للمنازعات .

ان وجود القناة يسهل للمشرف عليها السيطرة على مياه المنطقة - والاستفادة منها وجعلها حاجزا دفاعيا ، وهذا يجعل المنطقة المجردة وسكانها تحت رحمة السلطات الاسرائيلية - كما يكون في امكانها اقامة جسور على القناة وتجفيف المجرى الاصلي للنهر ، بواسطة السدود التي

تشرف عليها لتستطيع قواتها اجتياز النهر ، وهذا يعطيهم افضلية هجومية كبيرة .

فان تعهد الدكتور بانثى باسم الامم المتحدة ، بالا تبقى المنطقة خرابا وفراغا لاينشئ قوله في مذكرته نفسها ، ان مشكلة السيادة على المنطقة المجردة مسالمتعلقة حتى ايجاد حل نهائي للمشكلة ولايجوز لاي من الطرفين ان يمارس عليها اى تصرف هو من تصرفات السيادة ، وليس هناك من ينكر ان هذا التصرف الاسرائيلي هو من تصرفات السيادة - ولو كانت غاية القناة ارواء القسم الشمالى من المنطقة المجردة دون ان تمتد الى داخل المنطقة المحتلة بنية تحسين احوال سكان المنطقة المجردة لكانت القضية جديرة بالدرس .

مجلس الامن ينتظر شكوى العرب من أن اسرائيل قد نظمت جسرا في المنطقة المتروكة السلاح في منطقة الحولة :

أرسل رئيس المراقبين بالنيابة في هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين تقريرا في ٢٠ من ابريل عام ١٩٥٧ ذكر فيه أن سورية قد شكت في ٢٦ من مارس ١٩٥٧ الى رئيس لجنة الهدنة المشتركة الاسرائيلية السورية من أن القوات الاسرائيلية المسلحة كانت تشيد تحصينات عسكرية وتقيم جسرا عند مخرج بحيرة الحولة ، وطلبت سورية الى رئيس لجنة الهدنة المشتركة أن يأمر بإجراء تحقيق فوري ، وأن يتخذ مع السلطات الاسرائيلية التدابير اللازمة لوقف هذا العمل غير القانوني في المنطقة المجردة من السلاح .

كذلك قامت سورية في ٣١ من (مارس) بإعلام رئيس اللجنة تالية أن الجسر قد تمت اقامته وأنه لا ينبغي السماح به في المنطقة المجردة من السلاح نظرا الى قيمته العسكرية بالنسبة الى امراةيل .

وجاء في التقرير أن رئيس المراقبين بالنسابة لم يتمكن من اجراء تحقيق فوري لان اسرائيل رفضت بحث الشكوى السورية - وقد اتخذت اسرائيل موقفا منعت بموجبه المراقبين العسكريين التابعين للامم المتحدة من دخول المنطقة الحرام المجردة من السلاح من ناحية الاقليم السورى ، ورفضت السماح بإجراء تحقيق من ناحيتها ، على أنها كفت فيما بعد عن المعارضة في تفتيش موقع الجسر ، مع اصرارها على معارضة ما وصفت بأنه تدخل سورى في المنطقة المجردة من السلاح .

وقد تبين لرئيس المراقبين بالنسابة في ٧ من ابريل عدم وجود

تحصينات ، ولكنه لاحظ أنه قد وضعت علامات على منطقة في المشارف القريبة للجسر تفيد أنها قد بثت فيها الألغام ، ولما كانت حقول الألغام والألغام ذاتها متنوعة في المنطقة المجردة من السلاح ، فهو يعمل على اتخاذ الترتيبات اللازمة لإزالة أي الغام مبنوثة في المنطقة .

كذلك تبين له أن الجسر لم يبين على أرضي يمتلكها العرب . وأضاف أنه على الرغم من إمكان استخدام الجسر في الأغراض العسكرية فإنه مقتنع مع ذلك بأن تشييده كان مرتبطا بمتروك استصلاح الأراضي في منطقة الحولة . وعلى ذلك فإنه لا يمتنع أنه يكون محقا في طلب إزالة الجسر ، لأن هذا الطلب ينبغي أن يركز على افتراض أن أحد الفريقين سوف يستخدم الجسر لأغراض عسكرية ، خرقا لاتفاقية الهدنة المسماة وهو افتراض لا يحق له تصوره . كذلك اقترح رئيس المراقبين بالنيابة أن من المستحسن ، نظرا إلى الصعوبات التي واجهت التحقيق أن يعاد تأكيد السلطات الخاصة التي لرئيس لجنة الهدنة المشتركة والمراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة في المنطقة المجردة من السلاح .

وإدسل الممثل السوري إلى رئيس مجلس الأمن رسالة في ١٣ مايو ١٩٥٧ قال فيها : إن إقامة جسر في المنطقة المجردة من السلاح كفيلا بأن يعطي إسرائيل ميزة عسكرية ، مخالفة لأحكام اتفاقية الهدنة العامة وإن ابقاء الجسر ينطوي على خطر يهدد السلام .

وأضاف أن الحكومة السورية بينما تستطيع الموافقة على معظم البيانات الواردة في تقرير رئيس المراقبين بالنيابة وخاصة ما يتعلق منه بسلطات لجنة الهدنة المشتركة ووظائف المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة فإنها لا توافق على استنتاجاته التي لم تطبق فيها أحكام اتفاقية الهدنة العامة تطبيقا دقيقا . وطلب الممثل السوري عقد جلسة مجلس الأمن لبحث المسألة .

وفي جلسته رقم ٧٨٠ المنعقدة في ٢٣ من مايو ١٩٥٧ ، أدرج المجلس الشكوى السورية في جدول أعماله ، ودعا ممثلي سورية وإسرائيل إلى الاشتراك في المناقشة .

وتكلم الممثل السوري في هذه الجلسة ، فقال : إن إقامة الجسر قد صاحبه نشاط عسكري إسرائيلي في المنطقة المجردة من السلاح ، وإن إسرائيل لو كانت قد سمحت بإجراء تحقيق في المنطقة في الحال ، لكان من المسير إخفاء ذلك النشاط وذكر أنه ورد في القترين ٥ هـ و ٥ بـ

من المادة الخامسة من اتفاقية الهدنة العامة نص صريح يحظر القيام بأى نشاط عسكري فى المنطقة المجردة من السلاح . وأشار الى ما قد ذكره رئيس المراقبين بالنيابة من أن الحرس يمكن استخدامه للأغراض العسكرية وبين أن سورية تعتقد وهى واضحة فى اعتبارها قوة تحمل الحرس ، أنه يمكن حتى فى الوقت الحاضر استخدامه لنقل العتاد الكامل للجيش الى الضفة الشرقية من بحيرة الحولة . وهذه الميزة العسكرية التى تكتسبها إسرائيل على هذا النحو تعد خرقاً لنصوص اتفاقية الهدنة العامة .

يبدو أن رئيس المراقبين بالنيابة ، حين رفض الاستجابة لطلب سورية قد فرق بين الميزة العسكرية التى سوف تكتسبها إسرائيل ، وبين نيات السلطات الإسرائيلية فى الاستفاد بهذه الميزة .

أما سورية فتمتدح أن تقدير النيات أمر غير جائز فى تحديد وقوع أى خرق للاتفاقية .

كذلك قام رئيس المراقبين بالنيابة بوضع الاعتبارات الاقتصادية التى تؤثر فى إسرائيل فوق كل الاعتبارات الأخرى عندما ذكر فى تقريره أنه مقتنع بأن تشييد الجسر مرتبط بمشروع استصلاح الاراضى فى منطقة الحولة .

وفضلاً عن ذلك فإن إسرائيل لم تلتزم الاجراء الذى وضعه مجلس الأمن فى قراره المتخذ فى ١٨ من مايو ١٩٥١ بشأن تنفيذ ذلك المشروع، وختم الممثل السورى كلامه حاثاً المجلس على ادانة إسرائيل على خرقها لاتفاقية الهدنة العامة ، وإصدار أمره بإزالة الجسر ، وإعادة تأكيد السلطات الخاصة لرئيس لجنة الهدنة المشتركة وللمراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة وإعادة تأكيد حق مراقبي الأمم المتحدة فى حرية التنقل والانتقال فى جميع قطاعات المنطقة المجردة من السلاح .

وتكلم الممثل الإسرائيلى فى الجلسة ذاتها فقال : ان اتفاقية الهدنة العامة قد نصت صراحة على إعادة الحياة المدنية الطبيعية الى المنطقة المجردة من السلاح وإن الوسيط بالنيابة قد أعلن وقت توقيع الاتفاقية أن الأمم المتحدة سوف تحرص على ألا تصبح تلك المناطق فراغاً أو أرضاً بوراً . وقد دأبت سورية طوال السنوات الست الماضية على محاولة تعزيز مشروعات التحسين فى المنطقة المجردة ، ولكن رئيس المراقبين ومجلس الأمن قد رفضا مراراً جميع حججها المقدمة ضد أعمال استصلاح الاراضى التى تقوم بها إسرائيل ، وفى عام ١٩٥١ أعلن رئيس المراقبين على نحو

قاطع أن الاحتياج بوجود ميزة عسكرية يتملّض مع اتفاقية الهدنة العامة وهو لذلك أمر غير مقبول ، وبعد توقيع تلك الاتفاقية لم تعد العلاقات بين إسرائيل وسورية قائمة على أسس عسكرية بحتة ، وقد شيدت إسرائيل الجسر المشاة إليه لا لشيء الا ليستخدم معبرا يمر عليه التراب والكراتك اللازمة لاتمام شبكة القنوات المتصلة بنهر الاردن -

واضاف انه قد ازيلت كل الالغام التي يشت قرب المشاؤف الغربية للجسر ، وان رئيس المراقبين بالنيابة قد أخطر بذلك .

وقال ممثل العراقى : ان المسألة الاساسية هي ان إسرائيل قد اكتسبت باقامة الجسر ميزة عسكرية لم تكن تخولها إياها اتفاقية الهدنة العامة . أما الاعتبارات الأخرى التي أقحمتها إسرائيل لتتهوئ المسألة ، كتلك الميزات الاقتصادية المزعومة لمشروع الحولة ، فهي كلها خارجة عن الموضوع . وفضلا على ذلك فان الجسر خليق بان يزيد من احتمال الاحتكاك بين القوات المسلحة للدولتين ، وبهذا تزداد امكانيات حصول الاشتباك والحوادث زيادة كبيرة وقال : ان رئيس المراقبين بالنيابة قد تجاوز الواجبات التي عهد بها اليه فيما توصل اليه من استنتاجات بشأن الجسر ، فليس المنتظر منه ان يقدر نيات الفريقين ، بل ان يحدد : هل الوقائع ، كما رآها ، تتشئ مع احكام اتفاقية الهدنة العامة اولا ؟ وقال : ان رئيس المراقبين بالنيابة ليس لديه تأكيد بان الجسر لن يستخدم لأغراض عسكرية ما فى المستقبل - وفضلا عن ذلك فان تشييد الجسر ليس عملا منعزلا وانما هو آخر حلقة فى سلسلة أعمال دبرت باحكام ، وقصد منها تقويض دعائم اتفاقية الهدنة وذلك كمقدمة لضم المنطقة المجردة من السلاح الى إسرائيل .

ان إسرائيل قد خرقت اتفاقية الهدنة العامة أيضا باذخال وحدات من الشرطة الاسرائيلية فى المنطقة المجردة من السلاح وبتعويق عمل هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة ، وبرفضها حضور جلسات لجنة الهدنة المشتركة وبوقوفها فى وجه عودة المدنيين العرب الى المنطقة المجردة من السلاح . وقال أخيرا : ان على المجلس ازاء أعمال الخرق هذه ان يتصرف بحزم للحيلولة دون تدهور الموقف أكثر من ذلك .

وتكلم ممثل الملكة المتحدة فى الجلسة ذاتها . فقال . ان المادة الخامسة من اتفاقية الهدنة العامة تضع مسئولية المراقبة العامة للمنطقة المجردة من السلاح على عاتق رئيس المراقبين أو نائبه ، من حيث انه رئيس للجنة الهدنة المشتركة . وقد كان المجلس دائما يؤيد سلطته ، كما أكمها

من جديد في قراره المتخذ في ١٨ من مايو ١٩٥١ - وفي الحالة المعروضة على المجلس الآن ، اقتصرت رئيس المراقبين بالنيابة اقتناعها لأرب فيه بأنه ليس وراء الخطة الجسر أي هدف عمكري وإن أهميته العسكرية لا تكفي للمجلس بالأهداف التي أقيمت من أجلها المنطقة المجردة من السلاح . وقال : ان رئيس المراقبين بالنيابة هو وحده الذي يملك أن يقرر : هل أحكام اتفاقية الهدنة العامة تجيز إقامة الجسر أولا ؟

وقال : ان وفد المملكة المتحدة يرى فضلا عن ذلك ، انه نظرا الى أن رئيس المراقبين مسئول عن ضمان التنفيذ الكامل لاتفاقية الهدنة للمجلس ان يطلب اليه تقديم تقرير آخر عن الاوضاع القائمة في المنطقة المجردة من السلاح ، فيما يتعلق فيها بأحكام اتفاقية الهدنة .

وتكلم ممثل كوبا ثم ممثل اسراليا واقرأ وجهة نظرا امريكا .

وفي الجلسة تكلم ممثل الفلبين فقال : انه برغم أن حكومته غير مقتنعة بالظروف التي لا يست اقامة الجسر في المنطقة المجردة من السلاح ، فإنها لا تود المساس بقرار رئيس المراقبين بالنيابة في هذا الصدد - على انه مادام المبرر الذي قدم لتشييد الجسر هو أنه يسهل اتمام مشروع استصلاح الاراضي في الحولة ، فالنتيجة الضرورية لذلك هي انه لا يعود هنالك أي داع لبقاء الجسر متى تم المشروع . ولا شك انه مما يساعد على استتباب الهدوء في المنطقة المجردة من السلاح أن يزال الجسر بمجرد أن يؤدي المهمة الخاصة المقصودة منه .

وتكلم الممثل السويدي فطالب بتأكيد سلطات رئيس المراقبين والأخذ بما يراه .

وتكلم الممثل الصيني في الجلسة ذاتها فقال : انه ليس هناك من الاسباب ما يكفي للاعتراض على قرارات رئيس المراقبين بالنيابة أو تعديلها على أن للمجلس ولهية مراقبة الهدنة أن تبحث مستقبل الجسر بعد ان يتم العرض الذي أعلن أنه هو المقصود منه منطقة الجسر . واقتراح أخيرا أن تولى هيئة مراقبة الهدنة مزيدا من الانتباه في الشؤون القليلة المقبلة ، وأن يقدم رئيس المراقبين بالنيابة تقارير جديدة عن الموقف .

وتكلم الممثل الفرنسي في الجلسة ذاتها فقال : ان وفده يؤيد لتقرير (م/٣٨١) المقدم من رئيس المراقبين بالنيابة .

وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية في الجلسة

ذاتها فقال : ان السلطات الاسرائيلية قد اتخضت عددا من الاجراءات المنفردة في المنطقة المجردة من السلاح ، خص منها بالذكر اقامة جسر جاء عنه في تقرير رئيس المراقبين بالنيابة أن من الممكن استغلاله للأغراض العسكرية ، ثم أن بشا الاكلام في مشارف النجسر ، وانتظاما غير ذلك من التمايز ، قد أدت الى تحويل المنطقة المجردة من السلاح الى منطقة عسكرية وقال : انه لم يرد حتى الآن تقرير من رئيس المراقبين بالنيابة يفيد أن الاكلام قد أزيلت . وبني أنه لا يسمع وقد الاتحاد السوفيتي أن يوافق على الرأي القائل ان العامل الحاسم في القضية الحالية هو انتهاء السلطات الاسرائيلية استعمال الجسر للاغراض السلمية وحدها فالجلس لا شأن له « بنوايا » أي من الفريقين ، بل يود أن يعلم : هل اقامة الجسر تنطوي على خرق لاتفاقية الهدنة العامة أولا ؟ . وقد يفيد في هذا الصدد تقديم تقرير آخر من رئيس المراقبين بالنيابة في مساعدة المجلس على تقدير الاوضاع القائمة في المنطقة المجردة من السلاح -

وقال الممثل السوفياتي بعد ذلك : انه قد بات معروفا ان ممثل اسرائيل لم يعودوا يشتركون في أعمال لجنة الهدنة المشتركة وانهم رفضوا مرارا السماح للمراقبين العسكريين للامم المتحدة بأجراء تحقيقات في المنطقة ، وموقف اسرائيل يتم بوضوح عن رغبتها في الحيولة دون مراقبة الطريقة التي تنفذ بها اتفاقية الهدنة العامة . وقد حضر المجلس اسرائيل مرارا لخرقها اتفاقية الهدنة ، ومن واجبه أن يطلب اليها ثانياً وقف الأعمال المنفردة التي تقوم بها في المنطقة المجردة من السلاح ، وعدم الجسر دون ابطاء لسحب شرطتها ، واتخاذ الخطوات اللازمة لاعادة المدنيين العرب الذين أجلوا عن المنطقة ، وقال أخيراً : ان وفد الاتحاد السوفيتي يؤمن بأن مطلب سورية الى المجلس عادل ، وأنه يتمنى مع جباة الميثاق .

وتكلم الممثل الكولومبي فقال : ان وفد بلاده . بعد دراسته لتقرير رئيس المراقبين يرى أنه لا يحق للمجلس أن يطلب ازالة الجسر .

وتكلم رئيس المجلس في الجلسة ذاتها بوصفه ممثلاً للولايات المتحدة الأمريكية فقال : ان وفد بلاده ، بعد أن بحث كل ما توافر بشأن المسألة المروضة على المجلس من وقائع يرى أن تقرير رئيس المراقبين بالنيابة (٣٨١٥/م) يفى تماما بطلب سورية على أن الولايات المتحدة لا تشارك الممثل الاسرائيلي في رأيه القائل انه لا يجوز لأحد أطراف اتفاقية الهدنة أن يستند الى الاعتبارات العسكرية الخالصة في المنطقة المجردة من

السلاح ، فقد حدث في مناسبة سابقة في عام ١٩٥٢ أن أكد رئيس المراقبين بوضوح ان الاعتبارات العسكرية تقع ضمن الامور التي يعد مسئولا عنها بموجب اتفاقية الهدنة وقد أبدته في رأيه هذا أغلبية أعضاء المجلس -

وقال : ان تقرير رئيس المراقبين بالنيابة قد اثار عددا من المسائل التي تهم المجلس - وما دام هذه المسائل ما زالت قائمة فان مما يفيد المجلس أن يتلقى من رئيس المراقبين تقريرا يعرض فيه آخر تطورات الموقف السائد في ارجاء المنطقة المجردة من السلاح -

وتكلم الممثل السوري - فقال : ان معظم أعضاء المجلس قد اقترحوا أن اقامة السنطاط الاسرائيلية للجسر هو الموضوع الوحيد للشكوى السورية ، ولكن الواقع أن تلك الشكوى تتعلق اساسا بصوم المركز القانوني للمنطقة المجردة من السلاح ولا اتفاقية الهدنة - ورأى أن بحث القضية المعروضة حاليا يؤدي قطعا الى النتائج الآتية

أولا : ان افراز المجلس المنخذ في ١٨ من (مايو عام ١٩٥١) يضع حدا لجميع العمليات في المنطقة المجردة من السلاح الى أن يتم عقد اتفاق بين الطرفين -

ثانيا : ان اسرائيل قد واصلت عمليات التجفيف في المنطقة المجردة من السلاح دون تصريح من رئيس المراقبين أو رضا ملاك الارض العرب ، أو موافقة سورية -

وثالثا : ان اقامة حصار ذي فحة عسكرية تسيطر عليه اسرائيل خرق لاتفاقية الهدنة العامة - وقال : ان سورية تأمل أن يتخذ المجلس اجراء حاسما في الشكوى الحالية ، نظرا الى أعمال الخرق المتكررة التي اوتكتبتها اسرائيل - وقال أخيرا : ان سورية لا تسمحها أن توافق على الرأي القائل أن رئيس المراقبين وحده هو المسئول عن مراقبة المنطقة المجردة من السلاح ، اذ لو صح ذلك ما كان هناك حاجة ترجى اللجنة الهدنة المشتركة ، التي هي أهم أداة في جهاز مراقبة الهدنة ه

وتكلم الممثل الاسرائيلي فقال : ان تقرير رئيس المراقبين بالنيابة لم يكن متفقا مع ادعاء سورية بأن اقامة الجسر نشاط عسكري ، وانه يكسب اسرائيل ميزة عسكرية فيها خرق لاتفاقية الهدنة ، أو انه يضر بمصالح المدنيين العرب في المنطقة المجردة من السلاح - وقال ان الوفد الاسرائيلي يلاحظ بعين التقدير أن أغلبية أعضاء المجلس قد ايدت رئيس المراقبين

**النيابة فيما توجب اليه ، وإيأت بذلك الرأي القائل بوجوب تشجيع
مشروعات الإتمام في المنطقة .**

واستجابة لطلب أعضاء مجلس الأمن . قدم رئيس المراقبين بالنيابة
في ٢٧ من يونيو عام (١٩٥٧) تقريره الاضافي (ع / ٢٨٤٤) بشأن
خوارج معينة من عمل الهيئات التابعة للأمم المتحدة في المنطقة المجردة من
السلاح التي نصت على ايجادها المادة الخامسة من اتفاقية الهدنة العامة
إبان أن المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة كانوا على وجه العموم
يتجولون بحرية في المنطقة حتى يونيو عام ١٩٥٦ ، وذلك أما للقيام
بزيارات منتظمة أو لأغراض التحقيق . على أنهم يدعوا منذ مستهل يونيو
يعانون صعبا في تحقيق الشكاوى المتعلقة بتشييد تحصينات في المستوطنات
الاسرائيلية التي في المنطقة المجردة من السلاح ومنذ ٣٠ من أكتوبر
١٩٥٦ رفضت اغلب طلبات دخول القطاع الاوسط من المنطقة المجردة من
السلاح ، وحالت الشرطة الاسرائيلية دون القيام بالزيارات المنتظمة
أو بالتحقيقات . وكذلك في القطاع الجنوبي لم يتمكن المراقبون من القيام
بالتحقيق في النقب في ٢٨ من مايو ١٩٥٧ .

وقال رئيس المراقبين بالنيابة في ختام تقريره انه نظرا الى أن رئيس
لجنة الهدنة المشتركة ومراقبي الأمم المتحدة قد منعوا في مناسبات عدة
من دخول بعض المناطق التي في المنطقة المجردة من السلاح ، ونظرا الى أن
المادة الخامسة من اتفاقية الهدنة العامة تضع على عاتق رئيس اللجنة
مسئولية المراقبة العامة للمنطقة المجردة من السلاح سواء في الامور العسكرية
أو في الامور المدنية ، الامر الذي اكده مجلس الأمن من جديد في قراره المتخذ
بتاريخ ١٨ من مايو ١٩٥٦ ، فقد يكون من المرغوب فيه ، لضمان المراقبة
واتاحة القيام بتحقيقات أسرع ، بقاء بعض المراقبين لمدة ٢٤ ساعة في
اليوم في مواضع من المنطقة المجردة من السلاح يختارها هو :

وأضاف رئيس المراقبين بالنيابة قائلا : ان حرية التنقل في المنطقة
المجردة من السلاح ينبغي ألا تُلغى من أطراف اتفاقية الهدنة العامة أو من
السلطات المحلية أية صعوبة في مختلف القطاعات . فيسبى ألا يرفض
التصريح بدخول أية منطقة ولا أن يقيّد هذا الدخول بأي شروط كحضور
جنود من الجيش أو الشرطة خلال التفتيش .

وفي شهر أغسطس عام ١٩٥٧ حاولت الأمم المتحدة اقامة مركز
للمراقبة في منطقة الحولة إلا أن اسرائيل رفضت ذلك وهذا تفصيل
ماحدث .

في ٧ من أغسطس ١٩٥٧ قدم رئيس المراقبين بالنسبة تقريراً يتناول فيه بعض نواحي أعمال جهاز الأمم المتحدة في المنطقة المجردة من السلاح والمقامة بموجب المادة الخامسة من اتفاقية الهدنة العامة الإسرائيلية السورية . وورد في هذا التقرير أن رئيس المراقبين بالنسبة قد أخطر حكومة إسرائيل باعتزام هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة إقامة مركز للمراقبة قرب البصر المتسيد حديثاً، عند مخرج بحيرة الحولة ، في القطاع الأوسط للمنطقة المجردة من السلاح . وذكر رئيس المراقبين بالنسبة أن مركز مراقبة كهذا يفيد في رأيه في الإقلال من أخطار الحوادث ولا سيما خلال المراحل النهائية من مشروع تخفيف بحيرة الحولة .

وجرى إعلام رئيس المراقبين بالنسبة بأن إسرائيل ترى أن بنود اتفاقية الهدنة العامة لا تفول هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة القيام بعمل ما في المنطقة المجردة من السلاح دون موافقة إسرائيل ، وأن إعلان هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة عن اعتزامها إقامة مركز للمراقبة قرب جسر الحولة - دون استئذانها الحكومة الإسرائيلية - لا يتفق مع اتفاقية الهدنة العامة . وعلى ذلك فلا يسع الحكومة الإسرائيلية النظر في إعلان هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة .

ونظراً إلى معارضة إسرائيل في إقامة مركز للمراقبة في المنطقة ، فقد عمد المراقبون بالنسبة في محاولة أخرى منه لتحيين المراقبة في تلك المنطقة ، إلى اتخاذ تدبير عملي في ٢٧ من (يولية) عام ١٩٥٧ فأوعز إلى مراقبي الأمم المتحدة العسكريين ، عن طريق رئيس لجنة الهدنة الإسرائيلية السورية المشتركة بإطالة مدة بقائهم في تلك المنطقة خلال زياراتهم التي تتم بعدد مرتين يومياً .

وذكر في الإضافة أن المراقبين لم يتمكنوا من تنفيذ هذه التعليمات نظراً إلى اعتراض السلطات الأمريكية التي ذكرت أنها لم تر ما يدعو إلى اتخاذ هذا التدبير في ذلك الحين .

هل لاسرائيل

حق قانوني في تحويل نهر الاردن

حل لاسرائيل حق قانوني في تحويل مجرى نهر الاردن ؟

ليس لاسرائيل أي حق سياسي في تحويل مجرى نهر الاردن وكذلك ليس لها حق قانوني في ذلك .

فإن القانون الدولي ينص على أنه لا يحق لاية دولة من الدول المشتركة في مجرى نهر واحد أن تحول مجرى هذا النهر بحيث يتسبب عن هذا التحويل اضرار بالدول الاخرى المشتركة في هذا النهر .

ويقوم هذا الرأي القانوني على أن حق اية دولة في النهر الذي يجري في أرضها ويكون مشتركاً معها فيه دول أخرى ليس حقاً مطلقاً ، وهناك معاهدات دولية كثيرة تنص على هذا المبدأ القانوني نصاً صريحاً لا يقبل الجدل . وأصبح بذلك هذا المبدأ مبدأ دولياً ثابتاً تعمل بمقتضاه الدول .

وسنذكر بعضاً من هذه المعاهدات على سبيل المثال لا الحصر .

١ - معاهدة فونشيلو :

الموقعة في ٩ من فبراير سنة ١٧٨٥ بين ألمانيا وهولندا ، وتعتبر هذه المعاهدة أول معاهدة تنظم الاستعمال المشترك للأنهار المشتركة .

٢ - اتفاقية مايسرخت :

التي وقعت في ٧ من أغسطس سنة ١٨٤٣ بين بلجيكا ولكسمبورج والتي نصت على أنه لا يحق لأي من الطرفين أن يتصرف في مياه الأنهار المشتركة بينهما إلا بعد اتفاق سابق بينهما .

٣ - المعاهدة الموقعة بين بلجيكا وهولندا في ١٢ من مايو سنة ١٨٦٣ والتي نصت على أن تترك الحكومة البلجيكية روافد الأنهار التي تنبع في الأراضي البلجيكية تواصل جريانها إلى الحدود الهولندية .

٤ - الاتفاقية الموقعة بين المملكة المتحدة وإيطاليا والتي وقعت في روما في ١٥ من أبريل سنة ١٨٩١ وقد نهلت فيها إيطاليا بعلم بناء أي انشاءات على نهر عطبرة من شأنها أن تؤثر في سريان مياه هذا النهر إلى النيل .

٥ - المعاهدة المبرمة بين المملكة المتحدة والحبشة والتي وقعت في

اديس ابابا في ١٥ من مايو سنة ١٩٠٢ والتي التزمت فيها العبشة عدم بناء أية منشآت على النيل الأزرق أو على بحيرة تانا وعلى نهر السوبات من شأنها أن تعوق سريان مياه هذه الأنهار إلى نهر النيل إلا باتفاق مع الحكومة البريطانية والسودان .

٦ - الاتفاقية الموقعة بين **النرويج والسويد** في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٠٥ والتي تنص المادة الثانية منها على أنه طبقاً لمبادئ القانون الدولي العام وتشبهاً مع هذه المبادئ فإن الأعمال المنصوص عليها في المادة الأولى من هذه الاتفاقية لا يمكن البدء في تنفيذها من قبل أية من الدولتين دون موافقة الدولة الأخرى .

٧ - المعاهدة المبرمة بين **المملكة المتحدة والكونغو البلجيكي** والتي وقعت في لندن في ٩ من مايو سنة ١٩٠٦ والتزمت فيها الكونغو ألا تقوم أية منشآت على نهر سميلكي Smilki ونهر ازنجو Izengo أو بحوارهما تكون من شأنها أن تعوق جريان مياههما إلى بحيرة البرت إلا باتفاق مع الحكومة السودانية .

٨ - الاتفاقية المبرمة بين **الولايات المتحدة والتكسيك** والحاصلة نهر ريو جراندي Rio Grande والتي وقعت في ٢١ من مايو سنة ١٩٠٦ .

٩ - المعاهدة الموقعة بين **الولايات المتحدة وكندا** لتنظيم الافادة المشتركة من الأنهار المشتركة بينهما وقد وقعت في ١١ من يناير سنة ١٩٠٩ .

١٠ - المعاهدة الموقعة بين **فنلندا وروسيا** في ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٢٣ والتي تمنع الموقعين عليها ، إلا في بعض الحالات المتفق عليها ، من تحويل مياه الأنهار أو إقامة منشآت أو الانيان بأي عمل من شأنه أن يؤثر في عمق هذه الأنهار أو مستوى مياهها أو اتجاه هذه الأنهار أو يسبب أي أضرار لأراضي ومصايد وملاحة الدول الأخرى .

١١ - معاهدة برلين الموقعة بين **روسيا وألمانيا** في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩١٨ والتي تحرم تحويل البحيرة المشتركة بينهما بالوسائل الصناعية .

١٢ - المعاهدات التي وقعت بعد الحرب العالمية الأولى ومن بينها **معاهدة لوزان** The treaty of Lausanne الموقعة سنة ١٩٢٣ - وكلها تقر أن إذا ما كان النظام المائي في أية دولة سيتأثر نتيجة لإقامة أية منشآت في أية دولة أخرى فيجب أن يتم ذلك عن طريق اتفاقيات تعقد بين الأطراف المعنية .

١٣ - الاتفاقية بين الولايات المتحدة والبرازيل التي وقعت في لندن في ٥ من مارس سنة ١٩٤٠ والتي نصت على منع تخزين مياه الأنهار المشتركة إلا بعد اتفاق سابق بين الدولتين ويشمل هذا الاتفاق عمل القنوات للري أو لتوليد الكهرباء .

١٤ - الاتفاقية الموقعة بين الولايات المتحدة والمكسيك والموقعة في واشنطن في ٣ من فبراير سنة ١٩٤٤ والتي فرضت المسادة الخامسة والمادة السابعة منها وجوب قيام اتفاق سابق بين الدولتين قبل البدء في إقامة منشآت فنية على نهر ريوگراندا .

هذا إلى جانب الكثير من الأحكام التي اصلتها المعايير الدولية التي تثبت هذا المبدأ ومن هذه الأحكام ما يلي :

١ - الحكم الذي صدر في سنة ١٨٧١ في النزاع الذي قام بين أفغانستان وإيران والخاص بإفائدة بنهر هيلاند *Hilmand*

٢ - الحكم الذي صدر في سنة ١٩٠٥ في الموضوع السابق نفسه

٣ - الحكم الذي صدر في سنة ١٩٤٥ في النزاع الذي قام بين الاكوادور وبيرو والخاص بنهر موديل *Modela*

٤ - الحكم الذي صدر سنة ١٩٥٧ في الصراع بين فرنسا وإسبانيا والخاص باستعمال بحيرة ليتو *Lake Letbo*

إن هذه المبادئ السابقة قد أبدعها رجال القانون وأعضاء الهيئات القانونية الدولية -

١ - فقد قرر المؤتمر السابع والأربعون لرابطة المحامين الدوليين *Association of International Lawyers* عقد في يوغوسلافيا في سنة ١٩٥٧ أنه بالرغم من أن الجزء من النهر الذي يجري في أرض الدولة يعتبر واقما تحت سلطان هذه الدولة *The Sovereignty of the State* لا يجوز لهذه الدولة أن تستعمل هذا الجزء من النهر الذي يجري في أرضها بصورة تؤثر على حق الدول الأخرى التي يجري فيها هذا النهر .
وتعتبر الدولة مسئولة طبقا للقانون الدولي عن كل المنشآت الخاصة والعامّة التي من شأنها أن تغير الوضع الراهن وينجم عنه ضرر يقع على دولة أخرى .

٢ - وقرر المؤتمر الذي عقدته رابطة القانون الدولي في نيويورك في سنة ١٩٥٨ أن التعبير (النظام المائي *International waters system* والذي أقر بدلا من تعبير (الأنهار الدولية *International rivers* المقصود هو المياه المرتبطة بعضها ببعض في حوض طبيعي عندما يمتد جزء

من هذه الميلاء الى داخل اراضي دولتين أو أكثر - والقانون الدولي يقر النظرية القائلة بأن حوض النهر يشمل الوحدة الجغرافية التي تشكل جريان مياهه .

وترجع أهمية هذا التعريف الى انه يعتبر حوض النهر وحدة طبيعية لا تتجزأ .

ولقد حاول بعض الأعضاء في هذا المؤتمر أن يعثروا المجلس على اعتبار تحويل المياه خارج حوض النهر لو من حوض الى حوض عملاً مسموحاً به ، وبالرغم من أن هؤلاء الأعضاء قد جعلوا هذا التحويل مشروطاً بشرط ألا يؤثر ذلك على سريان مياه النهر الطبيعية مما تسبب أضراراً بالمول الأخرى فإن المجلس لم يأخذ بهذا الرأي .

ومن ثم فإننا لا نجد تعارضاً في الرأي بين رجال القانون في هذا الشأن ولقد أوضح سير ميرسن لوثر باخت SiHer Sen Luther Bachti المعروف في القانون الدولي العام والقاضي الانجليزى في محكمة العدل الدولية بما لا يدع مجالاً للشك : « أن جريان مياه أى نهر دول لا يمكن أن يخضع لسلطان دولة من الدول التي يمر بها تطبيقاً للمبدأ القانوني المعروف في القانون الدولي العام والقائل بأنه لا يحق لأية دولة أن تحدث تغييرات في أحوالها الطبيعية يكون من شأنها أن تؤثر في اراضي الدولة الأخرى » .

ولذلك لا يحق لأية دولة أن تحدث تغييراً في أى نهر يجري من اراضيها الى اراضي دولة أخرى .

وعلاوة على ذلك فلا يحق لأية دولة أن تستعمل مياه نهر كهذا بصورة تعرض الدولة الأخرى للخطر أو يؤثر في استعمالها المادى لمياه هذا النهر الذى يجري في أرضها .

• The flow of an international river is not subject to the authority of any one of the nations through which it runs, since one of the principles of Public International Law is that no country is allowed to initiate changes with regard to physical conditions in its territory to the detriment of the physical conditions in the territory of another country. For this reason no country has the right to divert or in any way change the course of any river, if it runs naturally from its territory into the territory of a neighbour. Moreover, no country is allowed, for the same reason, to use the waters of a river in a manner which would expose its neighbours to danger, or affect their normal use of the waters of this river in its territory .

مؤتمر القمة العربي

مؤتمر القمة العربي رد فعل الدعوة للمؤتمر

استجابة لبنان :

جاء من بيروت أن الدوائر السياسية في لبنان وصفت خطاب الرئيس عبد الناصر بأنه قوى وبناء كما امرت عن أعجابه بشجاعة الرئيس وصراحته .

وقالت الدوائر السياسية ان اقتراح الرئيس قد أنتج صردور الجميع باعتباره مناجا بلرما بوجه به العرب قعصينهم الكبرى.. وقد ضرب عبد الناصر مثلا رائعا جديدا للسو والارتفاع فوق مستوى المصلحة الشخصية .

ومضت هذه الدوائر تقول ان كل ذلك يدحض مزاعم الرجعية التي روجت في الايام الاخيرة اشاعت كاذبة حول موقف ج.ع.٢٠ من تحويل مجرى نهر الاردن .

وصرح رشيد كرامي بان هذه الدعوة ترتفع الى مستوى المسؤولية وتتصف بالانطق والصدق وانها تتطلب عقد اجتماع عربي لوضع خطة.

وصرح السيد / عبد الله المشوق النائب اللبناني بان دعوة الرئيس لعقد هذا المؤتمر دليل جديد على الجدبة التي يعالج بها قضية فلسطين وعلى مدى تضحياته وتفاضيه وتسامحه في سبيل المصلحة العربية المشتركة... وقال عندما يبادر الرئيس عبد الناصر بنفسه للدعوة لحل هذا المؤتمر فذلك اكبر دليل على انه مستعد للتضحية بكل مشاعره الخاصة في سبيل القضايا العربية .. وان قول سيادته ان طريق اليمن

هو طريق فلسطين لقبول حق ، فطريق اليمن قضاه على الاستعمار والرجعية وتحوير فلسطين لا يمكن ان يتم الا بالتححرر من الاستعمار والرجعية .

واختتم السيد / المشنوق تصريحه بقوله : وعندما تحرر جميع البلاد العربية تصبح الوحدة العربية قائمة ... وعندما تحقق الوحدة العربية لن يصبح هناك شيء اسمه اسرائيل .

وقال عثمان الدنا الوزير اللبناني أن الاقتراح تكريس عمل وواقعي لاختلاس ج.م.ع.م قضاياا العرب وقال ان تلك السلسلة التي أسسها المارد الأسمر وأحرز فيها نجاحا باهرا قد أصبحت فتنة لشتى الزعماء .

وقال السيد / امين الحافظ نائب طرابلس ان قضية فلسطين كانت من حوافز قيام الثورات العربية وق طليعتها ثورة ٢٣ من يوليو التي سارت من نصر الى نصر وكادت في كل مرة تزود بالقوة الكافية لمجابهة المعركة الكبرى لتحرير فلسطين .

وقال لقد عرف عبد الناصر كيف يجند القوى الشعبية والفكرية العربية من اجل الاعداد للمرحلة الحاسمة المقبلة ولكن الصهيونية التي كان يلاقيها الركب العربي التقضى هي ذاتها التي تعترض الطريق لمعركة فلسطين ولذلك كان لا بد من ان يأخذ ناصر المبادرة ويطلق دموته الجريئة ليبدو الفتح من السمين وليعرف الشعب العربي من هو الجاد ومن هو الذي لا يتسلح للمعركة الا بالكلام .

واختتم نائب طرابلس تصريحه قائلا : لكل هذا فلن دعوة عبد الناصر مفيضة بلا شك وانه اذا قبل الملوك والزؤساء هذه الدعوة ستكون بلا ريب خطوة كبرى في وجه التجمعات الصهيونية التي نشطت فجأة في اكثر من صعيد عالمي .

وابرزت الصحف اللبنانية خطاب الرئيس جمال عبد الناصر الذي القاه في بورسعيد ونشرته تحت عناوين رئيسية في صفحاتها الاولى . . وقد اهتمت الصحف باقتراح سيادة الرئيس بشأن عقد اجتماع الرؤساء والملوك العرب لبحث مشكلة تحويل نهر الاردن . . كما نشرت صدى الخطاب في الاوساط العربية .

— فقالت صحيفة «الشعب» انه كان بمثابة قلب العروبة المنفوج .

- وقالت صحيفة «المحرر» ان الرئيس قد توج دعوته بجمل ج-م-ع
تستطيع بالمواقف التي تستلزم الشجاعة ان تكون شجاعة .

- وقالت صحيفة «الانوار» ان الرئيس عبد الناصر قد سما حين
وجه دعوته وفعل ذلك في سبيل فلسطين التي ايت دائما انه اكثر
انتصارا لها وحرصا على عروبته ولقد كان الرئيس رائدا في القضاء على
الاستعمار واثبت اليوم انه رائد في القضاء على الصهيونية .

واستجاب الاردن :

وقد استجاب الملك حسين للدعوة الرئيس لعقد مؤتمر القمة العربي
واعلن ترحيبه للفكرة وان الاردن لن ترفض الدعوة للاشتراك في هذا
المؤتمر في اى مكان وفي اى زمان .

وقالت الاذاعة الاردنية في تعليقها : « ان قضية نهر الاردن لا تعنى
مجرد خسارتنا لبعض امتار من الماء تروى برضنا وتسقى مزارعنا
وزراعتنا ولكنها تعنى تحقيق الصهيونية لحلم عزيز من احلام غلاة
مفكرهم وطاقة اقتصادية ضخمة تضاف الى رصيدهم في مواقفهم
العدوانية القادمة . والملك حسين يشرك ناصر وجهة نظره في اعتبار
مشكلة فلسطين مشكلة العرب جميعا ولان الاردن هي قلب الشعب العربي
وحامية اصول خط دفاعي فهي لن ترفض اية دعوة لاجتماع لمصلحة
فلسطين والحفاظ على حقوقها في اى مكان واى زمان .

وقالت جريدة الجهاد المقدسة : .. اننا على ثقة ان مجرد اجتماع
الملك والرؤساء العرب لبحث قضية مشتركة ولغاية واحدة سوف
يجعلهم يخرجون من المؤتمر وهم قد تناسوا خلافاتهم او قد تناسوا الكثير
منها ... ومثل هذا المؤتمر سيحود على العرب بريح مزدوج هو ربح
مقاومة عدوان اليهود ثم ربح تصفية الخلافات العربية وبالتالي التمهيد الى
توحيد الصف العربي بعد طوال الفتره . ويجب على كل دولة عربية ان
تنبيه الى اهمية هذا المؤتمر وان تتق أن الشعوب العربية لن تتسامح مع
أية دولة قد تتقاعس عن الاشتراك في العمل لرد عدوان يهودي جديد
ولتوحيد الصف العربي الذي طال زمن انقسامه .

واستجاب العراق :

شارت اذاعة بغداد الى ماجاء في خطاب مباداة الرئيس جمال
عبد الناصر جميعه وأضافت مايلي :

رحب المشير عبد السلام عارف بدعوة الرئيس عبد الناصر لمقعد المؤتمر المقترح وأعرب الرئيس العراقي عن استمداده لحضور هذا الاجتماع .

وأدلى الرئيس عارف بتصريح لوكالة الأنباء العراقية قال فيه . . ان الجمهورية العراقية تؤيد كل التأييد دعوة الرئيس عبد الناصر لاجتماع ملوك ورؤساء الدول العربية لمناقشة موضوع تحويل نهر الأردن وكل قضية عربية أخرى بصورة جديدة .

وقد تلقى الرئيس جمال عبد الناصر البرقية التالية من المشير عبد السلام عارف رئيس الجمهورية العراقية :

« سيادة الاخ جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة . . نبعث اليكم والشعب العربي الشقيق في ج . ع . م بمناسبة الذكرى المجيدة لانصاركم في معركة بورسعيد بتهانينا الاخوية الخالصة . نود ان تؤكد لكم بان العراق شعبا وحكومة يؤيد دعوتكم لاجتماع الرؤساء مبتهلين الى الله ان يسد خطا الجميع لما فيه خير العربيه » .

وصرح الدكتور عبد الرحمن البزاز سفير العراق في لندن بان اقتراح الرئيس عبد الناصر كان دليلا آخر على اخلاص الرئيس في تأييده القضايا العربية الكبرى وأضاف قائلا : ان طبيعة الاخطار التي تحيط بالعالم العربي تستدعي اتخاذ اجراءات حاسمة مثل هذه الاجراءات التي اقترحها الرئيس عبد الناصر . ووصف السفير العراقي هذا الاقتراح بانه اقتراح عظيم وهام للغاية وعملى وقال انه يوضح مرة أخرى ان رئيس الجمهورية العربية المتحدة يدرك مسئولته التاريخية .

وقالت صحيفة «البلد» العراقية . ان قضية فلسطين هي القضية الاولى وانه يجب وضعها فوق كل خلاف وقالت لقد استطاعت الصهيونية العالمية استغلال الظروف واقامة كيائها الاجرامى فانه ليس من الممكن اعادة تلك الادوار على الشعوب العربية التي تحررت من الحكومات العميلة . وأعربت الصحيفة عن أملها في أن يؤدي الاجتماع المقترح الى فتح صفحة جديدة للعلاقات العربية تجعل الصف العربي أقدر على تحقيق تحرير فلسطين .

واستجاب الكويت :

بعث الامير عبد الله السالم الصباح حاكم الكويت برقية الى الرئيس جمال عبد الناصر واعلن فيها استعداده لحضور الاجتماع من اجل تحرير فلسطين .

اصدر الامير الصباح البيان التالي للشعب العربي في الكويت . .
« ان دعوة الاخ الرئيس جمال عبد الناصر لاجتماع ملوك ورؤساء الدول العربية لدى صدى لصوت الضمير العربي وتعبير ابعابى عن حاجة ملحة لتبذ الخلافات وتناسبها ومجابهة المشاكل العربية الاساسية لحسمها باخلاص عميق وعزيمة صادقة .

ويسرنى باسم الشعب الكويتى ان اعلن تلبية لهدا النداء . .
واستعدادى لحضور اجتماع رؤساء الدول العربية » .

صرح السيد عبد العزيز حسين وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء الكويتى بان اقتراح الرئيس عبد الناصر بدعوة الرؤساء والملوك العرب لبحث قضية فلسطين هو فكرة رائعة ويجب ان يرحب بها كل المخلصين . . .
كما انها خطوة سليمة في سبيل حل القضية الفلسطينية .

ووصف وزير خارجية الكويت دعوة الرئيس عبد الناصر بانها خطوة هامة في سبيل تناسي الخلافات من اجل مصلحة الامة وتحرير فلسطين .

اضافت الدوائر السياسية في الكويت ان اقتراح عبد الناصر قد وضع الحل للوضع العربي الذى تعيشه الامة العربية . . كما ارتفع الرئيس بهذه الدعوة فوق الجراح حيث جاءت دعوته دليلا على ايمانه وصفائه واخلاصه من اجل العمل للقضية العربية .

وقد احتلت انباء اقتراح الرئيس عبد الناصر بعد مؤتمر القمة العربي المناوئين الرئيسية للمصحف الكويتية فكان العنوان الرئيسى لصحيفة « اخبار الكويت » هو تأييد عربى لدعوة ناصر .

وعلقت الصحيفة على الاقتراح بقولها : ان اقتراح الرئيس جمال عبد الناصر ما كان ليخرج لولا اهتمام الرئيس العربى الصادق بقضية فلسطين ونظرته الحدية الواقعية لها وحرصه الشديد على تسديد ضربة محكمة قاضية الى اسرائيل . . واشلوت الصحيفة الى الانتصارات التى حققها الرئيس عبد الناصر منذ قيادته ثورة ٢٣ يوليو .

ورجبت عمان :

أعلن الامام غالب بن علي رئيس دولة عمان تأييده الكامل لتقدم المؤتمر المقترح وقال ان الشعب العربي في عمان يؤيد كل تأييد اقتراح الرئيس ويرى فيه خطوة ايجابية لمواجهة تحدي اسرائيل . وقال الامام غالب انه على الرغم من ان عمان تخوض في الوقت الحاضر معركة مريرة ضد الاستعمار البريطاني الا انها على اتم استعداد للقيام بما يفرضه عليها الواجب العربي تجاه قضية فلسطين .

ورجبت الحج :

صرح السلطان علي عبد الكريم سلطان الحج بأن دعوة الرئيس عبد الناصر اكدت من جديد ان الرئيس يعيش فوق مستوى الاحداث ويرتفع فوق متواها .

ورجبت الجنوب العربي :

كما صرح السيد شيخان الحبشي الامين العام لرابطة الجنوب العربي بأن الدعوة لمعه هذا المؤتمر اكدت السجيا الخفية والسياسية للرئيس عبد الناصر التي ترتفع فوق مستوى الحزازات .

واستجابت ليبيا :

بمت السيد محي الدين فيكمي رئيس وزراء ليبيا برفقة للجامعة العربية بموافقة الملك ادريس السنوسي على اجتماع القمة العربي .

وفي القاهرة صرح السيد / طاهر بكير سفير ليبيا في ج.ع.م ان اقتراح الرئيس عظيم وعملى يجد فيه العرب ما يحقق مصالحهم وكل ما يكفل دمه الخطر في تحويل نهر الاردن وفق الله ملوكنا وروسنا لتحقيق آمال العرب في اتحادهم وتعااضدهم لمواجهة الخطر الكبير .

واستجابت الجزائر :

رحب الرئيس احمد بن بيللا بحضور المؤتمر المقترح .

قال القاهم باعمال المسفورة الجزائرية بالقاهرة ان هذا الاقتراح هام للغاية فتحويل مجرى الاردن يعتبر مؤامرة صهيونية خطيرة تهدد البلدان

العربية فلا بد من مواجهة الأزمة بحوقف عربي حاسم جريء ولذلك
فلا بد من المصالحة الموضوعية بين العرب .

واستجاب السودان :

فقد اعلن الرئيس عبود موافقته على حضور المؤتمر . ورحبت
الصحف السودانية بقوة السيد الرئيس لمقد هذا المؤتمر .

واستجابت اليمن :

فقد اعلن الرئيس الـلال تـرجـيب الـيمن بمقد مؤتمر الملوك
والرؤساء العرب .

واستجابت السعودية ... الخيرا

واكمل العقد العربي

تقدير الموقف

لكي نخرج بتقدير سليم للموقف يجب أن ننظر الى الصورة من زواياها المختلفة ، وهناك عدة زوايا تستوجب مطالعتها ونبر غورها .

فهناك الزاوية الإسرائيلية .

وهناك الزاوية الدولية .

وهناك الزاوية القانونية .

ولنأخذ كل واحدة على حدة :

الزاوية الاسرائيلية :

فبالنسبة لاسرائيل فاننا قد رأينا ان المياه أساس حياتها وبقاها ومشاريع المياه التي آخرها ذلك المشروع الذي بدأت في تنفيذه منذ عام ١٩٥٣ ومهدت لتنفيذه منذ عام ١٩٥١ بتجفيف بحيرة الحولة ، مشروع تضمها في المرتبة الأولى من الأهمية .

وهنا نساءل : هل ستخلى اسرائيل عن تنفيذ مشاريعها بسهولة والجواب : لا .. فالامر بالنسبة لاسرائيل امر حياة او موت ، أمر بقاء او قناء . ولا يقلل ان نتوقع من اسرائيل ان تتنزل عن هذه المشاريع بسهولة .

والشواهد كلها تدل على ان اسرائيل قد كانت تتوقع صداما بينها وبين العرب بسبب مشاريع المياه . بل ان الصحافة الصهيونية في العالم قد حددت تاريخ هذا الصدام ، وهو تاريخ انتهاء المرحلة الأولى من مشروع تحويل نهر الاردن .

فكانت مجلة جويس أويزرر Jewish Observer اللندنية في غلافها بتاريخ ٢٥ من مايو سنة ١٩٦٢ : « ان الحرب في عام ١٩٦٣ أو عام ١٩٦٤ .. War in 1963 or 1964 » ثم في غلاف نفس المجلة بتاريخ ٥ من أكتوبر ١٩٦٢ نشرت صورة للصواريخ الأمريكية التي عقدت اسرائيل صفقة لشراؤها من أمريكا وهي صواريخ Hawk . ومنذ

ذلك التاريخ والصحافة الصهيونية تتحدث عن احتمال اشتباك مسلح بين العرب واسرائيل .

ومن البدايات أن من يتوقع نشوب حرب أن يستعد لها . ولاشك أن اسرائيل قد استعدت . وطالعتنا تصريحات المسؤولين الاسرائيليين بأن اسرائيل ستستمر في تنفيذ تحويل مجرى نهر الاردن ولو أدى ذلك الى صراع مسلح .

وفي خضم هذه الاستعدادات والتصريحات نواجه نفقة غريبة مصلوها اسرائيل نفسها ، هذه النفقة تدور حول ان مشروع تحويل مجرى نهر الاردن مشروع فاشل بالنسبة لاسرائيل وان ملايين الليرات الاسرائيلية التي صرفت عليه قد ضلعت هباء . وان مياه نهر الاردن ضررها اكثر من نفعها لاسرائيل . وخلاصة هذا الرأي تبلورت في مقال نشرته مجلة « جويش اربزرفر » بتاريخ ٤ من اكتوبر سنة ١٩٦٣ ، وقد جاء في غلافها صورة لاثنايبن مبشرة على الارض وكتب عنها : « اثنايبن من غير مياه Pipes without water »

وجاء في هذا المقال الذي كان عنوانه : « خليط من المياه المالحة : الهجوم على مشروع مياه الاردن الى النقب »
« A Salty Mixture : Jordan-Negev Project Under Fire »

« يلاقى مشروع نقل مياه نهر الاردن الى صحراء النقب تقديدا شديدا رغم ان هذا المشروع قد قيل الكثير في مدحه والترحيب به . . وبالرغم من ان المرحلة الاولى قد اوشكت على الانتهاء . لقد هاجمه مزارعو الموالح (الحمضيات) من الزراع الاسرائيليين . لقد اعتاد هؤلاء المزارعون على رى اراضيهم بالمياه المستخرجة من جوف الارض ، وهذه المياه نسبة الملوحة فيها تبلغ ٤٠ او ٥٠ جزء في المليون . وهذه النسبة اقل بكثير من الحد الاقصى وهو ١٧٠ وحدة في المليون والذي بمسده لا تصلح المياه للاستعمال . ولقد هب هؤلاء المزارعين يعترضون على قرار الحكومة الذي يجبرهم على خلط مياه هذه الآبار (وهي مياه كما قلنا قليلة الملوحة) مع المياه الآتية من نهر الاردن وهي مياه نسبة الملوحة فيها مرتفعة . فمعروف ان نسبة الملوحة في مياه الاردن والتي ستقلها الانابيب الى النقب تصل الى ٢٢٠ وحدة في المليون . ولكن لكي تنخفض نسبة الملوحة العالية هذه ، فان مياه الاردن ستمزج بمياه الآبار حتى تنخفض نسبة ملوحتها الى الحد الاقصى الذي تتقبله الارض وهو ١٧٠ وحدة في

المليون - وانضم الى المزارعين الدكتور رانان ويتز Dr. Ra'anan Weitz رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية فقد قال :

« ان هذه النسبة القصوى ١٧٠ وحدة في المليون لم يثبت بعد انها لا تضر الأرض والزرع . وان اسرائيل لا يمكنها المخاطرة لمرض اهم محصول تنتجه - وهو الحمضيات - لهذه التجربة - هذا فضلا عن أن الاستثمار في رى الأرض بمياه على هذه الصورة من الملوحة سينجم عنه بعد مرور بضع سنوات ازدياد نسبة الملح في الأرض - وعندئذ يتحتم غسل هذه الأرض بماء نقي ، وهذا الاجراء سيترب عليه فقطان الأرض لواد الاخصاب فيها .

وعندما ظهرت هذه الحجة من الانتقادات في الصحف الاسرائيلية حزت المجتمع هذا عتيفا لأنها موجهة الى مشروع عقد عليه الاسرائيليون آمالا عريضة .

وقال أهرون وايزر المسئول الأول عن التخطيط المائي في اسرائيل ومدير « شركة تاهال » مدافعا عن نفسه ازاء هذه الحجالات انه مهندس ومنفذ فقط وأنه ليس خبيرا في كيمياء الماء وأنه قد ابطل دكتور رانان ويتز باحتمال ارتفاع نسبة الملوحة في مياه الاردن في بداية المشروع وقبل أن تبلغ التكاليف التي صرفت على المشروع ٣٠٠ مليون ليرة اسرائيلية - لكن رانان ويتز أنكر كل الإنكار ان أهرون وايزر قال له شيئا من هذا القبيل -

ان مايطالب به المزارعين وقف تنفيذ هذا المشروع حتى يصل الخبراء الى قرار بالنسبة للملوحة مياه نهر الاردن وتخفيض هذه الملوحة » -

« Clash between experts: When there criticisms appeared in the press recently they created a stir throughout the country, because they implied the whole Jordan-Negev Scheme on which so much hope had been pinned for years, might do more harm than good. Until now no such objections had been heard. That indeed is the reply given by the chief Water Planner, Aharon Wiener of Tahal (Water Planning for Israel Ltd.). He says that he is an engineer not an agronomist, and that he informed Weitz of the probable salinity level of the water from the Jordan-Negev Scheme when it was still in the planning stage and before over. It 300 million had been invested in it. Weitz, for his part denies this. What the

farmers want is that the operation of the water scheme should be delayed until the salinity of the water is considerably reduced ».

هذا ما جاء في مقال المجلة المذكورة ، فلذا اضفنا اليه ما جاء في المقال الافتتاحي للمجلة في العدد نفسه والذي يقول فيه كاتبه « ان الحركة الصهيونية تتصف بقدرتها على مواجهة الحقائق وانها على استعداد للانسحاب والتقهقر اذا ما دعت الضرورة الى ذلك » .

« .. the strength of Zionism was in its ability to face reality, to retreat when necessary ».

القول اذا اضفنا هذا القول بالاستعداد للانسحاب والتقهقر الى طائيل عن فشل مشروع الاودن بالنسبة لاسرائيل ، فهل نستطيع ان نعتبر هذا تهيبا من اسرائيل لاعلان تاجل تنفيذ مشروع تحويل مجرى نهر الاودن ولو لفترة ؟ أم انها مناورة صهيونية للتمويه !!!

ثم هناك الزاوية المئوية :

ان اسرائيل الفى خلقها الاستعمار لتبقى ، على راي الرئيس الامريكى السابق جون كيندى ، لن يتركها خالقوها توت . بل ان تصرف دول المعسكر الغربى وعلى رأسها أمريكا منذ ان قامت اسرائيل يدل على اصرار هذه الدول على حمايتها . وسنتابع باختصار ما فعله المعسكر الغربى لحماية اسرائيل وتدعيم بقائها دون ان نعرض للمساعدات المالية والعسكرية التى أمطرها الغرب بها .

وسترجع الى الوراء قليلا :

سنرى ان الولايات المتحدة الأمريكية كانت اول دولة من العالم اعترفت بقيام اسرائيل .

ثم فى ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٠ أى بعد ان أعلن العرب توقيع صاهدة الدفاع والتعاون المشترك لدول الجامعة العربية فى ١٣ من ابريل سنة ١٩٥٠ أعلنت كل من الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا البيان الثلاثى المعروف ، وهذا هو نصه بعد الدياحة .

« ان حكومات المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة قد انتهزت فرصة اجتماع وزراء خارجيتها الذى عقد اخيرا فى لندن للدراسة بعض

المسائل المتعلقة بالسلام والاستقرار في الدول العربية وإسرائيل . .
وصالة تزويد تلك الدول بالأسلحة الحربية قررت إعلان التصريح الآتي :

تعترف الحكومات الثلاث أن الدول المصرية وإسرائيل جميعا في حاجة إلى الاحتفاظ بقدر خاص من القوات المسلحة لتأمين أمنها الداخلي ولضمان حقها القانوني في الدفاع عن النفس ولتحسينها من القيام بدورها في الدفاع عن المنطقة كلها بصفة عامة ، ولهذا فإن جميع الطلبات التي تقدم من هذه الدول للحصول على أسلحة أو مواد حربية سوف تفحص في ظل هذه المبادئ ، وبهذه المناسبة تود الحكومات الثلاث أن تعيد إلى الذاكرة وأن تؤكد التصريحات التي سبق أن قاما مندوبوها في مجلس الأمن في ٤ من أغسطس سنة ١٩٤٩ والتي أعلنوا فيها مبادئهم لقيام سياق للتسلح بين الدول العربية وإسرائيل وتعلن الحكومات الثلاث أنها ظقت تأكيدات من جميع الدول المعنية والتي ستسمح لها بالتزويد بالأسلحة منها بأن الدول المشترية لا تنوي أن تقوم بأي اعتداء ضد أي دولة أخرى - وسوف تطلب ضمانات مماثلة كذلك من أية دولة أخرى في المنطقة سيمنح لها بأن تزود بالأسلحة مستقبلا .

وتنتهز الحكومات الثلاث هذه الفرصة لتعلن عن عميق اهتمامها ورغبتها في إقرار السلام والاحتفاظ بالسلام والاستقرار في المنطقة واعتراضها الذي لا يتغير لاستخدام القوة والتهديد باستخدام القوة بين أية دولة أخرى في تلك المنطقة . وأن الحكومات الثلاث إذا مارأت أن إحدى هذه الدول تعد العدة لانتهاك الحدود أو خطوط الهدنة فإنها سوف تتخذ إجراءات عاجلة وفقا لالتزاماتها بوصفها أعضاء في هيئة الأمم داخل وخارج الهيئة لمنع هذا الانتهاك .

- ثم جاءت الخطوة التالية من نفس الكتلة لتأمين سلامة إسرائيل ففي ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٥١ أصدرت كل من أمريكا وفرنسا وبريطانيا وتركيا بياناً حول مشروع لاقامة قيادة للشرق الأوسط دعت فيه الدول العربية وإسرائيل واتحاد جنوب أفريقيا وأستراليا ونيوزيلندا للاشتراك فيه . وقد اقترح أن يكون مقر القيادة في القاهرة وقد اقترح أن تقوم الحكومات العربية بوضع قواتها المسلحة وقواعدها العسكرية وموانئها وطرق مواصلاتها ومنشأتها الأخرى تحت تصرف القائد العام للمنطقة .

ولاداعي لأن نقول أن العرب رفضوا هذا المشروع كما رفضوا من قبل مبدأ البيان الثلاثي

ثم جاءت المحاولة التالية : باقامة حلف بغداد وكان ذلك في ٢٤ فبراير ١٩٥٥ وكان الحلف مفتوحا امام اسرائيل للانضمام اليه . وكان ابطاله هم نفس ابطال الخطوتين السابقتين .

وتلى ذلك محاولة اخرى مشثلة في مشروع تمبلر الذي تقدمه في ديسمبر سنة ١٩٥٥ وكان يهدف الى ضم الاردن الى حلف بغداد وعزله نهائيا عن المخطط العربي اذ ينص في مادته (د) ان الاتفاقية الجديدة تفضي بالارتبط الاردن باى التزامات خارج متعلقة ميشق حلف بغداد .

ثم جاء بعد ذلك تصريح ايلدن في ٤ من ابريل سنة ١٩٥٥ والذي قال فيه : عن العلاقة بين العرب واسرائيل .

« ليس في الامكان اجراء تسوية بين العرب واسرائيل الا اذا سلطت تلك التسوية :

اولا : تسوية مشكلة اللاجئين .

ثانيا : تسوية مشاكل الحدود .

ثالثا : تسوية مشكلة مياه الاردن .

ثم رأينا ان تسوية مشكلة اللاجئين بالنسبة للعرب هي عن طريق توطينهم دون الاعتراف بقرارات الامم المتحدة التي تنص على العودة مبتدئة بقرار رقم ١٩٤ الصادر في الدورة الثالثة في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ وما تلاه من قرارات . وقد تبلورت هذه الفكرة فكرة توطين اللاجئين في مشروع جونستون الذي قدمه مبعوث ايزنهاور الى المنطقة .

ثم رأينا ان تسوية مشكلة مياه الاردن معناه من وجهة نظر هذه الدوائر الاستعمارية هو اعطاء اكبر نصيب من المياه لاسرائيل .

وجاءت الخطوة التالية مشثلة في الخطاب الذي القاها جون فوستر دالاس في ٢٦ من اغسطس سنة ١٩٥٥ وقد تناول فيه مشروع استثمار مياه نهر الاردن وضرورة ايجاد اراضى زراعية نتيجة لهذا الاستثمار وذلك لاستيعاب بعض اللاجئين الذين سيعودون ثم تكلم عن ايجاد حدود دائمة بين العرب واليهود وذلك عن طريق اتخاذ تدابير جماعية لها من القوة ما يردع العدوان او اية محاولة من الجانبين لتعديل الحدود بين اسرائيل وجاراتها .

وفي ١٦٥٦/٢/١ صدر بيان المصادقات الأمريكية - البريطانية وقد نص على ضرورة تنفيذ البيان الثلاثي . واستطرد البيان يقول :

« لا يسعنا إلا أن نعترف بالخطر الذي يتزايد من جراء استخدام القوة وبناء عليه فقد اتخذنا التدابير اللازمة لاجراء اجتماعات أخرى تضم الأمريكيين والبريطانيين للدرس كيفية تدخلنا في المستقبل لفض النزاع وسندعوا الحكومة الفرنسية الى هذه الاجتماعات » .

(انهم هم انفسهم الثلاثي الذي وضع نفسه لخدمة الصهيونية واسرائيل)

ثم جاء الاعتداء الثلاثي بشكل صورة مجسمة واقعية لهذا التعاون .

وبعد ذلك جاء مبعأ ايزنهاور الذي اقراه الكونجرس الأمريكي في ٩ من مارس ١٩٥٧ وفي مادته الاولى « يخول الرئيس الأمريكي سلطة التعاون مع اية امة أو مجموعة من الامم في منطقة الشرق الاوسط وتقديم المساعدات لهذه الدول من أجل التطور الاقتصادي لتستطيع المحافظة على استقلالها القومي » .

وجاء في مادته الثانية : « يخول الرئيس الأمريكي سلطة تنفيذ برامج المساعدات العسكرية في منطقة الشرق الاوسط اذا كانت دول هذه المنطقة ترغب في ذلك كما تعتبر الولايات المتحدة مصلحتها الوطنية ومصصلحة السلام العالمي تقتضيان المحافظة على استقلال دول الشرق الاوسط ووحدة أراضيها » .

وتتبع ذلك زيارة ريتشاردز مبعوث ايزنهاور للمنطقة وترحيب اسرائيل به وبيان الكونجرس .

ثم جاء مبعأ كيندي الذي عبر عنه في كتابه « استراتيجية السلام » وفي سياسته بعد ذلك وهو المبدأ القائل « ان اسرائيل قد خلقت لتبقى » .

ثم اصدر في ١٩٦٣/٥/٦ بيانه المشهور الذي يتكون من النقاط التالية :

١ - ان الولايات المتحدة تؤكد أمن ومصلحة كل من اسرائيل وجاراتها .

٢ - ان الولايات المتحدة تسمى الى الحد من سبق التسليح في منطقة الشرق الاوسط .

٣ - ان الولايات المتحدة تعارض استعمال القوة في الشرق الاوسط او التهديد باستعمال القوة .

ان الولايات المتحدة في حالة العدوان أو الاستعداد له بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فانها تؤيد اتخاذ الاجراءات المناسبة من جانب الامم المتحدة واتها ستتخذ اجراءات من جانبها لمنع أو وقف العدوان .

وجه خليفة كيندى لندن جونسون يعلن سيرة على مبادئ سلفه كيندى .

الزاوية القانونية :

هناك حقيقة يجب ان نضعها نصب ايماننا عندما نتكلم في قانونية تحويل مجرى نهر الاردن هذه الحقيقة هي أن الدول العربية الثلاث التي تتصل بنهر الاردن وهي لبنان وسوريا والاردن دول يطلق عليها في قوانين الانهار « دول النهر العليا » Upper Riparians أى الدول التي ينبع منها النهر المشترك . أو بمعنى آخر ان هذه الدول في يدها التحكم في جريان النهر بعكس الدول التي يصب عندها النهر فانها تسمى « الدول السفلى للنهر Lower Riparians وفي مشكلة نهر الاردن فان اسرائيل هي من دول النهر السفلى .

يقول ف.ج. بيربر F.J. Berber في كتابه « الانهار في القانون الدولي » Rivers in International Law ان هناك أربع وجهات نظر مختلفة في مسألة استغلال مياه الانهار المشتركة هذه المبادئ أو وجهات النظر الأربع هي (انظر ملحق د) .

١ - وجهة نظر تقول : **بالسلطة المطلقة على أراضيها Absolute Territorial Sovereignty** ويخول هذا الرأي للدولة حق التصرف في المياه التي تجري في أراضيها بمحض ارادتها . . ولكنها لا يحق لها ان تطلب من الدول الاخرى التي يمر فيها نفس النهر ان تسمح باستمرار جريان النهر . أو بمعنى آخر انها حرة تفعل ما تشاء في الجزء الخاص بها من

النهر ومقابل ذلك فإن الدول الأخرى التي تشترك في نفس النهر لها هي الأخرى مطلق الحرية في التصرف في باقي النهر .

٢ - وجهة نظر تقول : **يوحدة الأراضي التامة Absolute Territorial Integrity** وبناء عليه فإن الدولة لها الحق في أن تطلب من الدول الأخرى المشتركة معها في نفس النهر ضمان استمرار جريان مياه النهر ومقابل ذلك فهي لا تأتى عملاً من شأنه أن يؤثر في جريان ماء النهر في الجزء الذي يمر في أراضيها أو بمعنى آخر أنها ليست مطلقة السلطة على الجزء الذي يمر في أراضيها من النهر مقابل أن تكون الدول الأخرى المشتركة ليست مطلقة السلطة هي الأخرى في الجزء الذي يجري في أراضيها .

٣ - وجهة نظر تقول : **بمبدأ الإقليمية Community in the Waters** وبمقتضاه تكون السلطة على النهر مشتركة بين الدول التي النهر وتصلر القرارات الخاصة بالنهر جماعة وبناء على اتفاق هذه الدول مشتركة .

٤ - وجهة نظر تقول : **تقييد السلطة وكذلك تقييد وحدة الأراضي Restriction of absolute territorial sovereignty and التامة restriction of absolute territorial integrity** وبناء عليه فإن حرية استعمال المياه حرية مقيدة وكذلك مبدأ وحدة الأراضي التامة مقيد هذه هي وجهات النظر الأربع التي يأخذ بها رجال الفقه الدولي في مسألة المياه كل حسب وجهة نظره وتفكيره . وهنا نتساءل أي هذه المبادئ هي التي تطبق بالفعل .

يقول الفقيه تالمان H. Thalmann أن الرأي القائل هو الرأي الرابع وهو القائم على فكرة « حسن الجوار الدولي » **International Neighbourship**

ونعود مرة أخرى إلى ما قلناه في أول هذا الكلام وهو أن الدول العربية المشتركة في نهر الأردن وهي لبنان وسوريا والأردن كلها دول **Upper Riparians** أي أنها تتحكم في النهر لأنه ينبع من أراضيها وهذا يجعل موقف إسرائيل ضعيفاً ، لأننا نستطيع أن نطبق وجهة النظر الأولى القائلة بالسلطة المطلقة على الأرض وبالتالي تستطيع الدول العربية الثلاث أن تحول مجرى أنهار الحصباني وبلياس

والبروك على التوالي وتحول دون اتصالها بنهر الاردن . وهكذا نجد اسرائيل نفسها في موقف لا تحسد عليه .

وان الدول العربية ينبغي ان تلجأ الى هذا التصرف القانوني ولا يستطيع احد ان يصب عليها مسئلتها هذا لان اسرائيل هي المبتدلة باساسة استعمار مجرى الاردن .

ولقد طبقت أمريكا هذا المبدأ في علاقتها مع المكسيك . فلقد أعلن المدي العام الأمريكي هارمون Harmon في سنة ١٨٩٥ حول الجبل الذي دار مع المكسيك خاصا بالاستفادة بمياه نهر ريو جراند Rio Grande فقد قال : .. أن القوانين والمبادئ والسوابق في القانون الدولي لا تلزم أمريكا بأى التزام . وانها حرة تعمل ما تشاء . « In my opinion, the rules, principles and precedents of international law impose no liability or obligation upon the United States ».

ومن هذا نرى ان اسرائيل ليس امامها سوى ان تلتزم حدودها من مياه نهر الاردن فلا تقدم على تحويل هذه المياه .

وكلمة اخيرة نقولها :

ان اسرائيل قد اولست نفسها في مركز خطر .. فلما كانت قد استعدت لاي صدام مسلح القتل ، او القتل فهي تعلم ولا شك ، ان هذا الاستعداد لن يفيعها شيئا امام امكانيات العرب مجتمعين او امكانية الجمهورية العربية وحدها . واتجاهات جيشها في اليمن قد قلبت خطط اسرائيل رأسا على عقب .

وانا كنت استعاضى في غياها وتقدم على سحب مياه الاردن لان القانون الدولي يقف الى صفنا وعندئذ ستعلم اسرائيل اننا ونحن نملك منابع نهر الاردن نستطيع ان نتحكم فيه وفي مياهه بينما اسرائيل لا تستطيع ان تفعل شيئا .

وانا كانت تعتمد على المبادئ والبيانات التي أعلن عنها الاستعمار لحياتها فان هذه المبادئ وهذه البيانات قد ثبتت خواتها وعدم جدواها وتطلمت كلها على صخرة القلوة العربية . وليست نهرية الطوان الكافي بيصنة عن الأذهان .

على محمد علي

الملحق

.....

١ - شركة مكوروت Mekerot Water-Go

تعتبر هذه الشركة من أكبر الشركات الإسرائيلية للمياه ، حيث أنها تسيطر تقريباً على جميع مصادر المياه في إسرائيل وقد تأسست في عام ١٩٣٧ بواسطة الوكالة اليهودية ، لتزويد المدن والمستعمرات بمياه الشرب والري .

ولما انتهى عهد الانتداب استولت هذه الشركة على جميع مشروعات المياه في البلاد ، وقد صدر بها قانون خاص يجعلها سلطة مختصة بالمياه مع أنها تعتبر شركة تجارية تابعة للمستعمرات . وتقوم هذه الشركة بتوزيع المياه على المدن والمستعمرات وباستغلال مصادر المياه وتنفيذ المشروعات لجر هذه المياه بالأنابيب والمضخات الى جميع أنحاء البلاد بواسطة مخطط خاص وضعت الحكومة الإسرائيلية .

وبالإضافة الى ما ذكر من أعمالها فإنها تملك (٧٠ ٪) من أسهم شركة النفط (لايدوت) و (١٢.٥ ٪) من أسهم شركة (الباحثين من النفط) و (١٨ ٪) من أسهم شركة (نفط) .

كما تملك شركة (مكوروت) (٥٠ ٪) من أسهم مصنع (بوفال جاد) في عسقلان الذي ينتج المعدات والأنابيب اللازمة لمشروعات جر المياه الى أنحاء البلاد المختلفة .

وفي مطلع عام ١٩٥٨ ، أصيبت شركة (مكوروت) بأزمة حادة فقد عجزت عن تمويل أعمال التنقيب عن البترول ، فلم تتمكن من تنفيذ التزاماتها المالية تجاه الشركتين اللتين تملك معظم أسهما وكان من نتيجة ذلك أن قررت شركة (مكوروت) بصورة نهائية الانسحاب من ميدان عمليات التنقيب عن البترول ، وعرضت على الحكومة أن تشتري أسهمها في هذه الشركات وتقوم هي بتحويلها .

٢ - شركة تاهال :

انشئت شركة تاهال - شركة مشروعات المياه الاسرائيلية - من قبل الحكومة الاسرائيلية وذلك في عام ١٩٥٢ لغرض تنظيم مصادر المياه والاقادة منها وتلك الحكومة الاسرائيلية (٥٢ ٪) من اسهمها اما الباقي فهو موزع بين الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي حيث يملك كل منهما (٢٤ ٪) من اسهم الشركة المذكورة .

ونعتبر هذه الشركة بمثابة منظمة تخطيط تعمل عن طريق ٤ دوائر هندسية هي :

- دائرة التخطيط العام .

- دائرة التنظيم .

- دائرة الخزانات والبحوث .

- دائرة المجارى أو التجفيف .

وقد انشأت الحكومة الاسرائيلية هذه الشركة لكي تضع مخططا عاما عن استغلال مصادر المياه في البلاد ويمكن اعتبار موضوع تنمية مصادر المياه لمشروعات الري وتوليد القوى الكهربائية والهدف الرئيسى لهذه الشركة .

وقد وضعت (تاهال) بعد خمس سنوات من العمل مخططا عاما لاستغلال مصادر المياه يستغرق تنفيذه ثمانى سنوات ويؤدي الى زيادة كميات المياه الى ١٨٠٠ مليون متر مكعب اما تفاصيل هذا المخطط فهي كما على :

- انشاء خط المياه الرئيسى من الجليل الاعلى الى النقب الشمالى

- انشاء بحيرة (نالوقه) بحيث تصبح المستودع العام للمياه فى اسرائيل .

- انشاء محطة كهرباء (الطابفة) بحيث تصبح اقوى محطة كهرباء فى اسرائيل

- مد خط جديد من نهر اليرموك الى النقب قرب الساحل .

- تمديد خطوط من الخط الرئيسى الى جميع انحاء النقب حتى ايلات .

— انشاء ست عشرة بحيرة اصطناعية كبيرة لخزن المياه وجمع مياه الامطار في جميع أنحاء البلاد .

ومن اعمال الشركة أيضا القيام بعمليات التجهيف وفتح المجارى العامة ومد انابيب البنرول .

ولقد زادت اعمال هذه الشركة فيبعد ان كان مغورا لها ان تكون محلية لاسرائيل وحدها خرجت الى النطاق العالمى . وعقدت الاتفاقيات مع البلدان المختلفة في آسيا وأوربا وأمريكا بخصوص اعمال الري والتنقيب عن المياه ، كما أوقدت (ناهال) كثيرا من مهندسيها وخبرائها الى بلاد كثيرة للدراسة المشروعات ووضع الخطط للقيام بالاعمال المطلوبة بالنسبة للرى واعمال التنقيب .

ملحق (ب)

In reality we have, only four alternative principles which govern the use of waters flowing through more than one state :

1. — The principle of absolute territorial sovereignty, by virtue of which a state can dispose freely of the waters actually flowing through its territory, but has no right to demand the continued free flow from other countries.

2. — The principle of absolute territorial integrity, by virtue of which a state has the right to demand the continuation of the natural flow of waters coming from other countries, but may not for its part restrict the natural flow of waters flowing through its territory into other countries.

3. — The principle of community in the waters by virtue of which rights are either vested in the collective body of riparians or are divided proportionally, or any other kind of absolute restriction on the free usage of the waters by the riparians is created in such a way that no one state can dispose of the waters without the positive co-operation of the others.

4. — A restriction of the free usage of the waters which, it is true, does not extend as far as the principle of a community in the waters but which in differing degrees restricts the principle of absolute territorial sovereignty just as much as the principle of absolute territorial integrity.

The first principle, that of absolute territorial sovereignty, operates practically only in favour of the upper riparians and, where there are several riparians, only in favour of the uppermost riparian. In practice, therefore, it is only upper riparians who appeal to this principle.

The second principle, that of absolute territorial integrity operates practically only in favour of the lower riparian and, where there are several riparians, only in favour of the lowest riparian who is in possession of the river mouth. In practice, therefore, it is only lower riparians who appeal to this principle, often, however, only in the modified form of a demand for the protection of existing rights of usage established rights and so forth.

1 — The Principle of Absolute Territorial Sovereignty

The classical formulation of the first principle, the principle of absolute territorial sovereignty, is to be found in a declaration by the American Attorney-General Harmon made in 1895 in connection with the dispute with Mexico concerning the utilisation of the Rio Grande.

«The case presented is novel one. Whether the circumstances make it possible or proper to take any action from considerations of comity is a question which does not pertain to this Department; but that question should be decided as one of policy only, because, in my opinion, the rules, principles, and precedents of international law impose no liability or obligation upon the United States.»

Clueber, in his textbook of international law which appeared in 1921 writes:

«The independence of states shows itself above all in the free and exclusive use of prerogative water rights to their full extent.»

Heffter comes to the following point of view:

«Supreme territorial power is thus sovereignty applied to a particular land or waters, the right to dispose of them to the exclusion of third states and their subjects.»

A pronounced exponent of this first principle is to be found in E. Bousek;

«(a) In all other matters the principle of absolute territorial sovereignty is applicable. That means that a state can consume in its entirety and use without restriction the waters of all kinds to be found in its territory as long as it does not violate the right of drainage just described; it can thus, above all, entirely divert a watercourse flowing through its territory or diminish the quantity of water flowing in it: Objections can indeed be raised by the lower lying state or by interested persons in that state in the negotiations relating to consent in matters of water rights, and the interested persons in other states usually come to realise of their own accord that they have no legal claim to consideration. Should any such consideration take place, it takes place only in the interests of the preservation of good international relations. The decision is however entirely unilateral.»

The same attitude was adopted by the Austrian Administrative Court in a decision of March 1, 1915.

W. Shade similarly advocates the principle of absolute territorial sovereignty.

2 — The Principle of Absolute Territorial Integrity.

The leading English textbook by Oppenheim, is also to be included among this group:

«But the flow of not-national, boundary, and international rivers is not within the arbitrary power of one of the riparian states, for it is a rule of international law that no state is allowed to alter the natural conditions of its own territory to the disadvantage of the natural conditions of the territory to the disadvantage of the natural conditions of the territory of a neighbouring state. For a state is not only forbidden to stop or to divert the flow of a river which runs from its own to a neighbouring state, but likewise such use of the water of the river as either causes danger to the neighbouring state or

prevents it from making proper use of the flow of the river on its part.

«A state, in spite of its territorial supremacy, is not allowed to alter the natural conditions of its own territory to the disadvantage of the natural conditions of the territory of a neighbouring state — for instance, to stop or to divert the flow of a river which runs from its own into neighbouring territory.»

The view taken by Miss Reid, is also to be included here.

«An important example of a negative servitude is to be found already in the control of the diversion of waters, a problem made more serious by the rapid development of hydro-electric energy, for uncontrolled diversion could lead to the ruin of any industry which relies on this source of energy, or even of the electric power industry itself.

3 — The Principle of a Community of Property in Water

The adherents of the third principle, that of a community in the water, rely in the main on natural law principles. Thus Hugo Grotius cites Ovid as chief witness for the common possession of the water. «Quid prohibetis aquas? usus communis aquarum est», as well as Virgil and Plato. Engelhardt and Constantin G. Vernesco put forward similar points of view.

The American writer H.R. Farnham, is an open adherent of this principle.

«A river which flows through the territory of several states or nations is their common property... It is a great natural highway conferring, besides the facilities of navigation certain incidental advantages, such as fishery and the right to use the water for power and irrigation. Neither nation can do any act which will deprive the other of the benefits of those rights and advantages.

The same idea appears in a number of official Acts. The Decree of the Provisory Executive Council of the French Republic of November 16, 1792, provides :

«The watercourse of a river is the common and inalienable property of all countries watered by it.»

4 — The Principle of Restricted Territorial Sovereignty and of Restricted Territorial Integrity

The overwhelming body of theoretical teaching to-day seems to conform to this fourth principle that is, to the principle of restricted territorial sovereignty and of restricted territorial integrity.

This principle is advocated by Caratheodory in his work «Du droit international concernant les grands cours d'eau 1861» and by Von Bar and by B. Winiarski now judge of the International Court of Justice, in his work «Principes Ceneraux du droit fluvial» and by Max Huber, and by Sosa-Rodriguez in his book «Le droit fluvial international et les fleuves d'Amerique latine 1935.»

Water Treaties

Austria Successor States.

The Treaty of St. Germain of October 10, 1919 which inter alia, also contains water regulations for the relations between Austria and the successor states (Italy, Yugoslavia, Czechoslovakia, Poland) stipulates the following for the water relations these states:

«Art. 309. In default of any provisions to the contrary when as the result of the fixing of a new frontier the hydraulic system (canalisation, inundations, drainage, or similar matters) in a state is dependent on works executed within the territory of another state, or when usage is made on the territory of a state, in virtue of pre-war usage, of water or hydraulic power, the source of which is on the territory of another state, an agreement shall be made between the states concerned to safeguard the interests and rights acquired by each of them.

Similar provisions are to be found in Article 292 of the Treaty of Trianon of May 4, 1920 (for Hungary and its successor states), as well as in Article 363 of the Treaty of Sèvres of August 10, 1920 replaced by Article 109 of the Treaty of Lausanne of July 24, 1923 (for Turkey and its successor states).

Austria-Hungary

The Treaty between Austria and Hungary of March 11, 1927 contains in Part I the following agreement :

The Austrian and Hungarian Governments undertake, in accordance with Article 292 of the Treaty of Trianon, not to adopt any unilateral measure the hydraulic system in the regions adjoining the Austro-Hungarian frontier, or to carry out any work which might modify the existing hydraulic system in the territory of the other contracting state.

Austria-Czechoslovakia

The Frontier Treaty of December 12, 1928 between Austria and Czechoslovakia contains in Section III the following important provisions:

«Part II. Granting of New Rights in respect of Waterways and Construction of New Hydraulic Installations.

Czechoslovakia-Hungary

The Treaty between Czechoslovakia and Hungary of November 14, 1928 contains similar to those of the 1928 Treaty between Czechoslovakia and Austria.

Czechoslovakia-Roumania

Similar regulations are contained in the Treaty between Czechoslovakia and Roumania of July 15, 1930. It provides in Article 24:

Hungary-Roumania

The Treaty of April 14, 1924
Roumania-Yugoslavia

December 14, 1931

Greece-Turkey

On June 20, 1935

Germany-Czechoslovakia

The Treaty of February 3, 1927

Germany-Poland

On March 14, 1925

Germany-Denmark

On April 10, 1922

Germany-Lithuania

The Treaty of January 29, 1928

Prussia-Netherlands

The Treaty of Aachen of June 26, 1818

Germany-Switzerland

May 10, 1879

Germany-France

Under the Treaty of Versailles.

On October 27, 1956, a treaty was concluded between the German Federal Republic and the French Republic.

A frontier treaty between Germany and France of August 14, 1928.

Elbe Statute

The Elbe Statute a multilateral treaty concluded on February 22, 1922 in accordance with the provisions of the Treaty of Versailles, contains provision relating to the appointment of a commission which can forbid the erection of installations.

The Convention of February 14, 1925 concerning the International Legal Regime of the Waters of the Pasvik and the Jakobseiv provides in the first article:

«Art. 1. On the river system of the Pasvik and the Jakobseiv no measure may be taken on the territory of one of the contracting states which, to the detriment of the other states and without its consent, might involve a change in the natural régime of the latter's waterways.

Sweden-Norway

When Norway and Sweden in 1905 dissolved the Union existing between them (problems of state succession again) they also concluded on October 26, 1905 a Convention concerning water rights.

Belgium-Netherlands

Treaty of May 12, 1860

Belgium-Luxembourg

August 7, 1843

France-Switzerland

October 4, 1913

France-Italy

The Agreement of December 17, 1914

Italy-Switzerland

Italy and Switzerland concluded on June 18, 1940 a treaty relating to water rights in the Aversserhein area.

France-Spain

The Treaty of May 26, 1866 between France and Spain is concerned with all the frontier waters between the two countries and provides it in Article 12.

Spain-Portugal

On August 11, 1927

Soviet-Union-Successor States

Each of the five peace treaties which the Soviet Union concluded with Estonia on February 2, 1920 with Lithuania on July 12, 1920 with Finland on October 14, 1920 with Latvia on August 11, 1920 and with Poland on May 18, 1921.

Lithuania-Poland

The Treaty of May 14, 1938

Great Britain-Belgium

Articles 3 of the Treaty of May 9, 1906 between Great Britain and the then Congo State.

Belgium-Portugal

Agreement of July 20, 1927

Great Britain-Portugal

May 11, 1936 and December 28, 1937

Great Britain-Abyssinia

The Treaty of May 15, 1902

Great Britain-Italy

April 15, 1891

South Africa-Portugal

Agreement of July 1, 1926

Great Britain-France

January 21, 1895

ملحق (ج)

U.N. Security Council Resolution Concerning Incidents in the Northern (Syrian-Israeli) Demilitarized Zone: Israel's Drainage Operations in Huleh Marshes.

May 8, 1951 (1) The Security Council.

1. — Recalling its resolutions of 15 July 1948 (S/902) 11 August 1949 (S/1476) 17 November 1950 (S/1907 and Corr. 1).

2. — Noting with concern that fighting has broken out in and around the demilitarized zone established by July 1949 and that fighting is continuing despite the cease-fire order of the Acting Chief of Staff of the United Nations Truce Supervision Organization issued on May 4, 1951.

3. — Calls upon the parties or persons in the areas concerned to cease fighting and brings to the attention of the parties their obligations under Article 2, paragraph 4 of the Charter of the United Nations and the Security Council's resolution of 15 July 1948 and their commitments under the General Armistice Agreement and accordingly calls upon them to comply with these obligations and commitments.

3) UN Doc. S/2130 adopted 10 votes to none, with 1 abstention (USSR). The text is copied from Yearbook of the United Nations (1951), P. 289.

The Security Council

UN Security Council Resolution Concerning Incidents along the Syrian-Israeli Frontier: Israel's Drainage Operations in Huleh Marshes (May 18, 1951) (1).

Recalling its past resolutions of 15 July 1948 (S/902) 11 August 1949 (S/1376), 17 November 1950 (S/1907) and Corr. (I) and 8 May 1951 (S/2130) referring to the General Armistice Agreements between Israel and the neighbouring Arab States and to the provisions contained therein concerning methods for maintaining the armistice and resolving disputes through the Mixed Armistice Commissions participated in by the parties to the General Armistice Agreements.

Noting the complaints of Syria and Israel to the Security Council; statements in the Council of the representatives of Syria and Israel, the reports to the Secretary General of the United Nations by the Chief of Staff and the Acting Chief of Staff of the United Nations Truce Supervision for Palestine, and statements before the Council by the Chief of Staff of the United Nations Truce Supervision Organisation for Palestine.

Noting that the Chief Staff of the Truce Supervision Organisation in a memorandum of 7 March (S/2049, Section IV, paragraph B) and the Chairman of the Syrian-Israeli Mixed Armistice Commission on a number of occasions have requested the Israeli delegation to the Mixed Armistice Commission to ensure that the Palestine Land Development Company, Limited, is instructed to cease all regulations in the demilitarised zone until such time as an agreement is arranged through the Chairman of

1. UN Doc. S/2137, adopted by 12 votes to none with 1 abstention (USSR). The text is copied from Yearbook of the United Nations (1951) PP. 280-291.

the Mixed Armistice Commission for continuing this project.

Noting further that article V of the General Armistice Agreement gives to the Chairman the responsibility for the general supervision of the demilitarised zone.

Endorses the request of the Chief of Staff and the Chairman of the Mixed Armistice Commission on this matter and calls upon the Government of Israel to comply with them.

Declares that in order to promote the return of permanent peace in Palestine, it is essential that the Governments of Israel and Syria observe faithfully the General Armistice Agreement of 20 July 1949.

Notes that under Article VII, paragraph 8, of the Armistice Agreement where interpretation of the meaning of a particular provision of the agreement, other than the preamble and articles I and II is at issue, the Mixed Armistice Commission's interpretation shall prevail.

Calls upon the Government of Israel and Syria to bring before the Mixed Armistice Commission or its chairman, whichever has the pertinent responsibility under the Armistice Agreement their complaints and to abide by the decisions resulting therefrom.

Considers that it is inconsistent with the objectives and intent of the Armistice Agreement to refuse to participate in meetings of the Mixed Armistice Commission or to fail to respect requests of the Chairman of the Mixed Armistice Commission as they relate to his obligations under Article V and calls upon the parties to be represented at all meetings called by the Chairman of the Commission and to respect such requests.

Calls upon the parties to give effect to the following excerpt cited by the Chief of Staff of the Truce Supervision Organisation at the 542nd meeting of the Security Council on 25 April 1961, as being from the summary

record of the Syria-Israeli Armistice-Conference of 3 July 1949, which was agreed to by the parties as an authoritative comment on Article V of the Syrian-Israeli Armistice Agreement.

The questions of civil administration in villages and settlements in demilitarised zone is provided for within the framework of an Armistice Agreement, in sub-paragraph 5 (b) and 5 (f) of the draft article. Such civil administration, including policing, will be on a local basis, without raising general questions of administration, jurisdiction, citizenship, and sovereignty.

Where Israeli civilians return to or remain in an Israel village or settlement, the civil administration and policing of the village or settlement will be by Israelis. Similarly, where Arab civilians return to or remain in an Arab village, a local Arab administration and police unit will be authorised.

As civilian life is gradually restored, administration will take shape on a local basis under the general supervision of the Chairman of the Mixed Armistice Commission.

The Chairman of the Mixed Armistice Commission in consultation and cooperation with the local communities, will be in a position to authorise all necessary arrangements for the restoration and protection of civilian life. He will not assume responsibility for direct administration of the zone.

Recalls to the Governments of Syria and Israel their obligations under Article 2, paragraph 4 of the Charter of the United Nations and their commitments under the Armistice Agreement not to resort to military force and finds that:

a) Aerial action taken by the forces of the Government of Israel on 5 April 1951.

b) Any aggressive military action by either of the parties in or around the demilitarized zone, which further investigation by the Chief of Staff of the Truce Super-

vision Organisation into the reports and complaints submitted to the Council may establish.

Constitute a violation of the cease-fire provision provided in the Security Council resolution of July 15, 1948 and are inconsistent with the terms of the Armistice Agreement and the obligations assumed under the Charter.

Noting the complaint with regard to the evacuation of Arab residents from the demilitarised zone:

a) Decides that Arab civilians who have been removed from the demilitarised zone by the Government of Israel should be permitted to return forthwith to their homes and that the Mixed Armistice Commission should supervise their return and rehabilitation in a manner to be determined by the Commission, and

b) Holds that no action involving the transfer of persons across international frontiers, armistice of within the demilitarised zone should be undertaken without prior decision of the Chairman of the Mixed Armistice Commission.

Noting with concern the refusal on a number of occasions to permit observers and officials of the Truce Supervision Organisation to enter localities and areas which were subjects of complaints in order to perform their legitimate functions considers that the parties should permit such entry at all times whenever this is required to enable the Truce Supervision Organisation to fulfil its functions, and should render every facility which may be requested by the Chairman of the Mixed Armistice Commission for this purpose.

Reminds the parties of their obligations under the Charter of the United Nations to settle their international peace and security are not endangered, and expresses its concern at the failure of the Governments of Israel and Syria to achieve progress pursuant to their commitments under the Armistice Agreement to promote the return to permanent peace in Palestine.

Directs the Chief of Staff of the Truce Supervision Organisation to take the necessary steps to give effect to this resolution for the purpose of restoring peace in the area, and authorises him to take such measures to restore peace in the area and to make such representations to the Governments of Israel and Syria as he may deem necessary.

Calls upon the Chief of Staff of the Truce Supervision Organisation to report to the Security Council on compliance given to the present resolution.

Requests the Secretary to furnish such additional personnel and assistance as the Chief of Staff of the Truce Supervision Organisation may request in carrying out the present resolution and the Council's resolutions of 8 May 1951 and 17 November 1950.

**UN Security Council Resolution Requiring
Israel's Suspension of Work in the Demilitarized
Zone, River Jordan.**

October 27, 1953

The Security Council,

Having taken note of the report of the Chief of Staff of the Truce Supervision Organisation dated 23 October 1953 (S/3122).

Desirous of facilitating the consideration of the question without however prejudicing the rights, claims or position of the parties concerned.

Deems it desirable to that end that the works started in the Demilitarized Zone on 2 September 1953 should be suspended during the urgent examination of the question by the Security Council.

Notes with satisfaction the statement made by the Israel representative at the 631st meeting the undertaking given by his Government to suspend the works in question during that examination.

Requests the Chief of Staff of the Truce Supervision Organisation to inform it regarding the fulfilment of that undertaking.

The Projects Relating to River Jordan and its Sources.

Resol. 600 — Sess. 20 — Sched. 4 January 1, 1954,
P. 137.

The Council resolves to approve the following decision of the Political Committee:

The Political Committee has perused the report drawn up by the Arab Technical (sub) Committees (charged with) studying the projects of utilising the waters of River Jordan and its tributaries. It has also heard the statements made by the rapporteur of that (sub) Committee.

It has become clear to the Political Committee from all the above that the engineers of the Arab States have succeeded in laying down the bases for a useful project that would ensure right and justice :

The Political Committee has therefore decided to entrust the aforesaid Arab (sub) Committee with (the task of) completing its studies for submitting the project form (to the Political Committee) at the earliest possible time.

Statement by President Eisenhower on Eric Johnston's Mission to the Middle East, October 16, 1953.

The Government of the United States believes that the interests of world peace call for every possible effort to create conditions of greater calm and stability in the Near East.

The administration has continuously undertaken to relieve tensions in this sensitive and important area of the free world:

Last spring, the Secretary of State, John Foster Dulles, made a first-hand survey of the area.

In furtherance of this policy, I am now sending Eric Johnston to the Near East as my personal representative with the rank of Ambassador to explore with the governments of the countries of that region certain steps which might be expected to contribute to an improvement of the general situation in the region. In so doing, I have assured Mr. Johnston that he will have my full support and enjoy the widest possible latitude in dealing with all questions relevant to his mission.

One of the major causes of disquiet in the Near East is the fact that some hundreds of thousands of Arab refugees are living without adequate means of support in the Arab States. The material wants of these people have been cared for through the United Nations Relief and Works Agency. The Congress of the United States, over a period of four years, has appropriated a total of \$ 153,513,000 to aid these refugees. It has been evident from the start, however, that every effort must be made by the countries concerned with the help of the international community, to find a means of giving these unfor-

lunate people an opportunity to regain personal self-sufficiency.

One of the major purpose of Mr. Johnston's mission will be to undertake discussions with certain of the Arab States and Israel, looking to the mutual development of the water resources of the Jordan River Valley on a regional basis for the benefit of all the people of the area.

In his conversations in the region, Mr. Johnston will make known the concern felt by the Government of the United States over the continuation of Near Eastern tensions and express our willingness to assist in every practicable way in reducing the areas of controversy. He will indicate the importance which the United States Government attaches to a regional approach to the development of natural resource. Such an approach holds a promise of extensive economic improvement in the countries concerned through the development of much needed irrigation and hydroelectric power and through the creation of an economic base on the land for a substantial proportion of the Arab refugees.

It is my conviction that acceptance of comprehensive plan for the development of the Jordan Valley would contribute greatly to stability in the Near East and to general economic progress of the region. I have asked Mr. Johnston to explain the position to the states concerned, seek their cooperation, and help them through whatever means he finds advisable.

Mr. Johnston left the United States on October 14, following conversations with me, the Secretary of State, the Director of the Foreign Operations Administration, and other officials.



۲۰۰۰ لایحه

الجمهورية العربية المتحدة

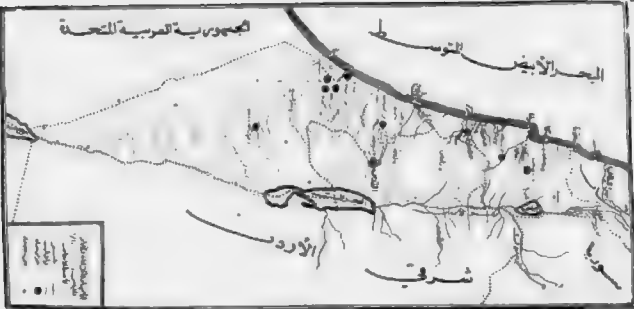
ایک

عبدالله بن عبدالمطلب



خريطة البحر الأبيض المتوسط
 التي رسمها السيد
 محمد بن عبد الله
 في سنة ١٢١٠
 في مدينة
 القاهرة
 في سنة ١٢١٠
 في مدينة
 القاهرة

الجمهورية العربية المتحدة

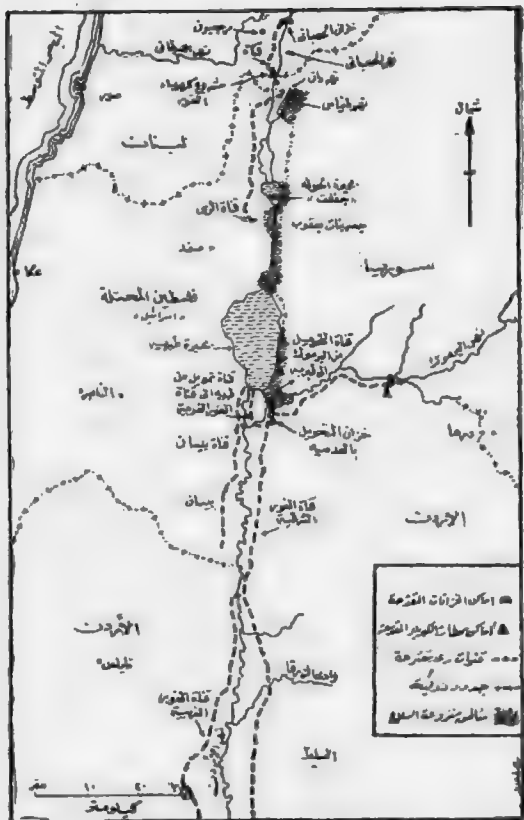


- الحدود الدولية
- الحدود الإدارية
- الحدود البلدية
- الحدود المحلية
- الحدود الإقليمية



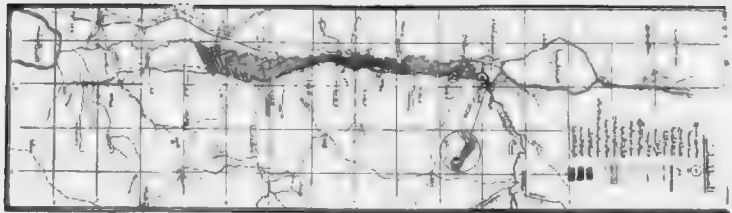
شمال
الاردن
الشرق
الاردن
الشرق
الاردن
الشرق

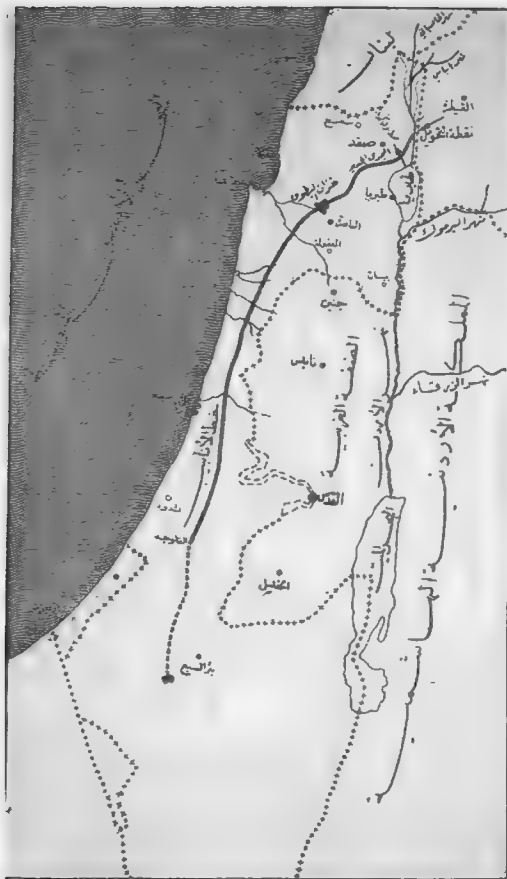
الاردن
الشرق
الاردن
الشرق
الاردن
الشرق



المشروع المزمع ملحق ١٩٥٤ ١٩٦٠

خريطة رقم (٧)





خريطة رقم (٩)

فهرس

الصفحة

للوضوع

٩	النقبه هو أصل المشكلة
١٧	مشكلة المياه في فلسطين المحتلة
٣٥	مياه وادي الأردن
٥١	لمحة تاريخية عن نهر الأردن ومشروعات المياه
٥٩	مشروع روتنبرج
٦٥	مشروع لودر ميلك
٧٣	مشروعات تصفية قضية اللاجئين
٨١	مشروع مين أو مشروع جونستون
١٠٣	المشروع العربي
١١٩	مشروع كوتون
١٢٣	مشروعات الأردن
١٢٣	مشاريع المياه في إسرائيل
١٧٥	تجفيف الحولة
٢٠٥	حل لاسرائيل حق قانوني في تحرير نهر الأردن
٢١١	مؤتمر القمة العربي
٢٢١	الخاتمة
٢٢٣	الملحق

هيئة قناة السويس

السفن العابرة لأول مرة خلال شهر مارس عام ١٩٦٣

بلغ عدد السفن التي عبرت القناة لأول مرة خلال مارس الحالى ٥٦ سفينة منها ٤٣ سفينة عبرت القناة من الشمال و ١٣ من الجنوب الى الشمال .

ومن بين تلك السفن ١٢ ناقلة تزيد الحمولة الكلية منها على ٢٠٠٠٠ طن وهي موضحة بالكتشف التالى :

اسم السفينة	العلم	الحمولة الكلية طن	حمولة البضائع طن	اتجاه العبور
اوسبلا (ناقلة)	انجليزى	٣٢٨٩٠	فارغة	شمال/جنوب
جولف فن (ناقلة)	انجليزى	٢٧٥٠٧	فارغة	شمال/جنوب
اسويجو دفندر (ناقلة)	ليبيرى	٣١٦٧٨	٣٥٥٦٧	جنوب/شمال
بيرف اودل (ناقلة)	نرويجى	٣٢٩٩٨	فارغة	شمال/جنوب
داجهلك (ناقلة)	نرويجى	٣٦١٦١	فارغة	شمال/جنوب

جنسيات السفن التي عبرت القناة خلال شهر مارس عام ١٩٦٣ :

السفن التي عبرت القناة خلال مارس ١٩٦٣ ترفع أعلام ٤٢ جنسية مختلفة مقابل ٣٣ جنسية في مارس الماضي -

وكان ترتيب الجنسيات العشر الأولى خلال الشهر الحالي :-

انجلترا - ليبيريا - النرويج - فرنسا - إيطاليا - هولندا - اليونان - بنما - ألمانيا - السويد -

بينما كان الترتيب في مارس ١٩٦٢ كالتالي :-

انجلترا - ليبيريا - النرويج - فرنسا - إيطاليا - اليونان - هولندا - السويد - بنما - ألمانيا -

ومن بين الدول العشر الأولى التي عبرت سفنها القناة خلال الشهر الحالي زادت الحمولة الصافية لثمان من هذه الدول على مثيلاتها العابرة في مارس ١٩٦٢ بالنسبة الآتية :

انجلترا ٢٢٪ - ليبيريا ٣٥٪ - النرويج ٢٢٪ - فرنسا ٤٪ - إيطاليا ٧٪ - هولندا ٦٪ - بنما ١٧٪ - ألمانيا ١٦٪ -

بينما نقصت بالنسبة لليونان بمقدار ٣٪ والسويد ٢١٪ -

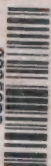
الدار القومية للطباعة والنشر

فرع السهل

الدار القومية للطباعة والنشر



Bibliotheca Alexandrina



0235698

العدد ٢

المن ٢٥